الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر–بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع: ..... / ق.ع.إ / 2014

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf : ..... / D.S.E / 2014

الموضـــــــــــوع

دور التجارة العربية البينية في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي

–دراسة تحليلية للتجارة العربية البينية 2008–2012–

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : مالية وإقتصاد دولي

إعـــداد الطـــالب:

- **لويشي إيمان**

إشراف الأستـــاذ:

- **قريد عمر**

السنة الجامعية : 2013-2014

شكر وتقدير

الحمد لله و حده و الشكر له سبحانه على نعمه التي لا تعد ولا تحصى والذي تفضل علي بالتوفيق لإنجاز هذا العمل، و أصلي و أسلم على سيدنا محمد و آله و صحبه أجمعين.

يشرفني أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذي الفاضل قريد عمر، على ما أسداه لي من نصح وتوجيه وإرشاد خلال إعداد هذه الرسالة,وجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة مذكرتي

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من أمدني بيد العون والمساعدة في طبع وإخراج هذه الرسالة.

لويشي ايمان

الإهداء

إلى نبع الحنان وهبة الرحمن وأعز ما أملك في الوجود

أمي الحبيبة الغالية حفظها الله وأطال في عمرها

إلى من ناضل لتربيتي وسعادتي وتعليمي إلى الذي علمني الصبر والمثابرة

أبي الحبيب الغالي رحمه الله

إلى اعز من شاركوني حلاوة الدنيا ومرها طيلة حياتي

إخوتي حفظهم الله وأدامهم شموعا تضئ دربي

إلى زملاء الدفعة

إلى كل من أحبني

اهدي ثمرة جهدي.

إيمان

الملخص:

تأتي هذه الدراسة بغرض دراسة آفاق التعاون الاقتصادي العربي في ظل التجمعات العربية و التكتلات العالمية القائمة ,وتشير الدراسة إلى آليات التعاون الاقتصادي العربي من خلال التعرف على سمات وخصائص الاقتصاد العربي و تجارب التعاون الاقتصادي العربي في الدول العربية و الوقوف على جهود الدول العربية في تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية وهيكل التجارة البينية.

الكلمات المفتاحية: التجارة العربية البينية,التكامل الاقتصادي العربي,المناطق الحرة العربية

Résumé:

Cette étude a pour but l'étude des perspectives économique arabes ā l'ombre des groupements arabes et des cartels internationaux existants .

l'étude met en exergue les mécanismes de coopération économique arabe ;a travers les caractéristiques de l'économie arabe et les expériences de coopération économique dans les pays arabes et les efforts arabes pour mettre en valeur la zone libre de commerce et les structures du commerce interarabe.

MOTS Clés: commerce inter-arabe;l'intégration de l'arabe ;le zones arabes libres

المقدمة:

تختلف المنطقة العربية عن باقي مناطق العالم كونها مجموعة متجانسة و متقاربة من حيث العادات و الديانة و الثقافة,كما أنها تحتل موقعا استراتيجيا (بما أنها منطقة تربط ثلاثة قارات)بإضافة إلى امتلاكها كفاءات اقتصادية واسعة سواء كانت مادية أو بشرية, و بحصول الدول العربية على استقلالها السياسي تبنت عدة خطط تنموية وذلك للنهوض بمجتمعاتها نحو التقدم ,ورغم إتباع أغلبها إصلاحات اقتصادية وهيكلية للتخلص من سمات التخلف و الفقر ألا أن هذه الإصلاحات نتج عنها تحسن في بعض المجالات دون غيرها.

وفي ظل الأحداث المتلاحقة التي عرفها العالم و المطالبة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد ظهرت عدة تكتلات إقليمية كبرى في الصناعة و المال و التجارة نتجت عنها قوة اقتصادية ومع انتشار موجة حمائية جديدة في البلاد الصناعية التي منحت للدول المتكتلة قدرة تنافسية و تفاوضية جعلتها تفرض شروطها في شتى المجالات.

وفي ظل هذه الآليات تأكد للدول العربية أن مستقبلها مرهون بمدى مواكبتها هذه المستجدات الدولية وما تطرحه من تحديات كثيرة على المنطقة العربية.

ولمواجهة هذه التحديات تحاول الدول العربية منذ فترة طويلة الإتحاد فيما بينها لتكوين تكامل عربي ,إلا أنه ونظرا لأسباب عدة لن يتم ذلك إذ لم تتوافر الإرادة السياسية و الشفافية في اتخاذ الإجراءات ,ومادامت هذه الدول تابعة في معاملاتها التجارية للدول غير العربية لن يشجع ذلك المبادلات التجارية البينية.

لقد بدأت البلاد العربية مرحلة جديدة للتكامل الاقتصادي وهي تقوم على أساس التكامل الإقليمي بين عدد محدود من البلدان بدلا من التكامل القومي بين كل البلاد العربية,حيث شهدت فترة ثمانينات ق 20 ظهور ثلاثة تكتلات إقليمية عربية: مجلس التعاون الخليجي سنة 1981 وإتحاد المغرب العربي و مجلس التعاون العربي سنة1989.

ومن هنا يمكننا طرح إشكالية الدراسة كما يلي:

كيف يمكن للتجارة العربية البينية ان تساهم في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي؟

ويمكننا تحليل الإشكالية العامة على ضوء الأسئلة الفرعية التالية:

- ماالمعوقات التي تواجهها التجارة العربية البينية.؟
- كيف تساهم التجارة العربية في تطوير الاقتصاد العربي؟
- هل تحقق التجارة العربية البينية التكامل الاقتصادي العربي ؟
- كيف تقوم الدول العربية بتشجيع تجارتها البينية **؟**

الفرضيات :

- توجد عدة معوقات تواجهها التجارة العربية البينية أدت إلى تقليص تجارة فيما بينها منها الوضع السياسي الذي كان المعوق الرئيسي للدول العربية.

- تساهم التجارة العربية في تطوير الاقتصاد العربي وذلك لمواجهة الأوضاع الراهنة حيث أن تعامل الدول العربية بشكل منفرد يؤدي إلى المزيد من الانقسامات و الخسائر التي تتكبدها تلك الدول و التي تؤدي إلى تدهور في الاقتصاد
- إن التجارة العربية البينية عبارة على أداة لتحقيق التكامل بين بلدين تساهم الدول العربية في تشجيع تجارتها البينية.
- تقوم الدول العربية بتشجيع تجارتها البينية وذلك عن طريق قيام بعقد اتفاقيات فيما بينها سواء كانت هذه الاتفاقيات ثنائية الأطراف أو قطرية فقط

أهداف البحث :

نهدف من خلال بحثنا هذا، إلى محاولة معرفة الخطوات الفعلية التي اتخذتها الدول العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي عن طريق دعم التجارة العربية البينية و تحليل المعوقات التي تحول دون نمو التجارة العربية البينية.

اسباب اختيار الموضوع :

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع، نوجزها فيما يلي :

- ✓ شعورنا بأهمية الموضوع، خاصة مع التحولات الاقتصادية التي يعرفها العالم لا سيما فيما يتعلق بظهور التكتلات الاقتصادية، وما لها من آثار على اقتصاديات الدول العربية
- ✓ محاولة لفت انتباه إلى مختلف النقاط السلبية التي آلت دون تحقيق التكامل الاقتصادي العربي
- ✓ وتوضيح أهمية التجارة العربية البينية في دفع عجلة التكامل الاقتصادي
- ✓ الميول الشخصي إلى المواضيع الخاصة بالاقتصاديات العربية.

أهمية البحث:

تعتبر التجارة من العوامل الهامة في تحقيق النمو الاقتصادي، فهو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي ، ومن هنا تأتي أهمية التجارة العربية البينية، حيث تساهم في تحقيق التكامل العربي، كما يقوي العلاقات بين الأقطار العربية لارتباطهما بتلبية حاجات أساسية في الدول العربية.

دراسات سابقة:

- بجاوية سهام الاستثمارات العربية البينية في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي السنة 2005 .

الهدف من الدراسة السابقة هي معرفة الخطوات الفعلية التي اتخذتها الدول العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي عن طريق دعم الاستثمار العربي البيني.

اعتمد على المنهجين الوصفي والتحليلي، حيث انتهج المنهج الوصفي في وصف اقتصاديات الدول العربية ومناخ الاستثمار فيها، والتحليلي في تحليل الإحصاءات التي تم جمعها حول الموضوع.

- بورحلة ميلود التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،الأداء والمعوقات

إن ، ينصب حول تحقيق الأهداف التالية:

– دراسة و تحليل المستوى الذي وصل إليه أداء المنطقة في الفترة في الفترة (1998 –2010).

-تحديد المشاكل والمعوقات التي تحول دون نمو التجارة العربية البينية. -

التطرق إلى مجهودات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تنمية التبادل التجاري العربي البيني.

-تقديم بعض المقترحات والتوصيات التي تساعد في نمو التجارة العربية البيني

- قدور بوزيدي، التكامل الاقتصادي العربي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أطروحة دكتوراه، جويلية 1999. الذي حاول الإجابة على الإشكالية التالية: هل بإمكان الدول العربية أن تبقى بمعزل عن التنظيم العالمي الجديد للتجارة ولا يمكنها الاستفادة من خدماته، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، في حالة عدم انضمامه، هل تستطيع أن تنافس منتجاتها العربية منتجات الدول المتقدمة؟

يقوم البحث على أسلوب التحليل الوصفي والكمي معتمداً على بيانات وإحصائيات المتاحة حول موضوع البحث،وكذا بيانات صندوق النقد العربي والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار حول التجارة العربية البينية والتي تغطي الفترة 1998-2010،حيث ستجمع من مصادرها وتبوب في جداول من اجل التحليل واستخلاص النتائج.

الهدف من الدراسة محاول دراسة مناخ الاستثمار في الدول العربية بالإشارة إلى المجهودات الترويجية في مجال الاستثمار بالإضافة إلى المعوقات.

- آسيا الوافي التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة ,مذكرة ماجستير,(غير منشورة),جامعة باتنة ,الجزائر.2007 ,ومن نتائج الأساسية للدراسة المتوصل إليها من خلال الدراسة أن التكتلات الاقتصادية الناجحة على المستوى الدولي هي التي تتعلق بالدول المتقدمة و الدول الصناعية الناشئة و التي تسعى إلى تحرير التجارة العالمية ,كماتوصلت الدراسة إلى أن الترتيبات الإقليمية ما هي إلا سعي لحسن استغلال المزايا النسبية للدول الداخلة فيها بما يدعم مساهمتها في الاقتصاد العالمي وتحسين قدرتها على المنافسة من خلال تكوين هيكل إنتاجي أكثر كفاء باستغلال و فورات الحجم الكبيرة وتوزيع التكاليف الثابتة على أسواق إقليمية أكبر وأوسع.

المنهج الدراسة:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع وبغية الوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة و الإحاطة بمختلف جونبها ,تم المزج بين منهجين:

تم اعتماد المنهج الوصفي في الفصل الأول بالنظر إلى طبيعة العناصر التي تناولتها من عرض الجوانب النظرية للتجارة الخارجية و العربية.

وفي الفصل الثاني غلب عليه هو آخر المنهج الوصفي من خلال عرض تكامل الاقتصادي

وفي الفصل الثالث تطلب الأمر استخدام المنهج الوصفي عند رصد الجانب النظري المناطق التجارة العربية الحرة ,ثم استخدام المنهج التحليلي من خلال رصد التطورات و أداء التجارة العربية البينية خلال الفترة من 2008-2012

تقسيمات الدراسة:

تم تقييم محتوى البحث إلى ثلاث فصول رئيسية تخللها مجموعة من العناصر الثانوية و الفرعية تناول الأول منها بشكل غلب علية الطرح الوصفي أساسيات حول التجارة الخارجية ,مفهومها ,أهميتها ,طبيعة التجارة الخارجية وأهدافها ,العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية ,مفهوم وأهداف السياسة التجارية ,وأنواعها و أخيرا التجارة الخارجية في اقتصاديات العربية,وتناول المبحث الثاني منها التجارة العربية البينية ,مبررات تنمية التجارة العربية ,معوقات و مشاكلها وأخيرا سبل تطوير التجارة العربية البينية

أما الفصل الثاني فقد جاء تحت عنوان التكامل الاقتصادي العربي مقسما بدوره إلى مبحثين ,تناول الأول منها مفاهيم أساسية حول التكامل الاقتصادي الذي تم تناول فيه الفكرة الأساسية للتكامل ,تعريفة وأسسه ,وصور التكامل الاقتصادي,أهم التكتلات الاقتصادية الدولية ة خصائصها

أما المبحث الثاني فقد جاء بعنوان التجربة العربية في التكامل الاقتصادي تم فيه التطرق الى مفهوم التكامل الاقتصادي العربي ,سبل تطويره ,والمعوقات التي تواجه التكامل الاقتصادي العربي .

أما الفصل الثالث المناطق الحرة العربية و مؤشرات التجارة الخارجية و البينية العربية (2012/2008),فتم تقسيمه إلى مبحثين تضمن الأول الجانب النظري للمناطق الحرة من حيث النشأة ,أنواعها وخصائصها ,و المنطقة التجارية العربية الحرة أهدافها ,ومقومات ومعوقات إقامة المناطق العربية الحرة

مقدمة الفصل:

تعتبر التجارة الخارجية احد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة الاعتماد المتبادل بين دول العالم ,ويتزايد هذا الاعتماد المتبادل بصورة مستمرة مع تزايد درجة عولمة الاقتصاد و الأسواق ,وترتكز التجارة الخارجية على التبادل التمويل الدولي من زاويتي النظرية و التطبيق ,حيث تسعى التجارة الخارجية إلى تحليل و توضيح الأسس و المبادئ التي تقوم عليها نظريات التجارة الدولية في السلع و الخدمات و الأصول المالية. ولقد تزايد الاهتمام من قبل دول العالم بعد الحرب العالمية الثانية بدراسة التجارة الخارجية ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب لعل من أهمها:

- دخول العالم في عصر التعاون الاقتصادي الدولي.
- ظهور المؤسسات الدولية النامية على المستوى الدولي مثل تدهور معدلات التبادل الدولية واتجاهها في غير صالح الدول النامية ,و العجز المستمر في موازين مدفوعاتها
- عولمة الاقتصاد و الأسواق الدولية ,حيث أصبح العالم بمثابة قرية صغيرة واحدة وسوق دولي واحد.

وسيتم التطرق في هذا الفصل الى المباحث التالية:

المبحث الاول:أساسيات حول التجارة الخارجية

المبحث الثاني:التجارة العربية البينية

المبحث الاول :أساسيات حول التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية الدولية ضرورة و حقيقة أساسية لا يمكن للعالم أن يستمر بدونها ؛ إذ لا يمكن تصور أن تستقل أية دولة باقتصادها عن بقية إقتصادات العالم كونها مضطرة إلى تصدير سلعها و خدماتها إليها و استيراد ما يلزم شعبها من السلع و الخدمات

المطلب الأول:التجارةالخارجية والتخصص ,مفهومها:

عرف الإنسان التجارة منذ القدم ، وكان ذلك بأوجه مختلفة باختلاف الزمن ، وما أتى به من تطورات في الحياة ، ولكن الشيء المتفق عليه هو أن التجارة هي العمود الفقري للعلاقات الدولية لما توفره من مزايا ، وسوف نحاول تسليط الضوء على بعض جوانبها في هذا المبحث .

الفرع الاول:التجارة الخارجية و التخصص

من أجل تحديد ماهية التجارة الخارجية و طبيعتها فلا بد من توضيح العلاقة بينها وبين التخصص من ناحية وإلقاء الضوء على الاختلافات بين التجارة الداخلية و الخارجية من ناحية أخرى.

ومن الحقائق المسلم بها في العالم اليوم أنه مهما اختلفت النظم السياسية في دول العالم المختلفة فإنها لا تستطيع اتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة و لفترة طويلة من الزمن وذلك لأن إتباعها يضطر الدول إلى أن تنتج كل احتياجاتها برغم أن ظروفها الاقتصادية والجغرافية لا تمكنها من ذلك ,ومهما يكون ميل أية دولة إلى تحقيق هذه السياسة فإنها لا تستطيع أن تعيش في عزلة عن الدول الأخرى إذ أن الدول كأفراد ليس بإمكانها أن تنتج كل ما تحتاجه من السلع و إن تنتج كل ما تحتاجه من السلع وإنما يقتضي الأمر أن تتخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية و الاقتصادية لأن تنتجها ثم تبادلها بمنتجات دول أخرى لا تستطيع إنتاجها ولكن بتكلفة مرتفعة ويصبح عندها الاستيراد من الخارج مفضلا.[1]

ومن هنا تبدوا أهمية التخصص و تقسيم العمل بين الدول المختلفة ترتبط ارتباطا وثيقا بظاهرة التجارة الدولية .

ويؤدي التخصص بالطبيعة إلى قيام التبادل بين الأفراد فلكي يحصل كل فرد على حاجاته المتنوعة فإنه حتما سيقوم بمبادلة جزء إنتاجه بجزء من إنتاج غيره من الأفراد الذي تخصصوا في إنتاج سلعة أخرى.

و التخصص الدولي يقوم على نفس المبدأ ,فإذا كان الإنسان يستفيد من تخصصه في شكل ارتفاع مستوى رفاهيته الاقتصادية فلماذا لا تتخصص الدول هي الأخرى في إنتاج أنواع معينة من السلع ترتفع فيها كفاءتها الإنتاجية ثم تقوم بمبادلة ما يفيض عن حاجتها من إنتاجه بما تحتاجه من إنتاج غيرها من الدول.

وإذا كان تخصص الأفراد وفقا للمزايا النسبية التي يتمتعون بها يؤدي إلى ارتفاع دخولهم الحقيقية عن طريق التجارة الدولية التي يمارسونها فيما بينهم ,فإن التخصص الدولي وما سيتبعه من قيام تجارة دولية سيؤدي أيضا إلى زيادة الدخل القومي للدول المشتركة في هذه التجارة وبالتالي زيادة دخول الأفراد وارتفاع مستوى

---

[1] .(د.شقيري نوري موسى,د.محمد عبد الرزاق الحنيطي,د.صالح طاهر الزرقان,د.عبد الله يوسف سعادة,"التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية"دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة,الطبعة الأولى 2012ص13-17

رفاهيتهم الاقتصادية ,وعلى ذلك فالمنطق الذي تقوم عليه التجارة الدولية لا يختلف عن ذلك الذي تقوم عليه التجارة الداخلية فكلاهما نتيجة طبيعة لقيام التخصص وتقسيم العمل الذي يؤدي بالضرورة إلى قيام التبادل,ومن العوامل و الأسباب التي تجعل الدولة تتخصص في إنتاج سلعة معينة هي:

- **الظروف الطبيعية:**

قد تؤدي الظروف الطبيعية السائدة في دولة ما إلى أن التخصص في إنتاج بعض المواد الأولية أو في النشاط الزراعي أو الصناعي ,فمثلا بعض الدول قد تتوفر مواد خام في باطن أرضها(كالبترول) في بعض الدول العربية أو (الفحم و الحديد)في الولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا ,ومن ثم تزداد أهمية هذه الدول باعتبارها منتجة لهذه المواد الخام ,وقد تمتاز بعض الدول بتربة خصبة ومناخ ملائم ومياه كافية للري ومن ثم فإن هذه الدول تتخصص في إنتاج بعض المنتجات الزراعية كتخصص مصر في إنتاج القطن و البرازيل في إنتاج البن و اندونيسيا في إنتاج المطاط...

- **التفاوت في عرض العمل و رأس المال:**

لا يتحدد نوع الإنتاج الذي ستتخصص فيه دولة ما على أساس مواردها الطبيعية فحسب ولكن أيضا على أساس المعروض من اليد العاملة و رأس المال في هذه الدولة.فمثلا بعض الدول قد توجد لديها وفرة في اليد العاملة مثل الدول النامية ,في حين لايوجد لديها رأس المال اللازم للصناعة وفي هذه الحالة سنجد أن مثل هذه الدول تتجه إلى إنتاج الصناعات الخفية التي لاتتطلب مهارة فنية عالية ورؤوس أموال ضخمة مثل صناعة الغزل و النسيج ,و الصناعات الزراعية وغير ذلك من الصناعات الخفية.

وعلى العكس فقد يقل عرض العمل في بعض الدول الأخرى عن المطلوب في حين يزيد العرض من رأس المال مثل بعض الدول الصناعية الكبرى,وعندئذ ستتجه هذه الدول إلى الصناعات الثقيلة و الخفيفة على السواء وستنتج سلعا ضخمة غالية الثمن كالآلات ,و السفن ,و الطائرات.....

- **تكاليف النقل :**

من المعروف أن تكاليف نقل سلعة ما تؤثر على مدى اتساع سوق هذه السلعة ,إذ أنها تضاف إلى تكلفة الإنتاج ومن ثم إلى ثمن السلعة,وبناء على ذلك فإن الدولة التي تستطيع أن تقيم صناعاتها بالقرب من السواحل و الموانئ يمكنها من توسيع نطاق تصريف منتجاتها عن دولة لا تتهيأ لها نفس الظروف ,ذلك لأن تكاليف النقل البحري تقل عن تكاليف النقل البري أو النقل الجوي ,ولا شك في أن لذلك أثره على التخصص,لأن المنتجين يتجهون إلى التخصص في إنتاج السلع التي يسهل نقلها لمسافات طويلة أو التي تنخفض تكاليف نقلها إلى الأسواق تاركين للمنتجين القريبين في هذه الأسواق مهمة إنتاج السلع التي ترتفع تكاليف نقلها ,على أنه من الملاحظ أن بعض المواد الأولية التي تستخدم في الصناعة تفقد جزءا من وزنها أثناء النقل كالفحم في صناعة الحديد ز الصلب ,وفي هذه الحالة يكون من مصلحة الدولة إنشاء المصانع التي تستهلك كميات كبيرة من هذه المواد بالقرب من أماكن استخراجها وذلك للاقتصاد في تكاليف النقل,أما المواد الأولية التي لا ينقص وزنها أثناء النقل إلا بمقدار ضئيل كالقطن,فيكون من الأنسب إنشاء المصانع التي تستخدمها بالقرب من أسواق تصريف منتجاتها,وهذا ما يفسر لنا تخصص بعض الدول الأوروبية في إنتاج

المنسوجات القطنية رغم أنها تستورد القطن الخام من دول أخرى ,وذلك لأن تكاليف نقل القطن من مصادر إنتاجه في جمهورية مصر العربية مثلا يعوضها الوفر في تكاليف نقل المنسوجات إلى المستهلكين المحليين ومن ثم يزيد قدرتها على منافسة الدول المنتجة للقطن و المتخصصة في تصنيعه على النطاق المحلي

- **توفر التكنولوجيا الحديثة:**

و المقصود بذلك هو أن الدولة التي يتوفر لها السبق في استحداث التكنولوجيا الجديدة سواء عن طريق الاختراع أو الابتكار تصبح في وضع يسمح لها بإنتاج سلع و معدات إنتاجية غالية الثمن وعلى جانب كبير من التعقيد الإنتاجي ومثل هذه السلع بالطبع لا تكون موجودة في الدول الأخرى –على الأقل في فترة ظهورها– و من ثم تقبل على اقتناءها ,فالعتاد و الآلات و السلع الجديدة التي تنتج بواسطة التكنولوجيا الحديثة في كل من أمريكا,و ألمانيا ,وبريطانيا ,وفرنسا,وروسيا تشكل عماد تجارتها الدولية على أنه إذا كانت التجارة الدولية تقوم نتيجة التخصص فلا يجب أن يفهم من ذلك أن التخصص قد فرض على دول العالم فرص على دول العالم فرضا بحيث لا تستطيع الفكاك منه,فإذا ما توفرت الأرض الطيبة و المناخ المناسب فإن هذا لا يعني أن تظل هذه الدولة مصدرة للمنتجات الزراعية كاقطن و الشاي....

فالتنمية وتغيير نمط التخصص هي عملية ليست صعبة إذا ما توفرت البنية التحتية و الخبرة و التخطيط السليم و رأس المال[1]

الفرع الثاني: تعريف التجارة الخارجية

ظهرت التجارة الخارجية منذ العصور التاريخية الأولى ,وكانت الثورة الصناعية التي حدثت في منتصف القرن الثامن عشر ,بمثابة البداية الحقيقية لها,حيث ادت إلى ضرورة الحصول على المواد الاولية اللازمة للصناعة من دولة إلى أخرى ,وضرورة تصريف المنتجات تامة الصنع في الأسواق الخارجية,ثم زاد حجم التجارة الخارجية بعد ذلك في القرن التاسع عشر واتسع نطاقها نتيجة التقدم الكبير في وسائل النقل و المواصلات و الذي جعل العالم وكأنه سوق واحدة ,يتم فيها تبادل المنتجات بعضها بالبعض الآخر.

وانطلاقا مما سبق يمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها "أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ,المتمثلة في حركات السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بين الدول المختلفة"[2]

و المفهوم العام للتجارة الخارجية هو أن المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في إنتقال السلع و الأفراد ورؤوس الأموال تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة,أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة[3]

عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل[1]

---

[1] .د.شقيري نوري موسى,واخرون ,مرجع سبق ذكره,ص15–17

[2] السيد محمد أحمد سيرتي"إقتصاديات التجارة الخارجية الاسكندرية,مؤسسة رؤية,السنة 2009.ص ص(7–8)

[3] حسان داود,رشادالعصام,"التجارة الخارجية",عمان,دار المسيرة,السنة 2000,ص(12)

الفرع الثالث:أهمية التجارة الخارجية:

لقد أصبحت التجارة الخارجية من أهم الأنشطة التي تعتمد عليها كل دول العالم ,فلا توجد دولة واحدة تعيش مكتفية ذاتيا,وللتجارة الخارجية أهمية كبيرة بالنسبة لدول العالم فهي التي توفر للمجتمعات المختلفة السلع و الخدمات التي لا يمكن إنتاجها محليا,ولذا فإن التجارة الخارجية تتيح لدول العالم إمكانية الحصول على المزيد من السلع و الخدمات ,ومن ثم تسهل في زيادة مستوى رفاهية دول العالم .

ويتمثل الدور الهام للتجارة الخارجية في المجالات التالية:

المجال الاقتصادي:

- تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع اقتصادي ,سواء كان ذلك المجتمع متقدما أو نامية ,فالتجارة الخارجية تربط الدول و المجتمعات مع بعضها البعض ,إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة.
- تساعد في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك و الإستثمار و تخصص الموارد الانتاجية بشكل عام.
- وبالإضافة إلى أهمية التجارة الخارجية من خلال اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدولة الانتاجية المتاحة و التنافسية في السوق الدولي ,وذلك على لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الانتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير و الإستيراد ,وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما لها من آثار على الميزان التجاري.[2]
- تعتبر منفذاً لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية ، حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما تستطيع السوق المحلية استيعابه ، والإستفادة من ذلك في تعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي .
- تساعد في الحصول على مزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة ، نتيجة لمبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه[3]

في المجال الاجتماعي:

زيادة رفاهية الأفراد عن طريق توسيع قاعدة الإختيارات فيما يخص مجال الإستهلاك .

تحقيق التغييرات الضرورية في البنية الإجتماعية الناتجة عن التغيير في البنية الإقتصادية .

الإرتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات .

إمكانية الحصول على أفضل ما توصلت إليه العلوم والتقنيات المعلوماتية وبأسعار رخيصة نسبياً .

التأثير المتزايد للتجارة الخارجية على حياتنا اليومية .وبالتالي فإنه يترتب على قيام التجارة الخارجية تحقيق عدة مزايا بالنسبة لدول العالم ولعل من أهمها:[4]

---

[1] حمدي عبد العظيم : إقتصاديات التجارة الدولية ، دار النهضة العربية ، 2000 ، ص 13.

[2] حسان داود,وآخلاون ,"التجارة الخارجية",مرجع سبق ذكره,ص16

[3] عبد المطلب عبد الحميد : النظرية الإقتصادية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، 2000 ،ص 373.

[4] السيد محمد أحمد السيرتي" التجارة الخارجية",الدار الجامعية,2009,ص ص12,13

- الإستفادة من الموارد الأخرى
- الإستفادة من التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي
- منع الإحتكار
- توفير فرص عمل للعدالة داخل كل دولة
- تحقيق الموارد المالية عن طريق الرسوم الجمركية
- تخفيض تكاليف وأسعار السلع و الخدمات

المطلب الثاني:طبيعة التجارة الخارجية و أهدافها

الفرع الاول :طبيعة التجارة الخارجية

تختلف المشاكل الاقتصادية الدولية في جوهرها ودرجة تعقيدها عن تلك التي نواجهها داخل الدولة الواحدة . تتمثل العوامل الرئيسة التي تؤدي إلى إلى اختلاف التجارة الدولية عن التجارة الداخلية :[1]

حركية عناصر الإنتاج:

ويقصد بحركة عناصر الإنتاج قدرتها على التحول أو الإنتقال من نشاط إلى آخر أو من مكان إلى آخر حسب إختلاف معدلات عوائدها ,وتظل عناصر الإنتاج تتحرك حتى تتساوى معدلات عوائدها في كافة الأنشطة الإقتصادية .

وقد قرر الإقتصاديون الكلاسيك أن عناصر الإنتاج (العمل ,الأرض,رأس المال,التنظيم) تتمتع بحرية تامة في التحرك من نشاط إلى آخر داخل نفس الدولة,ويتم هذا التحرك تبعا لمعدلات الربحية أو تحقيق أكبر عائد. وهذا يعني أن عناصر الإنتاج تتمتع بقدرة أكبر وأسهل في التحرك على المستوى الداخلي بالمقارنة بالتحرك على المستوى الدولي.

السياسة التجارية:

يتم التفرقة بين التجارة الخارجية و التجارة الداخلية على أساس درجة الحرية في تجارة السلع و الخدمات,فيما يسمى بالسياسة التجارية التي تطبقها الدولة في تجارتها وبصفة عامة تنقسم السياسات التجارية إلى نوعين أولهما سياسة الحرية التجارية و ثانيهما سياسة الحماية أوتقيد التجارة وعادة تتم التجارة الداخلية دون وجود أي قيود على حركة التجارة أو حركة السلع و الخدمات ومن ثم يتم إتباع سياسة الحرية التجارية,وعلى المستوى الدولي يتم تقيد حركة السلع و الخدمات أي إتباع سياسة حماية حيث اتبعت حكومات الدول المختلفة سياسات مقيدة لتجارتها على المستوى الدولي ,وذلك بهدف تغيب مصلحتها القومية على مصالح الدول الأخرى.

ومن أهم الأساليب التي تتبعها الدول لتقييد تجارتها الدولية مايلي:

فرض رسوم جمركية عالية على الواردات

تحديد حصص للإستيراد وأحيانا للصادرات

[1] السيد محمد أحمد سيرتي ,محمد غزلان"التجارة الدولية و المؤسسات المالية الدولية ,دار التعليم الجامعي ,السنة 2012 ص,ص(15-21

إتباع نظام الرقابة على النقد المسموح بخروجه لشراء سلع و خدمات أجنبية.

إختلاف النقود:

لكل دولة عملتها النقدية الخاصة بها والتي تسمى بالعملة المحلية ويتم بها تسوية كافة المعاملات التجارية و المالية في الإقتصاد القومي لبلد ما باستخدام العملة المحلية لهذه البلد ولا يملك أي أحد الحق القانوني أو يرفض قبولها.

أما حينما يرغب المواطنون في شراء أي سلع و الخدمات من بلد أجنبي فلا بد لهم أن يحصلوا أولا على قدرمن عملته النقدية يساوي قيمة هذه السلع والخدمات المطلوبة ولذا يتم تسوية المعاملات المالية و التجارية الدولية باستخدام عملات مختلفة ويتطلب الأمر تحويلها إلى بعضها البعض.

ويتضح مما سبق ,أن اختلاف النقود يعد عاملا هاما من العوامل التي تؤدي إلى اختلاف التجارة الخارجية على التجارة الداخلية .

المواصلات و الإتصالات :

ينشأ انفصال أسواق الدول المختلفة عن بعضها البعض بسبب عوامل أخرى غير سياسات التجارة الدولية, ومن أهمها صعوبة المواصلات و الاتصالات .ففي الماضي تسببت صعوبة المواصلات أحيانا في حدوث انفصال تام بين أسواق بعض الدول مثلا البلاد التي تفصلها عن بعضها البعض المحيطات او الجبال الشاهقة .....وغيرها ,ومع تقدم المستمر في وسائل الاتصالات وخاصة بعد ثورة المواصلات البحرية في الربع الاخير من القرن التاسع عشر ,و التقدم الجوي و النقل البري على المستوى الدولي في النصف الاخير من القرن العشرين ,بدأت السواق الدول المختلفة تقترب من بعضها البعض شيئا فشيئا.

ولا كن في عصرنا الحالي مازالت صعوبة المواصلات في بعض الحالات أو ارتفاع تكلفتها أمرا له شأن لا يمكن إنكاره في الفصل بين أسواق الدول النامية.

الفرع الثاني:أهمية التجارة الخارجية:

الأهداف الأساسية للتجارة الدولية:

يمكن إبراز هذه الأهداف فيما يلي:[1]

- الاستفادة القصوى من فائض الإنتاج,إذ إن التصدير يؤدي إلى زيادة الناتج القومي مما ينعكس على وضع العمالة ,وتوفير السلع الضرورية و الأساسية ,و العكس صحيح إذ أن ضعف التصدير يؤدي إلى خسارة في الناتج القومي و تخفيض مساهمته في الدولة ,وزيادة البطالة و تدهور مستوى معيشة الأفراد.
- استيراد السلع الضرورية التي لا يمكن إنتاجها محليا لسبب ما فعلى سبيل المثال يمكن استيراد الآلات و المعدات الضرورية الأزمة لبناء مصنع نسيج ,إذ يمكن أن يوفر هذا المصنع العديد من فرص العمل ,و بالتالي المساهمة في عملية التصدير وزيادة الدخول و الناتج القومي.
- إحلال الواردات ,وهذا يتوقف على عنصر التكلفة ,فإذا كانت السلع يمكن إنتاجها محليا بتكاليف معقولة ,فإن مثل هذا الإنتاج يمكن أن يسبب مشاكل إدارية و رأسمالية ومشاكل في القدرات الفنية أيضا ,إلا أنه يساعد

[1] شقيري نوري موسى وآخرون "التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية"مرجع سبق ذكره ,ص ص 21-22

على ترويج السياسة التجارية ,وبالتالي يمكن من قيام بعمليات التصدير المهمة,ومن جهة أخرى فإن هناك بعض السلع التي يمكن إنتاجها محليا ,ولكن تكون تكاليف إنتاجها أعلى من تكلفة استيرادها وهنا تلعب الإجراءات الحكومية جورا كبيرا في هذا المجال ويسود هذا الوضع غالبا في الدول النامية.

- نقل التكنولوجيا و التقنية لبناء و إعادة هيكلة البني التحتية للدولة.
- الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات باعتبارها السبيل الوحيد أمام الدول النامية للعبور الآمن ,وتضييق الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة و البلدان النامية .
- دراسة موازين المدفوعات للدول ,ونظم أسعار الصرف فيها و معالجة الاختلال و التوازن في موازين المدفوعات .
- دراسة السياسات التجارية المتبعة من قبل تلك الدول في مجال التجارة الدولية كسياسة الحماية أو الحرية و غير ذلك.
- دراسة العلاقات الدولية في إطار التكتلات الاقتصادية الدولية و سماتها المميزة.

المطلب الثالث:العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

تتأثر التجارة الخارجية بجملة من العوامل تتفاوت في أهميتها بتفاوت الظروف منها:

1. **العوامل الطبيعية** :إن سوء توزيع الموارد الطبيعية بين و تركز مصادر الثروة في بعض و الذي يؤدي إلى تركيز شديد للتجارة الخارجية ,بحيث تتلخص صادرات عدد كبير من الدول العالم في شكل سلعة واحدة أو سلعتين ,فالدول التي أخذ فيها التركيز شكل مواد أولية زراعية و إنتاج غذائي لم تستطع أن تسلك نفس السبيل خاصة و أنها كانت في مرحلة مبكرة من تاريخها خاضعة للاستعمار الأجنبي.[1]

- **حجم الدولة أو المساحة الجغرافية التي تشغلها** :و الذي يؤثر في التجارة الخارجية لها عن طريق تأثير ها على درجة تكامل الموارد الطبيعية و البشرية بالنسبة للدولة بالإضافة إلى ما يوفره ذلك الحجم من مزايا الإنتاج الكبير[2]
- **المناخ:** المناخ له أثر في تكاليف الإنتاج بصفة عامة ونفقات الإنتاج الزراعي بصفة خاصة من حيث التباين في درجات الحرارة و متوسط كمية الأمطار و الرطوبة من دولة إلى أخرى إلى أن هذا العامل بدأ يضعف تدريجيا بسبب التقدم العلمي ,فقد أصبح من الممكن إحداث تغير مصطنع في الظروف المناخية لتتلاءم و الظروف الانتاجية المطلوبة إضافة إلى إحلال بعض المنتجات الصناعية محل المنتجات الزراعية.[3]

2. **العوامل الاقتصادية :**

- **التكاليف و الأسعار** : بمعنى مدى ما يتكلفه كل عنصر من هذه العناصر الداخلة في التجارة و في ضوئها تتحدد الأسعار الخاصة بالتبادل على مستوى العالم ,حيث أن ارتفاع تكاليف السلع المنتجة يؤدي إلى زيادة أسعارها ,فالسلع التي تنتج بتكاليف منخفضة و تباع بأسعار منخفضة تكون أكثر طلبا من الاخرى ذات

[1] حسين عوض الله : العلاقات الإقتصادية الدولية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ص 48

[2] محمود شهاب : الإقتصاد الدولي ، دار المعرفة الجامعية ، 1996 ، ص 79

[3] عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب، " الإقتصاد الدولي"، الدار الجامعية، بيروت 1988 ، ص 29 .

التكاليف و الاسعار المرتفعة ,أي أن قدرتها على المنافسة تتحدد في النهاية بالسعر كأحد العوامل المؤثرة على الطلب.

- **الجودة:** يرتبط هذا العامل بالمنافسة في الأسواق العالمية التي تتأثر بصفة دائمة بالتطورات التكنولوجية الحديثة التي تجعل هناك فروقا في الجودة لذات السلعة المنتجة في أماكن في مختلف من العالم.

التخزين: كلما كانت السلعة قابلة للتخزين بحيث تحقق المنفعة الزمنية كلما زاد حجم التبادل التجاري في هذا النوع من السلع ,نظرا للوقت الذي يستغرقه نقل السلع وما يترتب عليه من تلفها لإذا كانت خواصها لا تسمح بالبقاء فترة اطول.

التمويل: إن أي تبادل بين الدول وبعضها البعض يعتمد على التمويل فإذا وجدت المؤسسات المالية و البنوك على المستوى العالم,فإن هذا يؤدي إلى زيادة حجم التجارة الخارجية في السلع و الخدمات ,أما إذا لم توجد بنوك أو معاملات مصرفية بين الدول فإن هذا يقلل من حجم التبادل التجاري

الندرة النسبية:بمعنى عدم وجود حجم معين من السلع و الخدمات لدى الدول يتناسب من إحتياجاته الخاصة,فالتفاوق بين المعروض و المطلوب من مختلف السلع و الخدمات يولد حاجة الدولة لاستيراد حاجاتها أو تصدير ما يفيض عن حاجاتها

عوامل أخرى :

الظروف السياسية : يلعب العامل السياسي دورا كبيرا في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول المتعاملة في الخارجية فعادة مايكون الميل للتعامل مع الدول المستقرة سياسيا وتجنب مناطق الاضطراب السياسي والحروب التي تهدد فيها مصالح المتعاملين

الاجراءات الادارية: ويقصد بذلك عدم وجود مشاكل أومعوقات جمركية أوبيروقراطية ترتبط بدخول وخروج السلعة وهي تعطل وصول السلعة إلي المستهلك وكلما كانت لإجراءات سهلة ومسيرة كلما شجعت الصادرات والتبادل التجاري بصفة عامة

القوانين والتشريعات: يخضع نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم إلى تشريعات ولوائح ترسمها أجهزة الدولة تعمل على تقييده بدرجة أو بأخرى أوتحريره من الحقبات المختلفة التي تواجهها علي مستوي العالمي

الإظطرابات العالمية: تؤدي الإضطرابات العمالية بطبيعة الحال إلى توقف الإنتاج في الصناعة التي تتعرض له وتتحدد الخسارة في الإنتاج تبعا لطول مدة الإضراب ثم يتحدد الموقف بالنسبة للتجارة الخارجية بمدي أهمية الصناعة التى عانت من أزمة الإضراب واتصالها بتجارات الصادرات أو الواردات[1]

المطلب الرابع:مفهوم وأهداف السياسة التجارية وأنواعها

تعتمد كل دول العالم في عالمنا المعاصر على بعضها البعض لإشباع جزء من حاجياتها إلي السلع والخدمات هذه الحقيق تميز العلاقات الإقتصادية في الدول منذ العصور بين الدول منذ العصور وكل دولة تتبع عددا من

[1] زينب حسين عوض الله : الإقتصاد الدولي ، مرجع سابق ، ص ص 56,66

السياسات التجارية التي تسعى من خلالها إلي تنضيم حركة التجارة الخارجية على المستوى الدولي أو الاقليمي بغية تحقيق أهداف معينة

الفرع الاول:سياسات التجارة الخارجية

يقصد بالسياسة التجارية مجموعة التشريعات واللوائح الرسمية التي تستخدمها الدولة للتحكم والسيطرة على تحرير أو تقنية النشاط التجاري الخارجي من العقبات المختلفة التي تواجهه علي ا لمستوي الدولي بين مجموعة الدول[1],ويمكن تعريف السياسة التجارية علي أنها:

- هي الإختيار الذي تقوم به السلطات العمومية لمجموعة من الوسائل القادرة على التأثير على التجارة الخارجية بغرض الوصول إلى أهداف محددة وعادة يكون الهدف المنشود هو تطوير الإقتصاد الوطني إلا أنه يمكن أن نجد أهداف أخري مثل التوظيف التام وإستقرار أسعار الصرف [2]
- يمكن تعريف السياسات التجارية بأنها مجموعة القوانين و النظم و الاجراءات التي تنظم ادارة ميزان المدفوعات ,أي ارادة الصادرات و الواردات السلعية و الخدمية وغيرها من المعاملات الرأسمالية و التي تؤثر على الفائض أو العجز في إجمالي الدخل من خلال المعملات الخارجية للدولة ,ولذلك نجد أن السياسات التجارية تتعلق بإرادة التجارة الخارجية للدول و التي تؤثر على جميع المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج القومي و الستثمار و الدخار و النمو الاقتصادي .

ومن هنا يكمن القول أنه لاتوجد سياسة تجارية في الاقتصاديات المغلقة بل أنها خاصة بالاقتصاديات التي تقيم علاقات اقتصادية مع العالم الخارجي فقط[3]

الفرع الثاني:أهداف السياسة التجارية

تسعي السياسة التجارية إلي تحقيق العديد من الاهداف يمكن تقسيمها إلي اهداف اقتصادية واجتماعية وإستراتيجية وتتمثل هذه الأهداف فيمايلي[4]

1/الأهداف الإقتصادية

-تحقيق موارد للخزينة العامة

تحقيق توازن ميزان المدفوعات

-حماية الصناع الوليدة

حماية الإقتصاد القومي من التقلبات الخارجية

2/الأهداف الإجتماعية

-حماية مصالح فئات إجتماعي

-إعادة توزيع الدخل القومي

---

[1] السيد محمد أحمد السيرتي" التجارة الخارجية",الدار الجامعية,2009,ص111

[2] عطاء الله بن طيرش"أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر"مذكرة ماجيست ر غير منشورة,جامعة غرداية ,السنة 2011/2010,ص 33

[3] سهير محمد السيد حسن ,محمد محمد البنا"الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية"مؤسسة شباب الجامعة,الاسكندرية , 2004-2005,ص ص 10,11

[4] مجدي محمود شهاب"الاقتصاد الدولي",دار المعرفة الجامعية,1996 ,ص 123

3/ الأهداف الإستراتيجية

ويقصد بالأهداف الإستراتيجية للسياسة التجارية كل ما يتعلق بأمن المجتمع سواء في بعده الاقتصادي أو الغذائي أو العسكري فقد يتطلب أمن المجتمع والإعتبارات الإستراتيجة توفيرحد أدني من الغذاء عن طريق الانتاج المحلي مهما كانت تكلفة مرتفعة ويتم تحقيق ذلك بفرض الرسوم الجمركية أونظام الحصص أوبمنع الإستيراد كلية

الفرع الثالث :أدوات السياسة التجارية

من أهم الأدوات التي تستخدم في تنفيذ السياسة التجارية الأدوات السعرية وأدوات الكمية[1]

الادوات السعرية:وتتمثل في الرسوم الجمركية الإعانات الإغراق وتخفيض سعر الصرف

الرسوم الجمركية:

وتتمثل في أنها ضريبة تفرض علي السلع التي تعبر الحدود سواء كانت صادرات او واردات وتؤدي الرسوم الجمركية مبدئيا الي رفع سعر السلعة المستوردة وتتباين الاهمية النسبية للرسوم الجمركية من دولة إلى اخرى حسب تطور الادارة الضريبية ,فالدول النامية تعتمد على حصيلة الواردات مصدر من مصادر الدخل و البعض الآخر يعتمد على حصيلة الرسوم الجمركية على الصادرات كمصدر هام للدخل ,وتنقسم الرسوم الجمركية إلى

ثلاثة أنواع:

الرسوم النوعية : تفرض كمبلغ ثابت على كل وحدة من وحدات السلعة

الرسوم القيمية: تفرض بنسبة مئوية معينة من قيمة السلعة.

الرسوم المركبة : تتكون هذه الرسوم من الرسوم النوعية بالإضافة إلى الرسوم القيمية.

الإغراق :هي سياسية احتكارية تتبعها الدولة أو المشروعات الإحتكارية ,حيث تقوم ببيع السلعة بأقل من تكلفتها في الأسواق الدولية أو على الأقل بيع السلعة يقل عن سعرها المحلي,وينقسم الإغراق إلى أنواع التالية:

الاغراق المستمر :أوما يسمى بالتمييز السعري على المستوى الدولي ,ويتحقق ذلك من خلال قيام المنتج المحتكر بتميز سعر سلعة في الأسواق المختلفة حسب درجة مرونة الطلب عليها,بحيث يقوم بفرض سعر مرتفع محليا وسعر آخر منخفض دوليا .

الإغراق المؤقت: يعرف هذا النوع من الإغراق بأنه تعمد المنتج الأجنبي البيع بسعر يقل عن التكاليف , وذلك بغرض استبعاد المنتجين المحليين من السوق وبعد أن يتأكد من وضعه الإقتصادي يتجه المنتج الأجنبي إلى رفع أسعار منتجاته لتعويض ما تحمله من تكلفة.

الإغراق الدوري :وهو الإغراق الذي يحدث عندما يتم بيع السلعة بسعر منخفض على المستوى الدولي عن المستوى المحلي وذلك بغرض التخلص من الفائض المؤقت في أحد السلع خاصة الزراعة,و يلجأ إلى هذا الأسلوب حتى يتفادى تخفيض سعر بيع المنتج المحلي.

[1] مجدي محمود شهاب,مرجع سبق ذكره ص 123

إعانات التصدير : تلجأ الحكومة أحيانا للتدخل من اجل تشجيع صادراتها بمنح دعم للمصدرين ,وقد يكون الهدف وراء مثل هذه السياسات هو تحسين الميزان التجاري للإقتصاد أو مساعدة صناعة ذات نفوذ سياسي أو تنشيط منطقة تعاني من الكساد الاقتصادي وتتركز فيها الكثير من الصناعات التصديرية ,وقد يكون الدعم على شكل مدفوعات نقدية مباشرة للمصدرين أو دعم غير مباشر كمنح البحث و التطوير أوتخفيض الضرائب أو تقديم مزايا ومكاسب حكومية لتشجيع المصدرين

تخفيض سعر الصرف :يقصد بتخفيض سعر الصرف كل تخفيض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية ومقومة بالوحدات النقدية الاجنبية, ويؤدي هذا التخفيض إلى تخفيض الاسعار المحلية مقومة بالعملات ويرفع الأسعار الخارجية مقومة بالعملة الوطنية.

الأدوات الكمية: تتمثل في نظام الحصص وتراخيص الاستيراد:

نظام الحصص : تتمثل حصص الاستيراد قيدا كميا على تدفق السلع إلى دولة بدلا من القيد السعري الذي تحدثه الرسوم الجمركية ,ونظام الحصص يقيد مبدئيا كمية السلع المستوردة ونادرا على السلع المصدرة ,حيث لا يحق للمستورد أن يقوم باستيراد أي كمية تزيد عن الحصة التي تقررها الدولة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

تراخيص الاستيراد : تراخيص الاستيراد أو تصاريح الاستيراد تعني أنه لايجوز الاستيراد إلا بعد موافقة الدولة , وتعطى هذه الموافقة في صورة إذن أو ترخيص بالاستيراد , فحامل الإذن أو الترخيص هو وحدة الذي يحق له أن يستورد السلعة وعندئذ تحدد لكل تاجر حصة معينة يقوم باستيرادها ويتحدد استيراده بمقدارها أي أن نظام رخص الاستيراد يحدد لكل مستورد الكمية المستوردة.

المطلب الخامس:دور التجارة الخارجية في اقتصاديات العربية:

يستأثر قطاع التجارة الخارجية بأهمية خاصة في اقتصاديات الدول النامية ومنها الدول العربية وذلك للدور الحيوي الذي يمارسه هذا القطاع في تقرير مستوى الدخل ونموه والتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال تأثيره في إجمالي تكوين الناتج المحلي و الاستثمار وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الأخرى,كما إن التجارة الخارجية تساعد الدول النامية على خلق الظروف التي تخفض من حدة الصعاب التي تعرض نمط نمو المتوازن للاقتصاد القومي عن طريق تمكين الدولة من تصدير الفائض واستيراد ما يحتاجه من خلال دورها المهم في تهيئة الظروف المواتية.

إن هذا الدور المهم الذي تؤديه التجارة الخارجية في تصحيح الاختلال الناشئ عن نمط التنمية غير المتوازن تزداد أهميته في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة ذلك لان الدول النامية تعاني من اختلال هيكلي يتمثل في ضعف التركيب القطاعي لهيكل الإنتاج حيث يتكون من فروع إنتاج قليلة العدد تغلب عليها صفة الإنتاج الأولي الأمر الذي يترتب عليه حرمان الدول النامية من الاستفادة من المزايا و الفوائد التي تنجم عن التشابك القطاعي إضافة إلى ما تقدم فإن هذا الاختلال في هيكل الإنتاج ينعكس أثره في التجارة الخارجية ,أي في معدلات نمو الصادرات و الواردات من ناحية ومعدل نمو الاستثمار و الناتج المحلي الإجمالي من ناحية أخرى علما أن الصادرات تؤدي دورا فاعلا في تنمية الاقتصادية إذ أن كل زيادة تؤدي إلى الزيادة في الناتج

المحلي الإجمالي في حين يؤدي انخفاض القدرة التصديرية إلى الحد من القدرة على الاستيراد و بالتالي على تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية من السلع الإنتاجية و الوسطية و المواد الأولية وقد اشار العديد من الاقتصاديين إلى دور التجارة الخارجية في تحديد معدلات النمو الاقتصادي ,إذ بين جيكوب فاينربان معدل النمو الاقتصادي الذي يبلغه بلد ما رهين بما يستطيع أن يحققه ذلك البلد في مجال التجارة الخارجية وهي من العوامل التي توجه ذلك البلد نحو تحقيق النمو الاقتصادي وتكيف معدل ذلك النمو فيه ,يوضح هابرلر إسهام التجارة الخارجية في التنمية من خلال ما يؤدي اليه نشاط التجارة من منافع حركية تؤدي إلى نمو الإنتاج وما توفره تلك المنافع من سلع إنتاجية ووسيطة ضرورية للتنمية .

ويشير" جيرالد مايير" الى ما سبق أن ما قامت به التجارة الخارجية في الماضي من نقل النمو وبين التجارة الخارجية تقوم بتسهيل عملية التنمية الاقتصادية من خلال ما تحققه من مكاسب.

إضافة إلى ما تقدم فقد ظهرت عدة نماذج اقتصادية أكدت أن النشاط التصديري يعد بمثابة العنصر الفعال و القائد لعملية النمو حيث أن زيادة الطلب الخارجي على الصادرات بلد معين يمكن أن يؤدي إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لذلك البلد,وفي دراسة قام بها الاقتصادي "ماينزلر" اكد فيها انه كي يمكن تحقيق زيادة في معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي لدولة ما بمقدار 5% يقتضي من هذه الدولة أن تزيد من ما تصدره من سلع وخدمات 4.5%,إن كل ما يؤكد حقيقة مهمة تتمثل في أن الأخذ بإستراتيجية معينة للتنمية تأثر أساسا بقطاع التصدير إذ أن انخفاض معدلات نمو هذا القطاع يزيد من هذه حدة الاختناقات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية وخاصة في المراحل الأولى لهذه التنمية من حصيلة الصادرات التي تعتمد في الأساس على قدرة الاقتصاد القومي على التصدير.

خلاصة القول أن مهام التجارة الخارجية في الدول النامية يمكن تلخيصها فيما يلي:

- الحصول على النقد الأجنبي من خلال تصدير الفائض من الإنتاج الوطني.
- تمكين القطاعات الإنتاجية المختلفة من الاستمرار في الإنتاج من خلال توفير ما تحتاجه هذه القطاعات عن طريق الاستيراد.
- توفير السلع الاستهلاكية وبخاصة الضرورية من خلال الاستيراد وبما يؤدي إلى تحسين معيشة المواطنين.[1]

المبحث الثاني: التجارة العربية البينة

تعد التجارة بين التكتلات و الدول المختلف واحدة من أهم مؤشرات التكامل أو مقومات حدوثه بين الأطراف ذات العلاقة.

والتجارة البينة العربية هي واحدة من أهم مؤشرات الارتباط المعزز لمسألة التكامل العربي ,وتواجه عملية تنمية وزيادة هذا النوع من النشطة مجموعة من العوامل و الصعوبات التي ترتبط بدرجة أساسية بطبيعة البنية السياسي للدول العربية,ودرجة استقلاليتها ,ومقدرتها على اتخاذ القرارات الإستراتيجية ذات العلاقة بمستقبلها ومستقبل اقتصادياتها وفي ذلك أعمق وأخطر مكامن الضعف المحدد لمستقبل التكامل العربي.

[1] تقي عبد سالم,"مستقبل التجارة العربية البينية في ظل قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى",كلية بغداد للعلوم الاقتصادية,العدد28,السنة2011,ص,ص18.19.20

إن الهدف الرئيسي من تطوير وتوسيع التجارة العربية هو أن تقوم بدورها الطبيعي كمحرك للتنمية وقاطرة للاستثمار من خلال تدابير و لإجراءات جماعية مختلفة تتعلق بتوفير الإطار القانوني و الهياكل التنظيمية و الخدمات المساندة وتنشيط وتفعيل ما هو قائم منها بالفعل من اتفاقيات وتسهيلات فنية و موارد تمويلية .

إن المؤشرات الملموسة للتجارة العربية البينية لا تؤكد درجة اعتماد باقتصادية كبيرة للبلدان العربية على مستوى أسواق العالم من مشرقة إلى مغاربة وهذا التشتت يمكن أن يشكل معوقا حقيقيا في نمو التجارة العربية البينية للارتباط الأمر بالمستهلك كمحدد رئيس في سوق الطلب منه المستورد أغيره [1]

المطلب الأول : مبررات تنمية التجارة العربية البينية:

هناك مبررات عديدة تقودها اعتبارات سياسية و اقتصادية تجعل تنمية التجارة بين الدول العربي أكثر إلحاحا لما لها من دور كبير في توسيع وتيرة التنمية الاقتصادية للبلدان العربية وزيادة معدلات نمو نواتجها الإجمالية خاصة في ظل المتغيرات العالمية و التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم و الاتجاه العالمي للتدفقات التجارية و الاستثمارية ,كل ذلك يوفر الأجواء ويهيئ المجال أكثر لتنمية التجارة العربية البينية إذ أن مكاسب تحرير التجارة العربية تتبع إلى حد كبير من عدة حقائق نوردها بإيجاز فيما يلي:

- تشابه اقتصاديات الدول العربية ,فإذا تحررت التجارة فيما بينها فان ارتفاع مستوى التنافس بين الصناعات العربية سيؤدي إلى زيادة حجم التجارة البينية واكتساب الميزة النسبية و القدرة على المنافسة التي تجعل هذه الصناعات أكثر استعدادا لغزو الأسواق العالمية.
- إن تشابه الصناعات العربية التحويلية التي تعتمد على التصنيع المواد الأولية قد يسر على الدول العربية استيعاب التقنيات الحديثة نوعا وكما من خلال و فورات الحجم الكبير الذي تتيحه الأسواق العربية لمستهلكيها الذين يزيدون على 300 مليون مستهلك.
- يساهم النمو المتوقع في التجارة البينية في تنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى
- إن سياسة الحمائية المطبقة في الاقتصاديات الصناعية المتقدمة فيما يطلق عليها بالحمائية الجديدة أو القيود الرمادية تدعو بقوة إلى زيادة الاهتمام بتنمية و توسيع التجارة العربية البينية.
- إن اتساع حجم السوق العربية أمام الصادرات العربية بفعل سياسات تحرير وتدابير تنمية التجارة يؤدي إلى تمكين التجارة من القيام بدورها كمحرك للنمو الاقتصادي وتحقق اقتصاديات الحجم الكبير و توليد الوفرة التي تزيد من القدرات التنافسية للمنتجات العربية
- الحاجة الماسة في كل الاقتصاديات العربية لتوسيع أسواقها مع تعاظم طاقاتها الإنتاجية من الاقتصاديات العربية.
- التقارب الواضح الحاصل في الأنظمة و السياسات الاقتصادية العربية و التي تتجه جميعها نحو اقتصاد السوق وسياسات تحرير التجارة الدولية وبذلك تزول أو تتقلص إحدى العقبات التي كانت تقف أمام انطلاق ونمو التجارة البينية العربية.

[1] محمد عبد الرشيد علي "العوامل الرئيسية المحددة لنمو التجارة العربية البينية", مؤتمر التجارة العربية البينية و التكامل الاقتصادي ,عمان , 20-220سبتمبر2004 ص ,ص 715,718

- انضمام معظم الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية وهو اتجاه وإقرار من الدول العربية نحو قناعتها بحرير التجارة الأمر الذي يسهل عملية تنمية التجارة العربية البينية خاصة مع استكمال بناء وقيام منظمة التجارة العربية الحرة عام2005.
- لعل اكبر مبرر سياسي يجعل تنمية التجارة البينية العربية أكثر إلحاحا هو الإرادة السياسية التي عبرت عنها القمة العربية في القاهرة عام 1996 التي اعتبرت إن إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك يجب إن تتم على أساس إن تحرير التجارة العربي البينية هو المدخل الأساسي للتعاون وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي .[1]

المطلب الثاني:معوقات ومشاكل تنمية حركة التجارة العربية البينية

عل الرغم من الظروف و المقومات التي تزيد من فرص نجاح المنطقة ,إلا انه هناك العديد من المشاكل التي تواجه التطبيق الفعلي للبرنامج النتفيذي لهذه المنطقة.

ومن أهم المعوقات و المشاكل نذكر مايلي:[2]

1. **غياب الشفافية و المعلومات:** حول التعامل أو التبادل التجاري بين دول الاعضاء خاصة فيما يخص بالإفصاح عن كافة الإجراءات الإدارية و السياسات الإقتصادية المختلفة التي تشكل عنصر أساسي في عملية تنفيذ المنطقة ,هذا الغياب ينجم عنه انعكاس سلبي يؤثر عل مجرى التطبيق الفعلي للمنطقة.
2. **التمييز في المعاملات الضريبية:** وتتلخص عمليةالتميز في فرض الضريبة على السلع المستوردة تختلف نسبتها عن النسبة المفروضة على المنتج المحلي مثل الضرائب على المبيعات ,ضريبة الإستهلاك ,ضريبة الإنتاج أة ضريبة القيمة المضافة ,كما أنه هناك حالات يتم فيها فرض رسوم مختلفة مثلما هو الشأن في حالة فرض رسوم مطابقة للمواصفات ,مما يقلل من فرض المنافسة العادلة من المنتج المحلي كما أن فرض رسوم الخدمات على شكل نسب مئويةمن قيمة السلعة المستوردة ينتج عنه تأثير مماثل للرسوم الجمركية و بالتالي يؤدي إلى معاملة تميزية للمنتج المحلي.
3. **القيود الغير جمركية:**مازالت تشكل صعوبات للمستثمرين و التجار وفي الواقع فبالرغم من تخفيض التعريفة الجمركية إلى الصفر لم تحقق زيادة في التدفقات التجارية نظرا لعدم التزام الدول بإزالة كافة القيود الإدارية و النقدية و الكمية بجانب تحرير السلع العربية من الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل وتتلخص أهم هذه القيود الكمية و الغير جمركية في:

✓ **القيود الفنية:** وهي خاصة بالإشتراطات في الدول العربية, أي تعددية المواصفات لنفس المنتج وتعدد وتضارب الإجتهادات الإدارية في تطبيقها مثل وضع العلامات و اللاصقات على المنتج ودلالة المنتج,أنواع العبوات .....وغيرها.

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين,"انعكاسات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على تنمية التجارة العربية البينية, القاهرة, 15.16 اكتوبر 2012ص,ص2-3

[2] حيدر مراد"المشاكل و المعوقات أمام تنمية حركة التجارة العربية البينية" مؤتمر التجارة العربية البينية و التكامل الاقتصادي ,عمان , 20-220سبتمبر2004 ص ,ص

كما تقوم الدول العربية بتغيير في المواصفات و المقايس دون إشعار مسبق,ضف إلى ذلك منع استيراد سلع معينة بحجة حماية السلعة الوطنية دون الحصول على

- ✓ **القيود النقدية و المالية:** إن بعض الدول العربية مازالت لديها القيود على إجراءات التحويل وتعدد أسعار الصرف و مخصصات النقد الأجنبي و تشدد في إجراءات الإتمان "ماعدا دول مجلس التعاون ,لبنان و الأردن التي تفرض قيود نقدية "صف إلى ذلك المبالغة في الرسوم تصديق القنصليات على شهادات المنشأ ,حيث يتم تحصيلها في بعض الدول العربية حسب قيمة الفاتورة وهذا بالرغم من تأكد المجلس الاقتصادي و الاجتماعي في دورته رقم 72 في أفريل 2003 بقرار رقم 1431 بشأن ""إلغاء التصديق على شهادات المنشأ من قبل السفارات و القنصليات العامة ,وإلغاء التصديق غلى الفواتير و المستندات المصاحبة لشهادات المنشأ من قبل السفارات و القنصليات"".[1]

4.المغالاة في طلب الاستثناءات :حيث شملت الاستثناءات التي طلبتها الدول مختلف أنواع القيود الجمركية و الغير جمركية و الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل وعدم تطبيق التخفيض التدريجي على الواردات السلعية من الدول العربية كما اتضح أن الدول التي تطلب الاستثناء تبالغ فيه ,فأصدر المجلس في دورته بتاريخ آذار 2002 قرار رقم 223 بالحد من طلب الإستثناء وجعله في حدود لاتضر بالتطبيق ,بحيث لاتتجاوز15 % من متوسط الصادرات و لمدة 05 سنوات متاحة وأن تكون مبررة و منسجمة مع مانصت عليه المادة 05 من إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ,كما اليجوز تطبيق أكثر من إستثناء واحد للسلعة الواحدة ,أي أن السلعة التي تحصل على استثناء لا يجوز للدولة طلب استثناءه مرة أخرى , وأن لايقع الضرر نتيجة التحرير التدريجي على السلعة التي يطلب لها الاستثناء

5.فرض الحضر على إستيراد بعض المنتجات الزراعية: لجوء بعض الدول العربية إلى فرض الحضر على استيراد بعض المنتجات الزراعية من الدول الأعضاء ,إذ أثبتت التجربة العملية صعوبة تطبيق التحرير الشامل لتجارة السلع الزراعية و الحيوانية سواء في شكلها الأولي أو بعد إحداث تغير عليها.

6. ضعف بعض المقومات :في مقدمها الوسائل النقل البري و البحري , الاتصالات خاصة إذا علمنا أن هذه الوسائل تكاد منعدمة بين المشرق و المغرب مما يجعل التجارة بين جناحي الوطن العربي تكون منعدمة ومتدنية وهذا مايعتبر أيضا ارتكاز التبادل التجاري على الدول المتقاربة جغرافيا

7. عدم تحديد قواعد المنشأ : إن التأخير الحاصل في الاتفاق على قواعد المنشأ رغم الانتهاء من صياغة الإحكام العامة لها ,يتحرك انعكاسات سلبية على تطبيق المنطقة وبالخص قضية الاستثناءات , الأمر الذي يتطلب الإسراع من الانتهاء من تحديد قواعد المنشأة التفصيلية تحديدا دقيقا للوقف و الحد من التلاعب ,وأيضا حتى يستطيع القطاع الخاص الاستفادة القصوى من مشروع المنطقة ,حيث أن الاتفاق على قواعد المنشأة تفصيلية يعتبر من السياسات التي تمارسها الدولة في إطار تشجيع الاستثمارات البينية و العمل على توظيفها توظيفا في خدمة التكامل الاقتصادي العربي.

[1] حيدر مراد,مرجع سبق ذكره ص,ص635,637

8. اعتماد أغلب الدول العربية في عملياتها التجارية على الخارج : إذ أن الصناعة العربية ضعيفة بالمقارنة مع باقي الدول العالم ,فهي تحصل على المنتجات الصناعية من الدول المتقدمة ,وكذا تشابه صادرات الدول العربية فهي مواد أولية كالنفط والحديد وهي منتجات يتعذر زيادة صادراتها إلي الدول العربية الأخرى وهو مايفسر ربما ضعف نسبة التجارة البينة العربية.

ضف إلي ذلك ضعف الهياكل الاقتصادية العربية من جهة وتشابهها من جهة أخرى مما أدى إلي تخوف من فتح الأسواق العربية علي بعضها واستمرار بقاء الدول العربية علي هامش النظام التجاري الدولي بنسبة متواضعة جدا من حجم التجارة العالمية للسلع والخدمات

9-غياب قطاع الخدمات في المنطقة: رغم دعوة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدول العربية إلي مفاوضات

لتحرير التجارة في قطاع الخدمات إلا أنها مازالت مقتصرة على خمسة دول وهي :المغرب –تونس–مصر –الأردن– موريتانيا

ولتجارة الخدمات أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي والإستثماري ويؤدي تحريرها إلي زيادة التجارة في السلع والخدمات وزيادة النمو الاقتصادي وفرص العمل[1]

المطلب الثالث:سبل تطوير التجارة العربية البينية:

من أهم السبل التي تساهم في تنمية التجارة العربية البينية نجد منها:[2]

- مبادرة الدول العربية بوضع خطط متوسطة و طويلة الأجل لإحداث تغيرات هيكلية أساسية في قواعد الانتاج تكون أكثر تنوعا و أكثر اعتماد الى المزايا النسبة المتعددة في الدول العربية,وهنا يجب التركيز بشكل متوازن على جانبي العرض و الطلب في آن واحد بحيث تطور الانواع الإنتاجية المستندة على الميزة النسبية في نفس الوقت يجب أن تراعى أذواق و أنماط الاستهلاك السائدة في الأسواق العربية
- إلى جانب تحرير التجارة العربية لا تقل الاستثمارات البينية أهمية لذلك لابد من السعي لتعزيزها و استقطابها لكي تبقى ضمن إطار الأقطار العربية
- إشراك القطاع الخاص العربي في عملية اتخاذ القرارات لأنه يلعب دورا رأسيا في زيادة حجم التجاري العربية البينية فهي ترتبط بما يتوفر للقطاع الخاص من إمكانيات و قطاعات تساعد على تحقيق ذلك.
- تفعيل العمل الجماعي العربي لتطوير خدمات النقل و الاتصال و الاستفادة من التطور التقني و العلمي في مجالات المواصلات و الاتصالات.

[1] حيدر مراد,مرجع سبق ذكره,ص635,639

[2] لبعل فاطمة , المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية المنطقة الحرة العربية المشتركة الاردنية السورية 2010/2002"مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ,جامعة محمد خيضر بسكرة, 2012/2011 ,ص ص,204,205

خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل إلى مفهوم التجارة الخارجية ، ومهما اختلفت التعريفات حول مفهومها إلا أنها تتفق على دورها الفعال في التنمية الاقتصادية .

هذا القطاع الإستراتيجي تؤثر فيه عوامل متعددة (طبيعية ، اقتصادية ...) قد تحد من تطوره وتوسعه ، ومن هنا تأتي أهمية التجارة العربية البينية، حيث تساهم في تحقيق التكامل العربي، كما يقوي العلاقات بين الأقطار العربية لارتباطهما بتلبية حاجات أساسية في الدول العربية. وفي هذا السدد يجب الاهتمام بالتجارة العربية و بحث عن سبل تطويرها ومحاولة تجنب أو التقليل من المعوقات التي تحول دون تطورها .

مقدمة الفصل:

ظهرت فكرة التكامل الاقتصادي كحل وسط بين حرية التجارة الدولة و المحلية التي تحد من الوصول الى المستويات المأمولة من النمو,وقد ظهرت في هذا الإطار العديد من صيغ التكامل بين البلاد المتقدمة و النامية على حد السواء .

وقد أصبح التكامل الاقتصادي الهدف الذي تسعى الدول إلى تحقيقه ,وذلك لكونه الوسيلة الوحيدة التي الدول على إثبات وجودها في العالم حافل من المستجدات و المخاطر التي هي أكبر بكثير من أن تتحملها دولة واحدة بمفردها ,أدى هذا الواقع الاقتصادي الدولي وما أفرزه من الحاجة إلى مواجهة المشكلات الاقتصادية المعاصرة و التكتلات الاقتصادية ,بالإضافة إلى الانتفاع من المزايا و العوائد التي يمكن ان يتيحها التكامل الاقتصادي إلى حذو الدول العربية في ذلك حذو دول العالم عموما في اتجاه التكامل.

وفي هذا الفصل سوف يتم التطرق إلى مبحثين:

المبحث الأول:مفاهيم أساسية حول التكامل الاقتصادي

المبحث الثاني:التجربة العربية في التكامل الاقتصادي

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التكامل الاقتصادي:

يطلق على عملية التقارب الاقتصادي بأشكالها المختلفة مصطلح التكامل الاقتصادي, وتعتبر مرحلة الوحدة الاقتصادية المرحلة النهائية لهذا التكامل, ولهذا سوف نقوم بمعالجة كل من مفهوم التكامل, ومراحله أو أشكاله, ومزاياه, والأسس اللازمة لتحقيقه, حتى يمكن وضع التصور لكيفية تطبيقه بين الدول.

المطلب الأول : الفكرة الأساسية للتكامل ,تعريفه و الاسسه

الفرع الأول الفكرة الأساسية للتكامل الاقتصادي:

التكامل الاقتصادي من الموضوعات التي حفل بها الأدب الاقتصادي وكان وما يزال مطلباً إقليمياً وعالمياً حيث تقوم فكرته الأساسية على عدة حقائق منها ما يلي:

- إن العالم مقسم إلى دول مستقلة وأنه لا توجد دولة واحدة يمكن أن تكتفي اقتصادياً بإمكانياتها سواء من حيث الموارد أو من حيث نطاق السوق فيها، ومن هنا وجدت التجارة الخارجية بمفهومها الواسع الذي يعنى انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج بين الدول بعضها مع بعض.
- إن التجارة الخارجية تشهد منافسة قاتلة بين الدول تصل إلى حد إشعال الحروب والاستعمار للاستيلاء على موارد الدول الأخرى ولإيجاد سوق لتصريف السلع والخدمات.
- وبعيداً عن الحرب والاستعمار فإن الدول تستخدم في هذه المنافسة عدة سياسات اقتصادية منها ما تفرضه من قيود كمية وتعريفية لتحد من تدفق السلع الأجنبية إليها حماية للصناعات الوطنية , أوتقديم حوافز لجذب الموارد التي تحتاجها للإسهام في التنمية بها من رؤوس الأموال والكفاءات البشرية والتكنولوجيا.
- أن الدول ذات الإمكانيات الكبيرة والاقتصاديات القوية تستأثر بالجزء الأكبر من التجارة الخارجية وتبقى الاقتصاديات الصغيرة تابعة لها، ويزيد ذلك في ظل العولمة التي يعيشها العالم الآن والتي تعنى فى أحد معانيها زيادة تأثر الاقتصاديات المحلية بالاقتصاد الدولي.

لذلك كله كانت فكرة التكامل الاقتصادي بين مجموعات من الدول ذات الظروف المتشابهة، وتقوم هذه الفكرة على أمرين أساسين هما:

- إزالة الحواجز أمام تدفق السلع والخدمات بين مجموعة الدول المتكاملة.
- إيجاد أحسن السبل لقيام علاقات اقتصادية بين هذه الدول مبنية على التعاون الذى يفيد الجميع.[1]

الفرع الثاني: مفهوم التكامل الاقتصادي

يثير مفهوم التكامل الاقتصادي جدلا واسعا بين الاقتصاديين , فهناك من يرى أن التكامل الاقتصادي بطبيعته "إقليمي",ولذلك فهم يفضلون استخدام اصطلاح "التكامل الاقتصادي الإقليمي " "REGIONAL ECONOMIC INTERGRATION ", وهناك من يرى أن التكامل الاقتصادي عبارة عن عملية يقصد بها تمييز مصالح مجموعة معينة من الدول وتغليبها على مجموعة مصالح دول أخرى ,ولذلك فهم يستخدمون مصطلح "التكتل الاقتصادي" ECONOMIC BLOCK" أو تجمع إقليمي REGINAL GROUPING" وعليه سيتم تطرق إلى مجموعة من التعريفات منها:

[1] محمد عبد الحميد عمر"الوحدة الاقتصادية بين العالم الإسلامي"مؤتمر رابطة العالم الإسلامي,مكة المكرمة,السنة 6-8 اوت2005,ص,3-4

1. **تعريف التكامل لغة:** يعرف التكامل الاقتصادي على أنه" تعزيز للروابط بين القطاعات الاقتصادية التي يكمل بعضها البعض الآخر, وترك القطاعات الاقتصادية المتنافسة

2. **التعريف الاصطلاحي: إن** التكامل الاقتصادي هو"إدماج كافة القطاعات الاقتصادية المتكاملة و المتنافسة ,حيث لا تقتصر عملية التكامل الاقتصادي على القطاعات الاقتصادية المتكاملة فقط ,بل تشمل كذلك القطاعات الاقتصادية المتنافسة[1]

3. –إن التكامل الاقتصادي" عبارة عن وسيلة وليس غاية في حد ذاته,وهدفه تحقيق تنمية اقتصادية بين دولتين أو مجموعة من الدول".

–اما تعريف الاقتصادي **بيار بلاسا** "**B.BLASSA3**" "على أنه عملية وحالة في آن واحد .

فهو **عملية** لأنه ينطوي على التدابير و الإجراءات و الوسائل التي تستخدم في إنجاز العملية التكاملية .

وهو **حالة** لأنه يعمل على إلغاء صور التفرقة بين اقتصاديات دول الأطراف وينقلها من حالة تفرقة و تمايز إلى حالة التحام و انسجام.[2]

وهو يرى أنه ينبغي التفرقة بين التكامل و التعاون, فيرى أنه وإن كانا يبدوان و كأنهما من طبيعة واحدة إلا أنهما يختلفان اختلافا نوعيا و كميا :فبينما يرى التعاون إلى تقليل التمييز فمثلا الاتفاقيات الدولية في شأن السياسات التجارية تدخل في مجال التعاون الدولي , في حين أن إلغاء الحواجز القائمة في وجه التجارة تعد خطوة نحو التكامل الاقتصادي,أما فيما يخص القرب الجغرافي فإنه عنصر من عناصر التكامل الاقتصادي و لا كنه ليس شرط من شروط قيامه, فجوهر التكامل الاقتصادي عنده هو القضاء على بعض أشكال التمييز بين اقتصاديات الدول الأعضاء.

وفي هذا الصدد نجده يقول "أن التكامل بين بلاد متجاورة معناه إزالة الحواجز المفتعلة التي تعرقل النشاط الاقتصادي عبر الحدود القومية ".

وفي المقابل يرى البعض أن التكامل شكل من إشكال التعاون أو التنسيق بين الدول المختلفة دون المساس بسيادة أي منها , وبتالي يمكن وصفه بأنه مجموعة من الإجراءات و الاتفاقيات المنظمة و القوانين التي تطبقها الدول بصدد تسهيل انتقال البضائع و الخدمات وعناصر الإنتاج[3]

ويمكن إيجاز بعض المفاهيم التي أوردها بعض الاقتصاديين حول التكامل فيما يلي:

تعريف الاقتصادي ميردال (MYRDAL) :"بأنه عملية اقتصادية , اجتماعية بناءا عليها تزال الحواجز بين الوحدات الاقتصادية المختلفة لتحقيق تكافؤ الفرص على المستوى القومي و الدولي أمام عناصر الإنتاج.

تعريف الاقتصادي فاجدا (VAJDA): ميز بين نوعين التكامل التجاري هما:

*التكامل من خلال السوق :و الذي يكفل إمكانية تداول المنتجات داخل نطاق التجمع التكاملي دون عائق.

---

[1] داودي الطيب,التكامل العربي الإسلامي ضرورة حضارية لمواجهة التكتلات الكبرى,الندوة العلمية الدولية حول:"التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية –الأوروبية"كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير,جامعة فرحات عباس سطيف ,الجزائر, 8–9ماي,2004,ص2

[2] موسى رحماني "التكامل العربي بين خيار التخصص أو الاندماج ", الندوة العلمية الدولية حول:"التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية –الاوروبية"كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير,جامعة فرحات عباس سطيف ,الجزائر, 8–9ماي,2004,ص1).

[3] محمد توفيق عبد المجيد "العولمة و التكتلات الاقتصادية "دار الفكر الجامعي ,الطبعة الأولى , 2013,ص111)

*التكامل من خلال الإنتاج :و الذي يتم بواسطته رفع مستوى الفروع الإنتاجية الذي لا يمكن أن يبلغ حدودها المثلى ضمن الحدود الوطنية إلى المستوى الإقليمي.

تعريف الاقتصادي بيندر (JOHN PINDER):" التكامل الاقتصادي يشمل كلا من إزالة التمييز بين الفاعلين الاقتصاديين المنتمين لمنطقة التكامل ,وصياغة و تطبيق سياسات متصدقة و موحدة بالقدر الذي يضمن تحقيق الهداف الاقتصادية المرجوة.

-**تعريف الاقتصادي فينر(VINER)**:التكامل الاقتصادي ينتج عن ظاهرتين هما:

-ظاهرة خلق النقود

-ظاهرة تمويل التجارة [1]

ويبقى المفهوم الشامل للتكامل الاقتصادي يتلخص في أنه "مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح الاقتصادية أوفي الموقع الجغرافي على إلغاء القيود على حركة السلع و رؤوس الأموال فيما بينها بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية لإزالة التمييز الذي قد يكون راجعا إلى الاختلاف في هذه السياسات .

والتكامل الاقتصادي ما هو إلى عمل إداري من قبل دولتين أو أكثر ,يقوم على إزالة كافة الحواجز و القيود,أو الحواجز الجمركية و الكمية على التجارة الدولية في السلع و انتقال عناصر الإنتاج ,كما يتضمن تنسيق للسياسات الاقتصادية.

ووفقا لنظرية التكامل في الفكر الاقتصادي ,ينشأ التكامل عن طريق إزالة الحواجز و القيود ,وحسب مستوى الإزالة تتمايز صور التكامل الاقتصادي بين منطقة التجارة الحرة " AREA FREE TRADE",والاتحاد الجمركي "CUSTOMS UNION" ,و الاندماج الاقتصادي المشتركة " COMMON MARKET",و الاتحاد الاقتصادي " ECONOMIC UNION" ,والاندماج الاقتصادي الكامل " COMPLETE ECONOMIC INTEGRAT" ,التي تمثل الراحل متعاقبة أي أن هناك,

- ✓ التكامل بتحرير التجارة TRADE INTEGRATION
- ✓ التكامل بتحرير عناصر الإنتاج FACTOR INTEGRATION
- ✓ تكامل الأسواق INTEDRATION OF MARKETS
- ✓ تكامل السياسات POLICY INTEGRATION
- ✓ التكامل المؤسساتي INSTITUTIONAL INTEGRATION
- ✓ التكامل النقدي MONETARY INTEGRATION

[1] (بوكساني رشيد, دبيش أحمد" مقومات و معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي" الندوة العلمية الدولية حول:"التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية –الاوروبية",كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير,جامعة فرحات عباس سطيف ,الجزائر ,ص 3

المطلب الثاني :صورا لتكامل الاقتصادي

يفرق المحلل الاقتصادي بين خمس صور من التكامل الاقتصادي وهذا يفيد كثيرا في فهم المصطلح الخاص بالتكتل الاقتصادي يمكن التمييز بين هذه الصور على النحو التالي :[1]

منطقة التفضيل الجمركي : وتتمثل في اتفاق مجموعة من الدول على تخفيض معدلات الرسوم الجمركية المفروضة على تجارة السلع و الخدنات فيما بينها مع الاحتفاظ بمعدلات الرسوم الجمركية على تجارة الساع و الخدمات مع الدول الأخرى ثابتة,ويعد هذا الشكل أبسط درجات التكامل الاقتصادي [2]

منطقة تجارة حرة: ويتم الاتفاق في هذه المرحلة على إلغاء مختلف القيود الجمركية و الإدارية على حركة السلع و الخدمات فيما بين الدول الأعضاء في المنطقة مع احتفاظ كل عضو بتعريفها الجمركية تجاه بقية دول العالم.

1. **إتحاد جمركي :**في هذه الصورة من صور التكامل تصبح حركة السلع فيما بين الدول المتكاملة حرة من أية قيود جمركية أو إدارية ,ولكن تطبق تعريفة جمركية موحدة اتجاه العالم الخارجي ,أو مايسمى الجدار الجمركي

2. **سوق مشتركة:**بإضافة إلى حرية حركة السلع فيما بين الدول الأعضاء وتطبيق تعريفة جمركية موحدة اتجاه العالم الخارجي ,فإنه يتم إلغاء القيود على حركة عناصر الإنتاج– العمل و رأس المال فيما بين دول السوق, وعلى على ذلك تشكل دول الأعضاء سوقا موحدة يتم في إطارها انتقال السلع و الأشخاص ورؤوس الأموال في حرية تامة ومن أمثلة ذلك السوق الأوروبية المشتركة.

3. **إتحاد اقتصادي :**هذه المرحلة تعلو مرحلة السوق المشتركة,حيث أنه بالإضافة إلى حرية حركة السلع و الخدمات ,وحرية انتقال عناصر الإنتاج ,العمل و رأس المال فيما بين دول الأعضاء ,وتعريفة الجمركية الموحدة للدول الأعضاء اتجاه العالم الخارجي فإن هذه المرحلة تشمل أيضا الإجراءات المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية و المالية و النقدية ,وهذا إلى جانب السياسات الاجتماعية و الضريبية الأخرى الأخرى التي تتجسد في تشريعات العمل و الضرائب و غيرها.[3]

4. اندماج اقتصادي:

هي أقصى مرحلة يمكن أن يصل لها مشروع التكامل الاقتصادي إذ تتضمن كل ما سبق ذكره في درجات السابقة وإضافة لذلك توحيد السياسات الاقتصادية كافة و إيجاد سلطة إقليمية عليا وعملة موحدة وجهاز إداري موحد.

---

[1] محمد توفيق عبد المجيد ,مرجع سبق ذكره,ص120

[2] السيد محمد أحمد السريتي ,محمد عزت محمد غزلان,التجارة الدولية و المؤسسات المالية **الدولية** ,دار التعليم الجامعي الاسكندرية,2012 ص189–190.

[3] حسن عوض,مرجع سبق ذكره,ص ص8–9

المطلب الثالث :أهم التكتلات الاقتصادية الدولية وخصائصها:

تعرف التكتلات الإقليمية بأنها المبادرات التي تتخذها الحكومات في منطقة ما لتحرير وتسهيل التجارة مع بعض الدول على الصعيد الإقليمي سواء من خلال إقامة مناطق حرة للتجارة أو اتحادات جمركية أو غيرها من أشكال التنسيق و التكامل التجاري و الاقتصادي.

الفرع الأول: أهم التكتلات الاقتصادية

لم يشهد القرن العشرين قيام اتحادات جمركية إلا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية (1939–1945),أذ شهدت الفترة التالية الانتهاء هذه الحرب اهتماما بالغا بالتكامل الاقتصادي ,سواء في أوروبا أم في أمريكا اللاتينية أم في إفريقيا ,وأمثلة ذلك:[1]

- **في أرويا:**

قيام الاتحاد الجمركي ومن بعده السوق المشتركة,ومن أمثلة ذلك ,جماعة الفحم و الصلب و إتحاد دول البنلوكس "أقيم هذا الاتحاد في 10 فيفري 1953 بين بلجيكا وهولندا ولوكسنبورغ ,أي قبل خروج " السوق الأوروبية المشتركة" إلى حين الوجود بخمسة أعوام ",الجماعة الاقتصادية الأوروبية "تم الاتفاق بين كل من ألمانيا الاتحادية و فرنسا و إيطاليا من جانب وجانب وبين دول البنولكس من جانب آخر على مشاريع اتفاقية الجماعة الاقتصادية الأوربية ,وبتوقيعها في 25 مارس 1957 ارتبطت هذه الطول الست في إقامة سوق أروبية مشتركة لتحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة على المدى الطويل وأصبحت سارية المفعول اعتبارا من أول يناير1958".

أما الاتحاد الأوروبي للتجارة الحرة الذي أنشأت في جويلية 1960

بين كل من الدول السبع "النمسا – الدنيمارك– المملكة المتحدة – النرويج –البرتغال و سويسرا , فقد انفرد بوضع خاص إذ ظل قيامه قصورا على قيام تعاون اقتصادي بين دول سبع في إطار منظمة تجارة حرة

و يمكن رصد أهم الوثائق التي تضمن اللبنات الأولى لإقامة الوحدة الأوروبية فيما يلي:[2]

1. معاهدة باريس عام1951 و التي أقرت إنشاء الجماعة الاروبية للفحم و الصلب
2. معاهدة روما التي قررت إنشاء الجماعة الاقتصادية الاروبية عام 1957.

وقد أسفرت هذه المعاهدات عن صدور عدة وثائق أخرى تعد بمثابة وثائق تنفيذية للاطلاع العام الذي تضمنته معاهدة باريس ومعاهدة روما,ونخص بالذكر من هذه الوثائق القانون الأوروبي الموحد عام 1986 ,ومعاهدة الاتحاد الاروبي (ماست رخت عام 1992 ,معاهدة أمستردام عام 1997,وأخيرا معاهدة نيس عام 2001 لقيت هيأت كل هذه الوثائق الإطار القانوني القوي للتكامل اقتصادي بين أعضاء الاتحاد الاروبي.

[1] حسن عوض,مرجع سبق ذكره, ,ص ,ص 15–20)

[2] فرج عبد الفتاح فرج " الاقتصاد الافريقي قضايا التكامل و التنمية"دار النهضة العربية ,السنة 2001 ,ص 76

- **في أمريكا ألاتينية:**[1]

قامت اللجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة التي كانت قد أنشأت كمنظمة دولية عام 1945 بإجراء مشروع لإنشاء منطقة تجارة حرة تضم كل دول أمريكا ألاتينية,بهدف تحويل المنطقة إلى اتحاد جمركي كامل في المستقبل المنظور ,غير أن هذا المشروع لم يضحى قبولا من جانب تلك الدول ,ولكن حدث بالفعل أن عقدت معاهدتان بين مجموعتين من تلك الدول :

- معاهدة منتجديو لإنشاء الجماعة الأمريكية ألاتينية للتارة الحرة الموقعة عام 1960 "مكسيك وست دول أمريكا ألاتينية "الأرجنتين البرازيل الشيلي باراجواي بيرو أورجواي.
- معاهدة أمريكا الوسطى الموقعة عام 1960 و المعقودة بين أربع دول "السلفادور هواتيمالا هندوراس نيكاراقوا لإقامة السوق المشتركة لأمريكا الوسطى

- **في إفريقيا:**

لم تحقق إفريقيا تقدما ملموسا في التكامل الاقتصادي بالمقارنة بما تتحقق في أرويا أو حتى أمريكا اللاتينية لقد أنشأت "السوق العربية المشتركة" بموجب قرار صادر من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في أغسطس 1964 ,وقد انظم الى السوق منذ إنشائها أربع دول فقط من بين أربع عشر دولة (14) الأعضاء في المجلس ,هذه الدول هي: الأردن –العراق – سوريا ومصر ويهدف قرار السوق إلى تحرير التبادل التجاري بين أعضائه من جميع القيود التعريفية وغيرها من القيود الإدارية و النقدية و الكمية ,وتم فعلا تحرير تبادل المنتجات بين الدول العربية الأربعة ,الأعضاء في هذه السوق لتصبح بذلك منطقة للتجارة الحرة منذ أول يناير 1971ولاكن لم تتم حتى الآن المرحلة الانتقالية إلى الإتحاد الجمركي رغم مرور حوالي ربع قرن على موافقة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على مشروع القانون الجمركي.

- **التكتل الاقتصادي الاسياوي: لا تزال**[2] آسيا إحدى الساحات المهمة في العالم التي من المنتظر أن تشكل تكتلا اقتصاديا عملاقا يضاهي تكتل الاتحاد الاروبي أو النافتا ,خاصة أذا نظرنا إلى الدولتين القويتين في المنطقة اليابان و الصين وحتى اليوم يمكن تمييز محورين للتكتل الاقتصادي في المنطقة

أولا :يتمثل في رابطة جنوب شرق آسيا : و المعروفة باسم الآسيان" ASEAN" يتكون تمييز من ستة دول هي"تايلاند, سنغافورة ,ماليزيا ,بروناي, اندونيسيا " وقد أنشأ هذا التكتل عام 1967 وكان هدفه أن يكون حلفا سياسيا مضاد للشيوعية ,إلا أن القلق الذي ساد مختلف دول مجموعة نتيجة الإضرار التي لحقت بهم جراء الإجراءات الحمائية المتبعة من قبل الولايات المتحدة و ارويا تجاه صادرات تلك الدول جعلها تركز على التعاون الاقتصادي فيما بينها .

ثانيا:جماعة التعاون الاقتصادي لآسيا " APEC" وتتكون هذه المجموعة من 18 دولة على رأسها اليابان و الصين و استراليا و الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ,والمكسيك و نيوزيلندة و كوريا الجنوبية ودول رابطة الآسيان ,وقد جاء إنشاء هذا التجمع الاقتصادي العملاق كرد فعل على إعلان ارويا الموحدة عام 1992 .

---

[1] حسن عوض,مرجع سبق ذكره, ,ص ,ص16–20)

[2] فوزية ضد اكرم"التكتلات الاقتصادية العالمية و انعكاساتها على الدول النامية "مجلة العلوم السياسية ,العدد 43 ,ص ص,177,178

الفرع الثاني :خصائص التكتلات الاقتصادية القائمة في الاقتصاد الدولي الراهن:

للتكتلات الاقتصادية خصائص أهمها:[1]

1. إن هذه التكتلات هي تكتلات قارية بمعنى أنها تنشأ داخل قارة معينة مثل الاتحاد الاروبي في قارة أروبا ,والنافتا في قارة أمريكا الشمالية, تكتل الآسيان في آسيا و الكوميسا في إفريقيا.
2. إن هذه التكتلات تنقسم إلى مجموعة تكتلات من دول متقدمة ومجموعة تكتلات من دول النامية ,وهناك تكتلات خليط بين الدول المتقدمة و الدول النامية,وتكون قيادتها لإحدى الدول المتقدمة (تكتلات الدول المتقدمة هي الأقوى بينما تكتلات دول النامية هي الأضعف)
3. كل تكتل اقتصادي يتبنى إستراتيجية معينة تجاه باقي التكتلات الأخرى ,فالاتحاد الأوروبي ذو إستراتيجية هجومية حيث يسعى إلى إقامة علاقات بينه و بين دول البحر الأبيض المتوسط,النافتا له إستراتيجية دفاعية وهجومية (قام لمواجهة الاتحاد الاروبي ,وسعي إلى ضم دول أمريكا ألاتينية ,أو مشاركة بينه وبين دول أمريكا الجنوبية).
4. إن تكتلات الاقتصادية التي تكونت لم تقتصر على نموذج معين أو صورة معينة من صور التكتل الاقتصادي بل نجد بعضها قد وصل إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي مثل الاتحاد الاروبي ,بينما النافتا قد أخذ صورة منطقة التجارة الحرة,وبالتالي فإن من خصائص التكتلات الاقتصادية هو عدم نمذجتها ,والاهم هو اختيار النموذج الذي يعظم المكاسب لكل الدول الأعضاء.

[1] نشأت عبد العال "الاستثمار و الترابط الاقتصادي الدولي" دار الفكر الجامعي, الاسكندرية,الطبعة الاولى ,السنة 2012, ص ص699-700

المبحث الثاني:التجربة العربية في التكامل الاقتصادي:

أمام التكتلات الدولية و الإقليمية و ضعف تشتت العالم العربي داخليا وتحديات العولمة خارجيا التي أصبحت خطرا يهدد العالم العربي بات من الضروري التفكير في مشروع تكامل عربي للحفاظ على الكيان العربي و كذلك من أجل استمراره و بقائه.وفي هذا الصدد تم التطرق إلى كل من مفهوم التكامل ,أهميته,أهدافه,...آخره

المطلب الأول:مفهوم التكامل الاقتصادي العربي وأهداف وأهميته.

الفرع الأول: تعريف التكامل الاقتصادي العربي

يعرف التكامل الاقتصادي العربي على أنه"تلك العملية التاريخية طويلة المدى التي تهدف إلى خلق قاعدة اقتصادية منسجمة ومتطورة في البلدان العربية التي تتجسد في تطوير القوى الإنتاجية الوطنية لنيل التحرر الاقتصادي من السيطرة الأجنبية [1].

بصفة عامة يمكن تعريف التكامل الاقتصادي العربي بأنه العمل العربي المشترك في المجال الاقتصادي لإنشاء مجتمع واحد له مقومات وغايات اقتصادية واحدة لا يحول دون تنقل الأشخاص و العمالة و السلع ورؤوس الأموال و يتاح له ما ينبغي من أدوات تنسيق السياسات ووضع البرامج اللازمة لاستغلال ثوراته وتطوير قطاعاته و إزالة الفوارق بين أجزائه وضمان أمنه واستقلاله.[2]

الفرع الثاني :أهمية التكامل الاقتصادي العربي:

للتكامل الاقتصادي أهمية كبيرة تتجلى في:

- إن أهمية التكامل الاقتصادي العربي تكمن في أنه الوسيلة لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية الكبرى كهدف نهائي يمكن تحقيقه بين الأشقاء العرب وعليه فإن التكامل في حد ذاته ليس بغاية و إنما وسيلة للوصول إلى غرض سامي.
- التكامل الاقتصادي دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في العالم العربي قطريا وقوميا ,فهو يعمل على معالجة مشكلة التأخر الاقتصادي و الاجتماعي التي تعاني منها معظم الدول العربية حيث تتدنى و تتأخر درجة الاجتماعية فيها وتنخفض مخصصات الاستثمار ويزداد العجز في الموازنات العامة و اللجوء للمديونية الخارجية ثم تصبح بعد ذلك خدمة الدين عبئا ثقيلا يضيق فرص التنمية إضافة إلى ازدياد نسبة البطالة في العديد من البلدان.
- وكما أن الدول العربية تعاني من أزمة حقيقية في الأمن الغذائية مما يجعلها تعتمد اعتمادا كبير على العالم الخارجي وهذا ما يحد من استغلالها الاقتصادية و السياسية ويضعف أمنها ,إضافة إلى ضعف الروابط الاقتصادية العربية خاصة على الصعيد التبادل التجاري و الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج وضعف مردود مجهودات و محاولات التنسيق و التكامل التي تمت فيما بينها في الماضي .

---

[1] .جنوحات فضيلة ,تنسيق التكامل الاقتصادي العربي وتفعيله في ظل التحديات الإقليمية و الدولية, الندوة العلمية الدولية حول:"التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية –الاوروبية"كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير,جامعة فرحات عباس سطيف ,الجزائر, 8-9ماي,2004,ص1-2)

[2] بدور عثمان أبو عفان "التكامل الاقتصادي العربي حصيلة الماضي و الرؤى الحقيقية " الندوة العلمية لمجلس الابحاث الاقتصادية و الاجتماعية ,الخرطوم,13-15فيفري 1989 ص,29

- ومن أهم ما تعانيه هذه البلاد هي انعكاسات الضارة للأوضاع الاقتصادية الدولية حيث الاضطرابات و التذبذب في أسعار صرف العملات وسياسات الحمائية التجارية وتدهور شروط التبادل حيث تنخفض أسعار الصادرات من المواد الأولية (الزراعية–المعدنية–النفط)بينما تحافظ السلع المصنعة المستوردة على مستوى أسعارها الشئ الذي يزيد من فرص الاعتماد على العالم الخارجي ويهدد مسيرة التنمية.[1]

الفرع الثالث :أهداف التكامل الاقتصادي:

أما أهداف التكامل الاقتصادي فيمكن إيجازها بما يأتي :

- الحصول على مزايا الإنتاج الكبير.
- تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين و الأيدي العاملة بصورة أفضل على نطاق واسع.
- تسهيل عملية التنمية الاقتصادية.
- التكامل الاقتصادي يؤدي إلى إنتاج بطريقة اقتصادية ,وهذا قد يحمي اقتصاديات الدول الأعضاء من بعض الانتكاسات و التقلبات و السياسات الأجنبية .
- رفع مستوى رفاهية المواطن .
- التقليل من الاعتماد على الخارج.[2]

المطلب الثاني:التطور التاريخي للتكامل الاقتصادي العربي

أن الجهود العربية الرسمية في التعاون الاقتصادي سبقت جهود التقارب الاقتصادي بين الدول الاروبية التي أطلقتها إنفاقية روما,حيث كانت البلدان العربية السباقة إلى تبني شعارات التحرير المتعدد الأطراف للتبادل التجاري واعتماد أشكال متعددة للتعاون و التكتل فيما بينها ,فقد انطلقت مسيرة التعاون و التكامل العربي بعد قيام الجامعة العربية سنة 1945 وتحديدا في مطلع الخمسينات ,مرتكزة على خمس مجالات وهي التجار و المعونات و الاستثمار و القطاعات الإنتاجية .ز القطاع العمالي ,فقد سعي مجلس الجامعة العربية إلى أيجاد مؤسسات اقتصادية متخصصة لتعزيز التعاون و التكامل بين الدول العربي , فأنشأ اللجان الدائمة للشؤون الاقتصادية و المالية بهدف تحرير شروط و مجالات التعاون الاقتصادي بين الدول العربية ,فتم إنشاء المجلس الاقتصادي العربي عام 1953 من أجل صياغة أتفاق للوحدة الاقتصادية العربية حيث أستهل هذا المجلس نشاطه بإصدار اتفاقية التبادل التجاري و تنظيم الترانزيت بين دول الجامعة[3]

شهدت بعد ذلك سنوات الخمسينات اتفاقيات :

- اتفاقيات تسوية المدفوعات و انتقال رؤوس الأموال
- اتفاقية الوحدة الاقتصادي العربي
- مشروع التعاون الاقتصادي انبثق عن مجلس الوحدة الاقتصادية سنة 1964 ليضم 13 دولة عربية
- صدور قانون إنشاء السوق العربية المشتركة لتحقيق حرية التبادل سلع و انتقال رؤوس الأموال و العمالة و النقد.

---

[1] بدور عثمان أبو عفان "التكامل الاقتصادي العربي حصيلة الماضي و الرؤى الحقيقية " مرجع سبق ذكره ,ص ص 29–30

[2] حامد عبيد حدلد,"التكامل الاقتصادي و التنسيق الصناعي العربي دراسة تحليلية ,مجلة كلية الأدب , العدد 99 ص ص 643–644

[3] مجدي محمود شهاب "الوحدة النقدية الاروبية "جامعة الإسكندرية السنة 1997 ,ص 133

- في السبعينات أنشأ صندوق النقد العربي ومؤسسة ضمان الاستثمار .
- 1980 أعلن عن اتفاقية تسيير و تنمية التبادل التجاري
- إنشاء مجلس تعاون الدول الخليج العربي.
- 1989 أنشئ إتحاد المغرب العربي .
- وأخيرا ثم الإعلان عن خطة إنشاء منطقة التجارة الحرة العربي الكبرى في 1996[1]

هذه المحطات التاريخية للعمل العربي المشترك لا يجوز الاستهانة بها لأنها الاتخلو من إنجازات عديدة تمثلت في إقامة بيان تشريعي و مؤسساتي للعمل الاقتصادي العربي المشترك ,إلا أنها لم تصل إلى مستوى الأهداف المنشودة ,فالخلل لم يكن في النيات الحسنة ولا في التعبير عنها من خلال القرارات التي أنشأت تلك البنية التحتية من اتفاقيات و مواثيق تنظم التعاون وترسم له الأطر المؤسسية ,بل في تدني مستوى الالتزام بتلك الاتفاقيات و المواثيق ,فمن أجل تحقيق الوحدة الاقتصادية تم إنشاء السوق العربية المشتركة التي لم يترتب على إنشائها النتائج المرجوة منها بسبب عدم قيام الدول بتنفيذ ما ألتزمت به وبسبب الصفة الغير تكاملية لهياكل الإنتاج الأقطار الأعضاء.[2]

وسيتم التفصيل في الاتفاقيات السابقة من خلال تقسيمهم إلى مجموعتين.

الفرع الأول:الاتفاقيات العربية المتعددة الأطراف:

1. اتفاقية تسهيل التبادل التجاري و تنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية:

تعد هذه الاتفاقية المحاولة الأولى في مجال التعاون العربي المشترك بشأن تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها ,وقد وافق مجلس الجامع عليها في 1953/9/7 ودخلت حيز التنفيذ في 1953/12/12 وقد نصت المادة الأولى من الاتفاقية على قيام تعاون اقتصادي بين الدول العربية عن طريق تسهيل التبادل التجاري.

وقد استهدفت هذه الاتفاقيات إعفاء السلع الوطنية العربية المتبادلة فيما بين الدول العربية من الرسوم الجمركية مثل السلع و الحيوانات و الثروات الطبيعية ,كما أولت الاتفاقية معاملة تفضيلية للسلع الصناعية الوطنية الناشئة من أحد الأطراف في الاتفاقية ,إذ أخضعت لتعريفة جمركية منخفضة بنسبة 25% من التعريفة الجمركية المطبقة في الدول المستوردة .

و بهدف إيلاء معاملات تفضيلية أوسع أدخلت الأطراف الأعضاء تعديلات على الاتفاقية في الأعوام 1954و1956و1959 تم بموجبها إضافة سلع أخرى

محصلة هذه الاتفاقية أنها تقلصت كثيرا على الرغم من التعديلات حتى بقيت ثلاثة دول فقط عند التعديل الرابع هي (العراق و الكويت و مصر)وقد توقف العمل بهذه الاتفاقية علميا بعد تطبيق قرار إنشاء السوق العربية المشتركة.[3]

2. اتفاقية تسديد المدفوعات و المعاملات الجارية و انتقال رؤوس الأموال:

---

[1] عمر صخر "العولمة وقضايا معاصرة",دار الجامعة,2002

[2] بوسعدة سعيدة ,"التحديات و الأفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي" الندوة العلمية حول "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية –الاروبية,جامعة فرحات عباس,سطيف,الجزائر,8–9 ماي 2004 ,ص2

[3] عبد الكريم جابر العيساوي"التمويل الدولي مدخل حديث",دار صفاء للنشر و التوزيع ,عمان ,الطبعة الأولى,السنة 2012 ,ص ص349–350

وهي امتداد للاتفاقية السابقة وتكملة لها لكنها لم تنجح و لم يترتب عليها أي انتقال لرؤوس الأموال في الإطراف المتعاقدة [1]

3. اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التي ضمت دول الجامعة العربية سنة 1964: دخلت حيز التنفيذ في 1964/04/30 وقد ركز مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لهذه الاتفاقية في نشاطه على عدة مراحل كمدخل ضروري لبناء قاعدة متينة يستند أليها التكامل الاقتصادي العربي و بالتالي الوحدة الاقتصادية العربية وهي كما يلي:

- المدخل التجاري عن طريق السوق العربية المشتركة بأهدافها الواسعة و المتعددة
- المدخل الإنتاجي من خلال الشركات العربية المشتركة و الاتحاديات العربية المتخصصة لتعزيز تشابك الاقتصاديات العربية وتعظيم الإنتاج العربي
- مدخل تطوير الهياكل الأساسية لما تلعبه من دور في تحقيق التشابك بين الاقتصاديات العربية و المدخل التخطيطي الإحصائي باعتبار أن التخطيط المسبق هو الحل الوحيد لبناء قاعدة تكاملية مشتركة من اقتصاديات مشتتة ,لم تكن هناك نتائج ميدانية في مجال التكامل وذلك بسبب فجوة بين العمل النظري و القانوني [2]

4. السوق العربية المشتركة:

يتم إلغاء كافة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء وتلتزم كل دولة بسياسة موحدة في مواجهة كل الدول خارج السوق ,وهذا بذلك يشبه الاتحاد الجمركي ولكن يضاف إليه حرية عناصر الإنتاج من العمل و رأس المال بين الدول الأعضاء في السوق ,ولقد تحققت هذه الشروط في الاتحاد الاروبي في سنة 1993 حيث تم رفع الرسوم الجمركية على السلع الصناعية داخل الاتحاد وتم الاتفاق على تحديد سعر موحد للمنتجات الزراعية في سنة 1968 وفي سنة1970 تم الاتفاق على تخفيض القيود على حركة العمالة ورأس المال لكي يتم إزالتها تماما في سنة 1993[3]

الفرع الثاني :الاتفاقيات الثنائية :

هي الاتفاقيات المعقودة بين بلدين ,وقد انتشر هذا الأسلوب في العلاقات الاقتصادية الدولية في السنوات مابين الحربين العالميتين الأولى و الثانية.

وتم التراجع عن هذا الأسلوب في ظل سريان مفعول قوانين منظمة التجارة العالمية W.T.O

وقد لجأ الى هذا الأسلوب الدول العربية التي تطبق على تجارتها الخارجية نظم الرقابة على الصادرات و الواردات ونظم الرقابة على الصرف ,وانتشرت هذه الاتفاقيات خلال مدة السبعينات لعدة أسباب أهمها:

- امتلاكها المرونة ومراعاة الظروف الخاصة بين طرفي الاتفاقية خلاف الاتفاقيات الجماعية التي يصعب فيها مراعاة أحد الأعضاء على حساب الأطراف المتعددة الأخرى.

---

[1] لبعل فطيمة" المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية المنطقة الحرة العربية المشتركة الأردنية السورية 2010/2002"مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ,جامعة محمد خيضر بسكرة, 2012/2011 ص61

[2] عدي قصوري "مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي "ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر 1983,ص 312

[3] محمود يونس "اقتصاديات دولية ",الدار الجامعية,الاسكندرية,2000,ص 145

- بعد تصحيح أسعار النفط عام 1973 وتراكم فوائض مالية لدى الدول العربية النفطية ,تولدت رغبة لدى هذه الدول باللجوء إلى هذا النوع من الاتفاقيات بوصفها وسيلة لتنظيم علاقتها الاقتصادية فيما بينها بسبب تشابه اقتصادياتها مما يجعل التعاون الاقتصادي يأخذ طبعا مميز.[1]

الفرع الثالث: الاتفاقيات الإقليمية العربية:

هي اتفاقيات التي حصلت بين مجموعات من الدول العربية يعود بعضها إلى أسس التقارب الجغرافي أو الثقافي أو على أسس تشابه أو تجانس الهياكل الاقتصادية.

1) **إتحاد المغرب العربي** :ترجع الفكرة الأولى لإنشاء إتحاد المغرب العربي الى المؤتمر ألمغاربي الذي انعقد بجمهورية مصر العربية بالقاهرة في فيفري سنة 1947 ,هذا وإن كانت الفكرة اللبنة قد تبلورت فكرة المؤتمر الأول للأحزاب **المغربية** و الحزب الدستوري التونسي ,وجبهة التحرير الوطني الجزائري,اعتبرت هذه الخطوة آنذاك عن بعد ودقة النظرة المغربية الإستراتيجية لواقع ومستقبل التحولات الإقليمية و العالمية اقتصاديا,تم إنشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي سنة**1964 والتي** كان الهدف منها هو ضمان :

- تنسيق السياسات الاقتصادية و الجمركية
- حرية تنقل السلع الصناعية
- تنسيق السياسات في مواجهة الشركاء التجاريين لاسيما السوق الاروبية المشتركة.[2]

وقد فشلت هذه اللجنة من متابعة أعمالها على الرغم من نجاحها في تأسيس الكثير من اللجان المتخصصة في قطاعات مشتركة ,إذ تغلبت المصالح الخاصة على المصلحة الجماعية وانسحبت ليبيا سنة1970.

,وفي عام 1989بذلت محاولات جادة لإعادة تفعيل تجمع دول إتحاد المغرب العربي وذلك بأسلوب واقعي. [3] متضمنة أهدافا وطموحات كبيرة يتم إنجازها خلال (4) سنوات :

- حرية التبادل التجاري
- إلغاء الحدود الداخلية
- إنشاء المصرف المغربي للاستثمار
- تحقيق الوحدة الجمركية

على أن يتم استكمال إنشاء السوق المغربية المشتركة عام2002[4]

2) **مجلس التعاون الخليجي:** بدأت الجهود المكثفة لقيام مجلس التعاون الخليجي مع مؤتمر القمة العربية الحادي عشر المنعقدة في عمان بالأردن في نوفمبر 1980,حيث طرح أمير دولة الكويت تصورا لإستراتيجية خليجية مشتركة للتعاون في جميع المجالات ,وقد رحبت به دول المنطقة بشكل عام ,وفي فيفري 1981 عقد في الرياض مؤتمر ضم وزراء خارجية دول الخليج العربية الست ,حيث تم مناقشة خطة العمل

---

[1] عبد الكريم جابر العيساوي "التمويل الدولي مدخل حديث"مرجع سبق ذكره ,ص ص 353 354

[2 2] أ بوكساني رشيد و وبيش احمد,"مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي ألمغاربي" الندوة العلمية حول "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية –الاروبية,جامعة فرحات عباس,سطيف,الجزائر,8-9 ماي 2004 ,ص8

[3] عبد الكريم جابر العيساوي"التمويل الدولي مدخل حديث"مرجع سبق ذكره ,ص ص354.355

[4] محمد شكري "تجربة التكامل الاقتصادي لدول إتحاد المغرب العربي" ,المؤتمر المصرفي العربي السنوي ,الدوحة,قطر,8/7/نوفمبر2007,ص

المقدمة من طرف دولة الكويت ,وفي مارس 1981 عقد وزراء خارجية الدول العربية الخليجية الست اجتماعا في مسقط سلطنة عمان تمت فيه الموافقة على الهيكل التنظيمي للمجلس كما تم التوقيع على النظام الأساسي للمجلس .

وفي القمة الخليجية التي عقدت في الفترة 25–26 ماي 1981 بأبوظبي تم إقرار النظام الأساسي لمجلس التعاون و الذي يحتوي على اثنتين و عشرين (22) مادة تغطي كافة الاختصاصات ومهام المجلس و الأجهزة التابعة له ,بالإضافة إلى الامتيازات و الحصانات ونظم التصويت وغيرها من الوسائل المتعلقة بالتنسيق و التكامل في جميع الميادين ,كما تم في هذه القمة التصديق على اختيار أول أمين للمجلس والموافقة على تشكيل هيئة لتسوية المنازعات و النظام الداخلي لكل من المجلس الأعلى و المجلس الوزاري ,وتشكل لجان مشتركة لتعزيز التعاون بين دول المجلس ,وفي نفس العام تم التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة و التي أصبحت سارية المفعول بحلول شهر مارس 1982 وبعد عقدين من العمل الخليجي المشترك جاءت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي أقرها قادة دول المجلس في قمة مسقط في ديسمبر 2001 و التي أقرت البدء بالاتحاد الجمركي اعتبارا من جانفي 2003 و تخطي مرحلة منطقة التجارة الحرة فيما بين دول المجلس.[1]

المطلب الثالث:سبل تطوير مشروع التكامل الاقتصادي العربي:

أولا:تجاوز الاتفاقيات الثنائية إلى اتفاقيات الجماعية:

وهذا لكون أن الاتفاقيات الثنائية تشمل على لعديد من النقائص منها:

- أن السياسات المفروضة في الاتفاقيات الثنائية لا تمثل مصالح اقتصادية قطاعية بشكل رئيسي ولا تتعامل مع استراتيجيات اقتصادية بعيدة الأمد.
- تفتقر تلك الاتفاقيات إلى معالجة كافية لقضايا مهمة مثل قواعد المنشأ وتدابير الصحة و المواصلات ,وبقية العوائق الإدارية اللاجمركية.
- تفتقر إلى الشفافية و الوضوح,حيث أن الهيكل الضريبي على الحدود غير واضح بالقدر الذي يكفي لضمان وجود سوق بينية ثابتة وتتسم بدرجة من الاستمرارية .
- تخلوا معظم الاتفاقيات من معالجة لقضايا الممارسات التجارية غير المصنفة على شاكلة الإغراق و الدعم أو ترتيبات الوقاية,كما تخلوا من وسائل لحسم المنازعات التجارية.

ثانيا :تفعيل التجارة العربية البينية:

وذلك من خلال مجموعة من الآليات من أهمها:

- ربط جميع الغرف التجارية ببعضها البعض لتبادل المعلومات
- استكمال عملية توحيد المواصفات العربية و ضرورة التزام الجميع بها
- العمل على الإسراع باعتماد قواعد المنشأ تفصيلية موحدة بين الدول العربية و الالتزام بها.
- إنشاء هيئة تحكيم عربية للفصل السريع في القضايا و النزاعات التي تنشأ بين الدول.

[1] عبد الرحمان روابح,"حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي (2010/2000) ,مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية,جامعة بسكرة, 2013/2012 ص ص57,58

- دعم المؤسسات المالية العربية التي تقوم بضمان ائتمان الصادرات و الواردات بين الدول العربية .
- ترشيد إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول العربية و تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه بشأنها من جانب المنافذ الجمركية العربية وذلك بغرض تسهيل انسياب السلع العربية.
- إنشاء منطقة عربية خاصة بالترويج للمنتجات العربية داخل أسواق الدول العربية

ثالثا:تفعيل مشروع منطقة التجارة الحرة العربية:

إن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سوف توفر مزايا إضافية للصادرات العربية وتفسح مجالا أكبرا للتجارة البينية وتفتح سوقا واسعا للمنتجات العربية,كما أنها سوق تمكن الدول العربية من الاستفادة من الاستثمارات التي قررتها اتفاقيات التجارة العالمية,إضافة إلى أنها تشكل ضرورة في ظل انتشار التكتلات التجارية الدولية التي جعلت من إقامة مناطق تجارية حرة التحدي الأكبر أمام الصادرات العربية مما يزيد الصعوبات التي تواجه أية صادرات أخرى منافسة داخل تلك المناطق التجارية الحرة ,لاسيما الصادرات من السلع و المنتجات العربية ذات القدرة المحدودة على المنافسة ,ومن ثم لا يتيسر أمام الدول العربية سوى أسواقها المتبادلة.

ولدفع مشروع منطقة التجارة الحرة العربية يتوجب معالجة القضايا الفنية التي يتم معالجها بعد وهي:قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية على أساس تفضيلية وتطبيق التخفيض التدريجي على الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل إضافة إلى إزالة القيود غير التعريفية الجمركية وغير الجمركية و الالتزام بتطبيق المعاملة الوطنية.

رابعا:التنمية التكاملية بالموازاة مع التحرير التجاري:

لا يقصد هنا بالتنمية مجرد تحقيق تزايد في الناتج المحلي الإجمالي وفي نصيب الفرد 3منه,يقصد بها زيادة الطاقات الإنتاجية للاقتصاديات العربية وتنويعها مستهدفة في ذلك أساسا إشباع الحاجات الأساسية المتطورة للأفراد في الوطن العربية ومستهدفة أيضا تخليص الاقتصاديات العربية من قيود التبعية للخارج.

إن هذه التنمية التكاملية هي التي تفتح الباب أمام تزايد التبادل التجاري بين الأقطار العربية ولذلك حتى يقوم المدخل التبادلي بدوره التكاملي لابد أن يطبق من منظور شمولي بعيد المدى يربط بينه وبين عملية التنمية التكاملية وكلما كان البدء بهذه التنمية مبكرا كلما أدى ذلك إلى توسيع التبادل التجاري على نحو أسرع وأقوى في المستقبل.

خامسا:توجيه الاستثمارات العربية داخل الإقليم العربي:

يتحقق ذلك ببحث مؤسسات القطاع الخاص العربي على توجيه استثماراتها داخل الدول العربية مع تقديم ضمانات كافية وعوامل جذب تجعل المستثمر العربي أكثر ميلا غلى الاستثمار في المنطقة العربية ولعل الآلية المناسبة لذلك هي إنشاء منطقة استثمارية عربية تكون عضويها لكل الدول العربية لتفتح كل القطاعات الاقتصادية أمام المستثمرين العرب,وتشجيع انتقال المستثمرين العرب و العمالة الماهرة و الفنية المهنية بين الأقطار العربية ويقوم على تنفيذ أهداف هذه المنطقة عدة برامج :برامج للتسهيل و التعاون و الترويج

للاستثمارات المباشرة ,برامج للترويج و التوعية بفرص الاستثمار المرشحة كمشروعات عربية مشتركة,وبرنامج يستهدف تحرير مجالات الاستثمار العربية المقيدة [1]

المطلب الرابع:مزايا التكامل الاقتصادي العربي في ظل النظام التجاري العالمي الجديد

الفرع الأول :مزايا التكامل الاقتصادي

يتيح التكامل الاقتصادي العربي في الوقت الراهن العديد من المزايا والفرص التي تؤهل الدول العربية لاندماج ناجح في تيار التحرير التجاري وتجعله يستفيد من آثاره الإيجابية ويدرؤ ما أمكن من انعكاساته السلبية، وتشمل تلك المزايا على ما يلي:

أولا:التكامل الاقتصادي العربي خطوة نحو التحرير النهائي للتجارة:

رغم تعارض الآراء حول تأثير التكتلات الإقليمية على تحرير التجارة العالمية إلا أن تكوين تكتلات إقليمية يعتبر انتصارا لتحرير التجارة ضد الحماية التجارية حتى ولو كان ذلك في إطار إقليمي ومن ناحية أخرى سوف تدفع التكتلات الدول الأخرى غير الأعضاء في النظام متعدد الإطراف إلى تحرير تجارتها–في مرحة أولى– مع عدد من الدول في المرحلة تالية تصبح تلك الدول أكثر قابلية ومقدرة على تحمل نفقات تحرير تجارتها مع كافة دول العالم في إطار التحرير متعدد الأطراف ,و هو ما يمكن أن ننصح به الدول العربية ليكون دفعها لمسار التكامل الاقتصادي مشجعا ومحفزا على الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وخطوة ضرورية للتخفيف من تحدياتها.

ثانيا:استقرار الاقتصاد الكلي و إصلاح السياسات الداخلية:

يعمل التكامل الاقتصادي العربي على استقرار الاقتصاد الكلي وعلى إصلاح السياسات الداخلية بوجه عام,فهناك توافق في رأي بين الاقتصاديين على أن الاستقرار الاقتصادي الكلي أمر ضروري لإنتاج أية استراتيجيه إنمائية ,ورغم أن الاستقرار الاقتصادي الكلي وإصلاح السياسات الداخلية يمكن أن يتحققا دون تكامل اقتصادي عربي .إلا إن احتمالات المكاسب من الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا وتحسين الكفاءة وتحقيق وفورات الحجم و التوسع في الأسواق تتضاعف في ظل التكامل الاقتصادي و الذي يملي على الدول الأعضاء تطبيق التدابير الضرورية لتسير التجارة و الاستثمار وهي بدورها عوامل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وخطوة نحو إصلاح السياسات الداخلية.

ثالثا:استثمار المدخلات وتهيئة البيئة الاستثمارية العربية:

تشكل إزالة العوائق التي تحول دون انتقال رؤوس الأموال عبر حدود الدول أعضاء التكامل أحد أركان التكامل الاقتصادي العربي وهو ما يتيح فرص أفضل الاستثمار المدخلات الوطنية على نحو يعزز التكامل الإقليمي بدلا من جعلها أسيرة الحركة في الأسواق المالية الدولية ويجعل من الوطن العربي منطقة استثمارية موحدة تتيح حرية انتقال رؤوس الأموال الوطنية من الأقطار العربية وهيئ البيئة الاستثمارية العربية لاستقبال رؤوس أموال خارجية مع ضمان حسن إسهامها في التنمية العربية المشتركة.

رابعا:تحقيق الرفاهية

[1] بلعور سليمان,"التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة",مجلة الباحث ,جامعة ورقلة ,العدد 06 السنة 2002 ,ص193

يؤدي تحرير التجارة دورا هاما في تحقيق مزيد من الرفاهية لأفراد المجتمع وذلك من خلال عدة وسائل أهمها: تحسين النفاذ للأسواق الخارجية عن طريق تخفيض أو إلغاء القيود الجمركية التي تفرضها دول تلك الأسواق على وارداتها ,تشجيع الصناعات المحلية وتنميتها ,توسيع حجم المؤسسات تحت ضغط المنافسة الدولية ,انخفاض الأسعار نتيجة إلغاء القيود الجمركية ,تنوع المنتجات وتوافرها.....الخ.

إن هذا الوضع لا يمكن أن يتوصل إليه من خلال تنفيذ الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف فقط كما يعتقد البعض وإنما يمكن أن يتحقق أيضا على المستوى الإقليمي وعلى الدول العربية أن تبحث عن تحقيق مزيد من الرفاهية لمجتمعاتها داخل الإقليم العربي أو لا تقبل أن تبحث عنها خارجه.

خامسا:توفير الخدمات الضرورية للنمو الاقتصادي:

تمثل خدمات النقل,التمويل,التأمين ,الاتصالات ,الخدمات المهنية.....الخ عاملا أساسيا للاندماج في الاقتصاد العالمي وتحقق النمو الاقتصادي ,وتتيح الاتفاقات الإقليمية في المنطقة العربية فرصة لإعادة النظر في القيود التنظيمية وتحرير قطاعات الخدمات الرئيسية ,كما يسمح التكامل الاقتصادي العربي بالتوسيع الجغرافي للأسواق واستحداث شبكات محورية للخدمات ذات طابع متعدد الجنسيات العربية وهو ما يسمح ببروز خدمات ذات جودة وكفاءة أفضل في شتى القطاعات الخدمية.

سادسا:خفض التكاليف

يعمل التكامل الاقتصادي العربي على خفض التكلفة ,فبالنظر إلى اعتماد الدول العربية على استيراد الكثير من مستلزمات الإنتاج و الاستهلاك من الخارج ,فإن ثمة مجال للحصول على هذه المستلزمات بتكلفة أقل من خلا التعاون في إقامة مؤسسات عامة أو خاصة مشتركة للاستيراد الجماعي لاحتياجات الدول العربية منها,مما يخلق فرصة لتحسين القدرة التفاوضية و الحصول على شروط أفضل ,وهو ما سيؤدي إلى خفض تكاليف التمويل من خلال التعاون المصرفي العربي في المجال تمويل المشروعات الإنتاجية و الخدمية الكبيرة وكذا في مجال تمويل التجارة العربية البينية.[1]

المطلب الخامس:المعوقات التكامل الاقتصادي العربي و ضرورة التغلب عليها لمواجهة التكتلات الكبرى:

إن البيئة العالمية و التوجه الحالي لتحرير التجارة و العولمة وانتشار التكتلات الإقليمية إضافة إلى ضعف ما تحققه برامج التنمية في الدول العربية من تقدم,يفرضان مجموعة من المخاطر و التحديات ,تمثل أهم هذه التحديات في مخاطر تهميش الاقتصاديات العربية في مجمل الاقتصاد العالمي سواء فيما يتعلق بنصيبها في الدخل العامي أو الصادرات الدولية ومن ثم تدني وتراجع معدلات النمو الاقتصادي وضعف نصيبها من المكاسب التي تحققها التجارة العالمية,فضلا عن ضعف جاذبية الدول العربية للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتدفقات رؤوس الأموال الخاصة بما لها من دلالات ونتائج سلبية لعل أهمها الفجوة التكنولوجية التي تفصل بين الاقتصاديات العربية و العالم الخارجي.

إن وجود بعض التحفظات من بعض الدول بالإضافة إلى عدد من المشاكل التي تعوق المضي قدما في تطبيق قواعد الاتفاقية,لذلك سنحاول فيما يلي استعراض أهم التحفظات و المعوقات :

[1] محمد توفيق عبد المجيد "العولمة و التكتلات الاقتصادية "دار الفكر الجامعي ,الطبعة الأولى , 2013,ص211

1. تفاوت في معدلات النمو:[1]

على الرغم من مرور نحو خمس أعوام على التحولات الجذرية و الأزمات و الصراعات الدامية في كل من تونس, مصر,وليبيا و خصوصا سوريا ,لا تزال هذه الدول في خضم مراحل انتقالية معقدة أمنيا و عسكريا و اجتماعيا و اقتصاديا وينعكس ذلك على المشهد الاقتصادي تفاوتا كبيرا في معدلات النمو ,فمن جهة تسجل معظم الدول العربية المصدرة للنفط معدلات نمو متنامية بينما تعاني معظم الدول العربية المستوردة للنفط من التراجع أو الركود بدرجات متفاوت من جهة أخرى ,كما تواجه العديد من الدول تحديات جسيمة بسبب عدم استقرار الاقتصاد الكلي – ماكرو اقتصادي – و المترافق مع حالة عدم اليقين السياسي و الاضطرابات الاجتماعية ويبقى الجامع الاقتصادي المشترك للدول العربية جميعها هو التحديات الماثلة لإحراز تقدم في مجالات التنويع الاقتصادي وخلق فرص العمل ,وإعادة التوازن إلى معدلات النمو بما يتيح تحقيق التنمية الشاملة و العادلة لجميع الشرائح و الفئات المجتمعية.

وذلك من المتوقع أن تبقى معدلات النمو في المنطقة العربية حتى نهاية العام 2013 و امتدادا إلى العامين المقبلين متأثرة إلى حد كبير بالتقلبات والاضطرابات السياسة و الأمنية في العديد من الدول.

وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن معدل النمو في المنطقة سجل تحسنا عام 2012 حيث بلغ 3.8 % مقارنة مع انكماش بلغ 2.4 % عام2011 ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى تحسن مشهود في إنتاج وتصدير النفط في ليبيا ,ولكن هذا التطور سرعان ما واجه خلال عام2013 الكثير من التقطع بسبب عدم الاستقرار و الاضطرابات التي لا تزال تشكل الملامح الرئيسية للحالة الانتقالية في ليبيا .

وسجل النمو في الدول المستوردة للنفط في المنطقة معدلا متواضعا عند نسبة قدرت بنحو 2.5 % للعام2012 مقابلة نسبة قريبة من هذا المستوى بلغت 2.4 % في العام السابق 2011 و يعود ذلك بشكل أساسي إلى ضعف أداء القطاعات الاقتصادية و لاسيما منها الصادرات و السياحة إلى جانب المشكلات المتنوعة و الخاصة بكل بلد من هذه البلدان ومن المتوقع أن يبقى معدل النمو عند مستوى متواضع في العام 2013 ليبلغ 3.4 % على أن يرتفع إلى 3.9% عام 2014 و 4.3 % عام 2015 على افتراض تحسن الأوضاع و تراجع حالة عدم الاستقرار في المنطقة بما يعزز فرص نمو السياحة وعودة الانتعاش إلى الصادرات الخارجية في ما لو استمر الطلب العالمي بالتحسن على المستويات السابقة

الجدول رقم(01): توقعات الناتج المحلي الإجمالي لمنطق الشرق الأوسط و شمال إفريقيا.

الوحدة: %

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015

[1] الاتحاد العام لغرف التجارة و الصناعة و الزراعة للبلاد العربية,"الاقتصاد العربي بين المرحلة الجديدة و العقبات المتجذرة ماهي مرتكزات الاصلاح و الافاق حتى عام 2015,أكتوبر 2013,ص,ص10,12

الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق	3.9	2.8	−2.4	3.8	3.4	3.9	4.3

المصدر: البنك الدولي ,2013

2. **انخفاض درجة الاندماج مع العام الخارجي:أن التكتلات** الإقليمية قد تشكل حجر عثرة في سبيل تحرير التجارة متعددة الإطراف ,ولقد تقود إلى احتمال نشوء صراع داخلي بين أطرافها ,إلا أن الحل يكمن في أهمية السعي إلى تقليل الحواجز الخارجية بالتنسيق مع إزالة الحواجز الداخلية و السماح بدخول أعضاء جدد إلى التكتل على أساس أن أفضل السياسات التجارية هي إزالة الحواجز و تحرير التجارة أمام كل الإطراف. وقد قامت معظم الدول العربية بجهود واضحة لتحرير تجارتها الخارجية مع العالم الخارجي وانضمت أغلب الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية وهناك العديد من الاتفاقيات التجارية الثنائية و متعددة الأطراف و الإقليمية ,كل هذا أدى إلى زيادة التحرر و الانفتاح على العالم الخارجي في آونة الأخيرة ,وتساعد هذه التوجهات على تقليل الخسائر الناجمة عن تحويل التجارة الناشئ عن قيام التكتل الإقليمي.[1]

3. **تماثل الهياكل الإنتاجية وتنافسها: تعتبر كأحد المعوقات** الرئيسية لتطوير المبادلات التجارية البينية العربية ,لان منتجاتها متنافسة فيما بينها ,كما ان الدول المنتجة للنفط تعتمد على تصديره فقط ,فهي إذا أحادية الإنتاج وهذا ما تتحكم فيه الأسواق العالمية فيتعرض لكثير من الهفوات مما ينعكس سلبا على تلك الدول ,إلى جانب تخلف الهياكل و المؤسسات التسويقية العربية التي ضلت بدائية سواء من حيث مدى ملاءمتها للمواصفات العالمية (الجودة) أو مدى كفاءة المعلومات التسويقية ,إلى جانب تخلف الإدارة وتميزها بإجراءات مطولة ومعقدة عند تنفيذ عمليات التجارة الخارجية تصديرا واستيرادا.[2]

4. سوء استغلال الفوائض المالية

5. التفاوت في الموارد الاقتصادية

6. غياب الإرادة السياسية هو من الأسباب التي عرقلت من مسيرة التكامل الاقتصادي العربي وهذا راجع الى الخلافات السياسية بين الحكومات العربية.[3]

خاتمة الفصل الثاني:

يعرف عالمنا المعاصر تطورات اقتصادية و تكنولوجية و ثقافية جذرية ويشهد تزايد عدد التكتلات الاقتصادية وما توفره من مزايا و فرص استثمارية و تجارية لأعضاءها ,كما تأكد تجارب هذه التكتلات الاقتصادية الدولية ضرورة العمل الاقتصادي فيما بينها وهذا ما نفتقده في الاقتصاد العربي ,كما يواجه التكامل الاقتصادي العربي أخطر أزماته تجعله بالغ الأهمية في الوقت الحالي للإنتقال إلى مرحلة متقدمة للدول العربي .

---

[1] محمد محمد مصطفى البنا"التحديات العالمية التي تواجه الصناعات التحويلية العربية ودور التكامل الاقتصادي في مواجهتها تجارة الاردن البينية مع الدول العربية"الملتقى الدولي حول التجارة العربي البينية و التكامل الاقتصادي ,الجامعة الاردنية, 20−22 سبتمبر 2004 ص34

[2] باشي أحمد "مقومات التكامل الاقتصادي العربي مع التركيز على المناطق التجارة الحرة ", الندوة العلمية حول "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية –الاروبية,جامعة فرحات عباس,سطيف,الجزائر,8−9 ماي 2004 ,ص12

[3] مرجع سابق ,ص ص ,10,11

لقد ركزت الدول العربية على التنمية القطرية الانفرادية على حساب التنمية الاندماجية التكاملية .

ولهذا تبرز أهمية تنشيط العمل الاقتصادي العربي المشترك و تطوير البدائل لتدعيم العلاقات الاقتصادية العربية .

مقدمة الفصل:

في ضوء التحولات التي يواجهها الاقتصاد العالمي مثل تجسيد ظاهرة العولمة وبروز التكتلات الاقتصادية برزت المناطق الحرة كأحد وسائل الانفتاح الاقتصادي فهي تقوم على تحرير الاقتصاد من القيود و لا تعترف بالحدود السياسية وتوفر امتيازات تجذب المستثمرين ,مما جعل الدول تسعى لأنشأها بغرض توجيهها لخدمة الاقتصاد الكلي .

تبحث الدول العربية كباقي الدول النامية على السبل التي تؤدي بها لتحسين أوضاعها الاقتصادية وحصول على عوائد كبيرة مع العالم الخارجي ,لذلك حظيت التجارة العربية البينية باهتمام الدول العربية كأحد المفاتيح التي تجعلها تحقق التكامل الاقتصادي ,وبناءا على ما سبق سوف يتم التطرق في هذا الفصل إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الجانب النظري للمناطق الحرة

المبحث الثاني: مؤشرات التجارة الخارجية و البينية العربية

المبحث الأول:الجانب النظري للمناطق الحرة:

إن فكرة المناطق فكرة قديمة تمثلت في منح التسهيلات في الموانئ و مراكز التجارية وخاصة بين الشرق و الغرب ومن هذه الأماكن جبل طارق ,ومالطا ,وعدن وهونج كونج ,وهي تمثل مفهوم واسع وسنحاول التعرف عليه من خلال التطرق إلى نشأتها وتطورها

المطلب الأول:أساسيات حول المناطق الحرة

لقد نشأت فكرة المناطق الحرة من زمن بعيد من أجل جذب التجارة الدولية ,ثم تطورت تلك الفكرة ,وهي تمثل مفهوم واسع سنحاول التعرف عليها من خلال التطرق إلى النشأة و التعريف,الأنواع ,خصائص,الأهداف

الفرع الأول : نشأة المناطق الحرة:

منذ زمن نشأت المناطق الحرة لجلب جزء من حجم التجارة الدولية وتاريخيا ترجع فكرة المناطق الحرة إلى نحو ألفي عام مضت منذ عصور الإمبراطورية الرومانية وكانت أول منطقة حرة معروفة هي جزر DELOS في بحر ايجا ,حيث كانت تطبق فكرة إعادة الشحن و التخزين وإعادة التصدير للبضائع العابرة لحدود الإمبراطورية.

و اعتمدت الدول الواقعة في حوض البحر الأبيض المتوسط على النشاط التجاري مستخدمة نظام المناطق الحرة في العصور الوسطى ,ومع ظهور المستعمرات قامت الدول الأوروبية بإنشاء مناطق صغيرة لها في المدن ذات الموانئ لتسهيل انتقال التجارة بينها وبين مستعمراتها ومن أمثلة المناطق الحرة التي أقيمت في تلك الفترة منطقة جبل طارق (1704),و منطقة سنغافورة(1819) ,ومنطقة هونغ كونغ (1842),وقد عملت هذه المناطق على ممارسة أنشطة إعادة التصدير تمون الشحن و إقامة المخازن الخاصة بذلك .

ومع النصف الثاني في القرن 19 و بداية القرن 20 بدأت فكرة الموانئ الحرة تنموا بسرعة في أروبا وبعد الحرب العالمية الثانية عندما أخذت التجارة الدولية في النمو مرة أخرى بخطى سريعة في المواقع الاستراتيجية الهامة على خطوط التجارة العالمية وكان الاستخدام الغالب للمناطق الحرة في هذا الوقت في شكل مراكز للتخزين وإعادة التصدير[1]

إن تأسيس المنطقة الحرة لم يكن فكرة غربية نشأت مند زمن الامبراطورية الرومانية أو أنها فكرة حديثة نشأت في عهود قريبة ابتداء من منطقة جبل طارق (1704) ووصولا إلى المناطق الحرة التي أنشأت في معظم دول العالم في وقتنا الحاضر وإنما هي فكرة عربية برزت إلى الوجود منذ أكثر من خمسة عشرة قرنا في شبه الجزيرة العربية و بالتحديد في مكة المكرمة ,حيث ترتب على سياسة قريش في إدارة التجارة في مكة المكرمة –واد غير ذي زرع–إلى تحويل مكة المكرمة إلى ما يشبه المناطق الحرة في وقتنا الحاضر.[2]

الفرع الثاني :مفهوم المناطق الحرة .

[1] منور أوسرير"دراسة نظرية عن المناطق الحرة مشروع منطقة بلارة",مجلة الباحث ,جامعة بومرداس ,العدد 2,السنة 2003,ص 1

[2] محمد قاسم خصاونة,"الاستثمار في المناطق الحرة", الاستثمار في المناطق الحرة,دار الفكر ,الطبعة الاولى ,2010, ص ص ,16,17

تغير مفهوم المنطقة الحرة عبر السنين ,ففي حين كانت توصف المناطق الحرة القديمة بأنها ساكنة (غير ديناميكية),وتقاد بالحوافز,وأشبه ما تكون بقعة معزولة يتم فيها عمليات الاستغلال ,إلا أن المفهوم الجديد للمنطقة الحرة يحمل معاني الديناميكية و كثافة الاستثمار حيث تقاد تلك المناطق بأساليب إدارية متطورة وتمثل المنطقة الحرة بهذا المعنى أداة متكاملة للنماء و التطور ,والتطور الاقتصادي .

ولا يوجد تعريف محدد للمنطقة الحرة, بل توجد تعريفات مختلفة وفيما يلي استعراض لبعض من هذه التعريفات:

- هي مساحة من أرض الدولة المضيفة تخصصها و تقيمها خارج المنطقة الجمركية ,ويتم التعامل معها من وجهة نظر التجارة الخارجية ,كما لو أنها أجنبية ويسمح لها بحرية التجارة و تبادل البضائع (استيراد و تصدير و تخزين و معالجة البضائع),والتصنيع و الخدمات بدون قيود أو رسوم أو ضرائب جمركية –أو الضرائب أخرى – معمول بها في المناطق المنطقة الجمركية
- منطقة محددة و ميسورة بحاجز فاصل توضع فيها البضائع لغايات التخزين أو التصنيع مع تعليق كافة أنواع الرخص و الرسوم و الضرائب المترتبة عليها و كأنها خارج البلاد
- هي مناطق مغلقة ومحددة بوضوح تام , تدخلها السلع الأجنبية بدون أن تخضع لقوانين الحصص ,أو أن تدفع رسوما جمركية ,أو ضرائب ,ولا تكون خاضعة لقوانين صرف العملة الصعبة , أو أي قيود إدارية تتبع في البلد المقامة فيه,من أجل حماية المستهلك المحلي ,أو الصناعة الوطنية.
- هي المساحة المحايدة التي يخزن فيها الشاحن بضاعته فترة ليسترد أنفاسه و يقرر خطواته التالية ,أو ذلك الجزء المغلق المعزول و غير المأهول بالسكان و المستخدم للمنطقة العامة,وترد إليه البضائع الأجنبية أو المحلية دون السداد الرسوم الجمركية ,وحيث تتم عمليات الخلط و المزج و الفرز أو إعادة التعبئة أو التجمع و التغليف.
- المنطقة الحرة هي منطقة معزولة مكانيا,سواء بأسوار أو حواجز,تمارس بداخلها الأنشطة الاقتصادية سواء أكانت صناعية أم خدمية,وتعامل هذه المناطق وكأنها خارج الحدود الجمركية ,حيث تبقى السلع و الخدمات المخزنة أو المنتجة بداخلها معلقة الرسوم الجمركية و الضرائب لحين خروجها منها.[1]
- المناطق الحرة هي مناطق مغلقة ومعزولة وغير مأهلة بالسكان و التي تدخل فيها الكثير من السلع غير ممنوعة دون إجراءات جمركية رسمية للدخول [2]

من خلال العرض السابق لمفهوم المناطق الحرة يمكن تحديد مفهوم المنطقة الحرة على أنها:

"جزء من أرض الدولة يدخل ضمن حدودها سياسيا ,ويخضع لسلطتها إداريا ,ويقع في الغالب على أحد منافذها البحرية أو البرية أو الجوية أو بالقرب منها ,ويتم تحديده بالأسوار وعزله عن باقي أجزاء الدولة,ويخضع لقوانين خاصة من النواحي الجمركية و الاستيرادية و النقدية,وغيرها من المعاملات التجارية التي تتعلق بحركة البضائع دخولا وخروجا,بحيث لا تنطبق على هذه المعاملات تلك الاجراءات العادية

[1] محمد قاسم خصاونة"الاستثمار في المناطق الحرة,مرجع سبق ذكره ,ص ,ص 19,21
[2] هاني حامد الضمور "التسويق الدولي",دار وائل ,الطبعة 3, 2004 ,ص 412

المعمول بها داخل الدولة بهدف جذب الاستثمارت إليها وزيادة التبادل التجاري ومعنى هذا أن المناطق الحرة تعتبر خارج الحدود الجمركية للدولة,أي أن كل ما يصدر من وإلى المناطق الحرة غير خاضع إلى ضوابط الاستيراد و التصدير و الرسوم الجمركية.[1]

المطلب الثاني :أنواع المناطق الحرة وخصائصها :

الفرع الاول:انواع المناطق الحرة

لقد إقتصر مفهوم المناطق الحرة في السابق على المفهوم التقليدي الذي يقوم على تخزين البضائع ثم إعادة تصديرها ,ومع مرور الوقت فقد تطور هذا المفهوم ليشمل أنشطة أوسع كما أن مسميات المناطق الحرة تختلف باختلاف الدول.

ويمكن تحديد الأنواع التالية من المناطق الحرة:

1. **المنطقة الحرة الصناعية(free industrial zone)** ,تكون المنطقة الحرة الصناعية عادة خارج أي معوقات جمركية ,وتفضلها المؤسسات الاستثمارية,فيما يخص المستوردات من السلع الوسيطة و إعفاءات ضرائب الشركات,بإضافة إلى البنية التحتية وعدم خضوعها لأية قيود ومحددات صناعية قد تكون موجودة داخل البلد.
2. **المنطقة الحرة التجارية (free trade zone)** ,ويقوم نشاط المنطقة الحرة التجارية على استيراد سلع من الخارج البلد,أو من داخله بغرض تصنيعها وبيعها في الوقت المناسب وقد تجري عليها –أي البضائع – بغرض العمليات البسيطة التي يرخص بها عادة في المستودعات و التي تتناول شكل البضاعة دون المساس بجوهرها كالفرز و التعبئة و التغليف ,أو المزج و الخلط إلى غير دلك من الأعمال التي من شأنها المحافظة على طبيعة البضاعة نفسها.
3. **المنطقة الحرة الخدمية (service free zone)**,يعتبر هذا النوع من المناطق الحرة من الأنواع التي ظهرت حديثا,ويشمل منطقة معالجة المعلومات ,ومنطقة الخدمات المالية ,ومنطقة التجارة الحرة.[2]

هناك انواع من المناطق الحرة ولكل منها أثره القانوني و الاقتصادي وهي :

1. **المناطق الحرة العامة** وهي أجزاء أو جزء من إقليم دولة ذات سيادة و تقام على أراضي الدولة لكنها خارج المنطقة الجمركية.
2. **المناطق الحرة المشتركة** وهي منطقة تجارة حرة تمتد بين دولتين أو أكثر وتقع خارج المنطقة الجمركية ذات شخصية قانونية واعتبارية وتتمتع بجميع الحقوق و الصلاحيات اللازمة للقيام بمهامها وما يتفق مع أهدافها.
3. **المناطق الحرة الخاصة** يقوم بإدارتها و تطويرها و الاستثمار فيها للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي أو المشاركة بينهما ويكون دور القطاع العام فيها رقابي.

[1] عادل عبد العزيز السن"مستقبل الاستثمار و التجارة في المناطق الحرة و الاستثمارية و الاقتصادية العربية",ورقة عمل مقدمة في ندوة,شرم الشيخ ,جمهورية مصر العربية ,ديسمبر 2010,ص,ص19,20

[2] محمد قاسم خصاونة,مرجع سبق ذكره,ص22

تسعى الدول من إقامة المناطق الحرة خاصة إلى تحقيق عائد تجاري و إقتصادي وتسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية و الاستثمارية ويقاس نجاح وفشل المنطقة الحرة في ضوء تحقيق الأهداف المنشأة من أجلها.

ويمكن تقسيم المناطق الحرة من حيث المساحة إلى[1]

1. **المناطق الحرة الواسعة:** وهي عبارة عن مناطق واسعة فيها سكان مقيمين مثل المناطق الاقتصادية الخاصة في الصين أو ما يسمى بالمدن الجديدة بحيث تكون مأهولة بالسكان (ارض واسعة وكثافة سكانية) ومثال البرازيل, هونغ كونغ , موناكو ,سنغفوراه.
2. **المناطق الحرة الصغيرة** :وهي عبارة عن مناطق ذات المساحات التي تقل مساحتها عن (1000)هكتار بحيث تكون محاطة بسياج ويجب على المستثمرين إن يلتزموا بالجزء المخصص لهم من ذلك الموقع داخل تلك الأسوار ولا يوجد سكان مقيمين فيها ويمكن ان تشكل مهاجع أماكن تخصص لمبيت العمال ومثال ذلك بوليفيا ,فرنسا ,مصر,فنلندا,قبرص,ألمانيا وايرلندا و الأردن

الفرع الثاني:خصائص المناطق الحرة

تتمثل خصائص المناطق الحرة أساسا في مايلي:

1. عنصر المساحة: تقوم المنطقة الحرة على مساحة مضبوطة الحدود تحدث بموجب نص تنظيمي سواء قانون أو مرسوم تنفيذي.
2. عنصر النظام القانوني الخاص:تخضع المنطقة الحرة لنظام قانوني خاص مدرج ضمن الأنظمة الخاصة بتشجيع الاستثمار و التي تهدف إلى تحرير المستثمرين المتواجدين بها من القيود الجمركية و المالية و الاجتماعية المعمول بها في باقي إقليم الدولة.
3. عنصر التخصيص: يتم تخصيص المناطق الحرة عن طريق الامتياز ,ويمنح الامتياز لشخص معنوي أو طبيعي على أساس اتفاقية تلحق بها دفتر شروط.2

الفرع الخامس:الأهداف التي تسعى لتحقيقها المناطق الحرة

من بين الأهداف التي تسعى المناطق الحرة إلى تحقيقها هي:

1. جذب رؤوس الأموال المحلية و الأجنبية لتطوير التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و إقامة مشاريع البنى الأساسية و المرافق و التسهيلات الخدمية.
2. زيادة حركة التبادل التجاري وزيادة حجم الصادرات و موارد النقد الأجنبي.
3. استثمار الموارد الطبيعية و البشرية .
4. إيجاد فرص جديدة للعمالة و تنمية وتطوير مهارتها.
5. تنمية المنطقة المحيطة بها مشاريع التكامل الخلفي.
6. نقل تكنولوجيا متطورة وحديثة.

[1] علي أشتيان المدادحة"المناطق الحرة المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي",مؤتمر التجارة العربية البينية و التكامل الاقتصادي ,الجامعة الاردنية,عمان,22/20/سبتمبر 2004,ص790

[2] تواتي بن علي فاطمة "واقع وآفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية العالمية "مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ,جامعة الشلف,السنة 2007/2006,ص ص 171,172

7. مصدر دائم للأفكار الجديدة التي تساعد على التكيف مع اقتصاد السوق.
8. مصدر لصناعات جديدة وتوفر مدخلا لعمليات تصنيع الصادرات.
9. توفير خدمات مصرفية و تأمينية.
10. خلق فرص عمل مباشرة في مجال الصناعة التحويلية وخدمات واكتساب المهارات.
11. تعزز دور الموانئ وتزيد من ارادتها.وخفض تكاليف الإنتاج ونقل البضائع من الخارج إضافة إلى اختصار الجهد و الوقت.[1]

المطلب الثالث:منطقة التجارة العربية الحرة

الفرع الاول: نشأة المناطق الحرة

انطلاق من الإيمان بأن التجارة هي المدخل الرئيسي للتكامل العربي,أقر المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للدول العربية في اجتماعه بالقاهرة يوم 19 فيفري 1997 البرنامج التنفيذي لإقامة المنطقة الحرة خلال 10 سنوات اعتبارا من أول جافني * [2]1998 ,لكنه في دورته لشهر سبتمبر 2001 أقر تخفيض الفترة الزمنية للمرحة الانتقالية لإقامة هذه المنطقة لتنتهي في أول جانفي 2005 ,وكان مقررا لها أن تنتهي في ديسمبر 2007.

وتأتي منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كخطوة هامة وحديثة في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي ,وقد كانت محاولات التكامل الاقتصادي العربي وفق مدخل تحرير التجارة قد بدأت منذ الخمسينات من القرن الماضي,حيث وقعت الدول العربية فيما بينها اتفاقيات عديدة منها:

- اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة العبور لدول الجامعة العربية سنة 1953
- اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية المشتركة الصادرة من مجلس الوحدة الاقتصادية سنة 1964
- اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لسنة 1981
- إنشاء الإتحاد العربي بين مصر وسوريا سنة1958
- إعلان ميثاق العمل الاقتصادي المشترك ,عمان 1980
- إنشاء مجلس التعاون الخليجي سنة 1981
- إنشاء إتحاد المغرب العربي سنة1989
- إنشاء مجلس التعاون العربي سنة1989

فمشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قدم في إطار مداولات المجلس الاقتصادي و الاجتماعي حول رفع كفاءة التجارة العربية في سبتمبر 1995 ,تم اعتماد العمل على مشروع برنامج تنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري يؤدي إلى إقامة منطقة حرة
عربية كبرى يراعى أوضاع الدول العربية وينسجم مع متطلبات التجارة العالمية.

[1] منى الحنيطي"فلسفة المناطق الحرة ودورها في تفعيل دور القطاع الخاص بإنشاء المناطق الحرة الخاصة و المشتركة",في ندوة مستقبل الاستثمار و التجارة في المناطق الحرة و الاستثمارية و الاقتصادية العربية ,مصر,ديسمبر 2010,ص ص 65.66

[2] *الدول التي طبقت عليها التخفيضات سنة1998"سوريا –الامارات المتحدة –الاردن-لبنان –تونس-العراق-البحرين-السعودية-قطر-عمان-الكويت-مصر-المغرب-ليبيا",اما الدول التي إنضمت مؤخرا هي "اليمن-السودان –السلطة الفلسطينية"

وقد كانت أبرز القرارات التي خرجت بها القمة العربية المنعقدة سنة 1996 ,تكليف المجلس الاقتصادي و الاجتماعي باتخاذ ما يلزم للإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ,ومن جانبه أقر المجلس بموجب قرار رقم 1317 بتاريخ 1997/02/19 البرنامج التنفيذي لإقامة هذه المنطقة الحرة ,وهناك ثلاث بدائل تم اقتراحها لإقامة منطقة التجارة الحرة وهي:

1. دمج كل من مجلس التعاون الخليجي و الاتحاد ألمغاربي في منطقة التجارة حرة
2. ربط وتطوير الاتفاقيات التجارية الثنائية وإقامة منطقة تجارة حرة ثنائية يتم من خلالها تحرير التجارة الخارجية تحريرا كاملا بواسطة مبادئ و قواعد موحدة ,ثم ربط هذه المناطق ببعضها وتحرير تجارة فيها ,وتعديل الأوضاع الثنائية إلى نظام متعدد الإطراف.
3. التحرير الفوري للتجارة العربية ,مع تحديد استثناءات مؤقتة خلال فترة السماح

وهذا الاقتراح هو الذي قامت الدول العربية بتبنيه و أنشأت المنطقة العربية الحرة

ويعتمد المفهوم الجديد للمناطق الحرة على مايلي:[1]

1. التكامل في عمليات الإدارة من خلال :
   - إحداث التطوير المتوازن
   - خفض الضرائب و الرسوم الجمركية
   - تبسيط الإجراءات
   - التقسيم المرن للمنطقة
   - إتاحة سوق متسع للشركات
2. التأكيد على توافر الأمن من خلال الاستقرار السياسي
3. تطوير الإدارة الجمركية
4. أهمية تكنولوجياالمعلومات
5. مسايرة البيئة الخارجية للمناطق الحرة على المستويات التالية :
   - العالمي (WTO-WCO-UNCTAD-NAFTA)
   - الإقليمي (EU-COMESA-GAFTA)
   - المحلي(مناخ الاستثمار –القوانين و التشريعات –الاتفاقيات الثنائية)

و الاسس التي إعتمدت عليها المنطقة هي:[2]

- سنة 1998 تخفيض التدريجي بنسبة 10 % سنويا للرسوم الجمركية و الضرائب و المفروضة على تبادل البضائع العربية ذات المنشأ المحلي ,وثم الموافقة عليها من جميع الاعضاء على الشروط.
- سنة 2004/2003/2002 تخفيض الجمركي أصبح 20 %

[1] عادل عبد العزيز السن"نحو اتفاقية عربية لتعظيم الاستفادة من المناطق الحرة العربية وتعزيز الشراكة الإستراتيجية بينها في ضوء احكام اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"الندوة العلمية "مستقبل الاستثمار و التجارة في المناطق الحرة و الاستثمارية و الاقتصادية العربية ,مصر ,ديسمبر 2010 ص21

[2] هاجر بغاصة,محمود ببيلي "اثر منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى على التجارة السورية بعد التطبيق الكامل "منظمة الاغذية و الزراعة للامم المتحدة ,2008,ص ص5,6

- سنة 2005 تخفيض الجمركي أصبح 100%

أما البضائع العربية التي أعفيت من الرسوم الجمركية :

- الإنتاج الزراعي و الحيواني
- الخامات المعدنية و غير معدنية
- المنتجات نصف المصنعة و المتضمنة في القائمة المصدقة من المجلس الاقتصادي فيما إذا اعتبرت بضائع صناعية.
- البضائع المنتجة من قبل المشاريع العربية المشتركة المؤسسة في إطار الجامعة العربية أو المنظمات العربية التي تعمل في إطارها.

إن إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تتضمن عددا من الوثائق قانونية و اللجان التي نتظم العمل ضمن منطقة التجارة وهي:

1. اتفاقية تسهيل التبادل التجاري البيني بين الدول العربية
2. البرنامج التنفيذي لاتفاقية تسهيل التبادل التجاري البيني بين الدول العربية .
3. لجان التنفيذ
4. قواعد المنشأ للسلع العربية

الفرع الثاني: أهداف إقامة المنطقة: تتمثل اهداف إقامة هذه المنطقة في:

- تنمية العالقات الاقتصادية و التجارية ما بين الدول العربية و العالم الخارجي
- تعزيز المكاسب الاقتصادية المشتركة للدول العربية
- الاستفادة من المتغيرات في نظام التجارة العالمية
- وضع أسس لقيام تكتل اقتصادي عربي تكون له مكانته على الساحة الاقتصادية الدولية[1]

المطلب الرابع: ومقومات ومعوقات إقامة المناطق الحرة العربية:

الفرع الاول :مقومات المناطق الحرة العربية:

بغية إشهار منطقة حرة في بلد ما لابد من وجود مقومات أساسية أهمها:[2]

1. المقومات السياسية:

[1] كمال رويق ,فضيلي عبد الحليم "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حلم أم واقع"" الندوة العلمية حول "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية –الاروبية,جامعة فرحات عباس,سطيف,الجزائر,8-9 ماي 2004 ,ص ص 1,2

[2] محمد قاسم خصاونةوورجع سبق ذكره,ص,ص76,77,78,79,80

لا ريب إن استحداث منطقة حرة في بلد ما هو قرار سياسي قبل أن يكون اقتصادي أو تشريعي يتطلب توافق في المصالح و السياسات ,حيث لا يمكن توقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعود إلى شركات متعددة الجنسية ما لم تكن إستراتيجية السياسة الاقتصادية متوافقة مع إستراتيجيتها أو على الأقل عدم التعارض معها.

إن عدم الاستقرار السياسي يزيد من درجة المخاطر و ظروف اللايقين التي يتعرض لها رأس المال المستثمر في البلد الامر الذي يعد معرقل أساسي للاستثمار ,إلى جانب الاستقرار السياسي فإن البيئة السياسية الملائمة للاستثمار تتطلب سيادة الممارسات الديمقراطية (حرية الصحافة و استقلال القضاء و الشفافية و المشاركة و المسائلى و التعددية) باعتبارها إطار ا ضروريا للتنمية الاقتصادية.

2. **المقومات الاقتصادية :**

- توفير بيئة اقتصاد كلي مستقرة نسبيا ومتحررة من التدخلات الحكومية الشديدة و إقتصاد يمتاز بمعدلات نمو جيدة ونظام مالي فاعل يتسم بحسن التنظيم
- توفر إشراف وضوابط على عمل البنوك و اسواق المال
- موقع الدولة في التجارة الدولية وتنوع صادراتها وواردتها ومدى الثبات النسبي لسعر صرف عملاتها ومعدلات الحماية لصناعاتها الوطنية
- مدى توافر قواعد البحث و التطوير ودرجة استيعاب المعلومات و التقنيات الحديثة كما تعكسها مؤشرات التعليم و القدرة التنافسية للدولة
- الالتزام بنظم المراجعة و التدقيق وفقا للمعايير الدولية
- امتلاك مزايا نسبية و تنافسية في مجال الخدمات,الطاقة الرخيصة
- امتلاك ايدي عامل و ومؤهلة
- وجود أسواق واسعة أذ أن الشركات الاجنبية تفضل الاستيطان في المناطق الحرة التي تنتمي إلى بلدان ذات أسواق كبيرة كالصين و الهند وأندونيسيا و مصر ,ونيجيريا و البرازيل ,أو أسواق أقليمية ذات قدرات شرائية واسعة كأسواق الخليج.
- توفير الدولة قادرة على توفير التخصصات المالية الكافية لإنشاء البنية الاساسية الضرورية لإشهار المنطقة الحرة

3. **المقومات البشرية:**

- ضرورة توفير الايدي العاملة الماهرة و المؤهلة للعمل في مشروعات و الشركات الاستثمارية التي تقام في المنطقة الحرة الرخيصة نسبيا ,حيث تعتمد هذه الشركات على عاملين أساسيين هما المهارات (مورد رئيسي في عصر المعلوماتية) المرونة(سرعة التحرك)

4. **المقومات التشريعية :**

- توفير الاساس القانوني لانشاء المنطقة الحرة وإدارتها و المزايا و الحوافز التي توفرها للمستثمرين

- ضرورة الثبات النسبي لقوانين الدولة المضيفة ووضوحها فيما يتعلق بالمصادرة و التاميم و التقاضي و التحكيم و التأمين و التعامل مع الاستثمارات الاجنبية وتسجيل الشركات وتحديد أنظمة العمل وأنظمة البنوك و الشركات التأمين

5. المقومات الجغرافية و البئية:

والتي تتمثل بقرب الموقع المراد إشهاره كمنطقة حرة من خطوط التجارة الدولية,لذا تركزت أغلب المناطق الحرة في العالم في الموانئ البحرية أو بالقرب منها أو بالقرب من المطارات أو على الحدود قريبا من الاسواق الاقليمية أو الدولية وذلك بهدف خفض تكاليف النقل وهو أحد العوامل الهامة التي تدفع الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في البلدان النامية.

أما فيما يتعلق بأهمية المقومات البيئية للمنطقة الحرة فهو يأتي من رغبة و حرص الشركات المتعددة الجنسية على التوطن في المناطق ذات البيئات و الظروف المناخية المعتدلة نسبيا بما يسهل لها انجاز عملياتها الانتاجية وعرض سلعها او خدماتها وتصديرها ألى اسواق الاستهلاك الرئيسية لها إقليميا أو دوليا

الفرع الثاني :معوقات إقامة منطقة تجارة عربية حرة

نذكر من أهم المعوقات :[1]

1. إن العديد من الدول العربية تشوبها الخلافات السياسية حول العديد من القضايا العالقة,وهي خلافات موروثة من الاحتلال الغربي,تطفو هذه الخلافات إلى السطح عند عقد اجتماع لبحث قضايا التخلف و التنمية لتعكر صفوه.
2. كثرة الاستثناءات فيما يخص السلع و التي يتم تداولها داخل المنطقة العربية.
3. اعتماد اغلب الدول العربية في عملياتها التجارية على الخارج (التصدير و الاستيراد),وذلك لان الصناعات العربية ضعيفة مقارنة مع باقي الدول العالم ,خاصة المتقدمة منها ,وكذلك لافتقار السوق العربية لمثل هذه المنتجات,كما أن صادرات بعض الدول العربية هي مواد أولية كالنفط و الحديد وهي منتجات يتعذر زيادة صادراتها منها إلى الدول العربية الاخرى من خلال التخفيضات الجمركية ,وهو ما يفسر ضعف التجارة البينية بين الدول العربية.
4. قلة السلع المنتجة,و التماثل الكبير بين ما ينتج في الدول العربية
5. و المشكل الأعمق من ذلك هي تفجر بؤرة التوتر في الشرق الأوسط ,حيث و ضعت الحرب الأمريكية على العراق و الأوضاع السياسية لكل من سوريا و ليبيا و مصر و تونس الأنظمة السياسية و الاقتصادية على المحك.

المطلب الخامس" سلبيا ت المناطق الحرة والتحديات التي يواجهها العمل العربي المشترك

إن المناطق الحرة لا تخلو من السلبيات و التي تختلف حدتها من دولة إلى أخرى , وتتلخص هذه السلبيات فيما يلي:[1]

[1] كماسي محمد الامين ,شعوبي محمود فوزي,مرجع سبق ذكره,ص ص10,11

1. قد تتحول بعض المناطق من التصدير إلى خارج الدولة الى التهريب السلع الى داخل الدولة مما يضر بالانتاج المحلي ويضيع بعض الموارد الجمركية و الضرائب على خزانة الدولة.

2. وجود فرص الاستخدام هذه المناطق للتهريب دون مراعاة منشأ السلع ,وهو مايضر بالانتاج و الاقتصاد المحلي ,وتحول بعض هذه المناطق الى مناطق استهلاكية و ليست انتاجية

3. حرمان الصناعات الوطنية من الكوادر الفنية المدربة من خلال جذب هذه الكوادر للعمل بالمصانع داخل هذه المناطق لارتفاع الاجور بها

4. صعوبة معالجة وضع السلع المنتجة داخل هذه المناطق عند قيام الدولة بالدخول في تكتل اقتصادي مع دول اخرى,حيث يتم استبعاد هذه السلع من الاعفاءات المتبادلة بين دول التكتل

5. تركيز الاستثمارات الاجنبية داخل هذه المناطق بسبب المزايا التي تقدمها مما يحرم الاقتصاد القومي من تدفق بعض هذه الاستثمارات الى داخله

6. امكانية استخدام هذه المناطق كمعبر لتهريب رؤوس الاموال الوطنية الى الخارج بسبب وجود حرية تامة لخروج رؤوس الاموال و تحويلات الارباح الى الخارج في هذه المناطق

الفرع الثاني : التحديات التي يواجهها العمل العبي المشترك:

يواجه العمل العربي المشترك عدة تحديات تحول دون أن يؤدي إلى تحقيق الأهداف المخططة ويتمثل أهمها فيما يلي:[2]

1. غياب وجود سلطة فوق قطرية ملزمة للأقطار العربية
2. النقص الشديد في الخدمات المساندة للتجارة على المستوى العربي مثل النقل و الاتصالات و المعلومات و التسويق
3. ضعف حركة رؤوس الأموال بين الدول العربية إذ لم تشكل رؤوس الأموال المتبادلة بين الدول العربية سوى 5 % من الأرصدة المستثمرة في الأسواق العالمية
4. ادى تخلف الهياكل الحالية للاقتصاديات (الهياكل الانتاجية) الى عدم القدرة على المبادلات التجارية البينة,فالذي يؤدي إلى نمو التبادل التجاري البيني ليس فقط إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على تبادل السلع بقدر ماهو نوع التخصص الانتاجي الذي تقوم عليه الاقتصاديات العربية

عدم الجدية و الحرص على تطبيق توصيات المؤتمرات:

---

[1] باشي احمد "مقومات و معوقات التكامل الاقتصادي العربي مع التركيز على المناطق التجارة الحرة" الندوة العلمية حول "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية –الاروبية,جامعة فرحات عباس,سطيف,الجزائر,8-9 ماي 2004 ,ص ص 3-4

[2] كماسي محمد الامين ,شعوبي محمود فوزي , المنطقة العربية الحرة بين تحديات الواقع وطموح المستقبل "الندوة العلمية "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية –الاوروبية" كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير,جامعة فرحات عباس سطيف ,الجزائر,8–9ماي,2004,ص 11

المبحث الثاني: مؤشرات التجارة الخارجية و البينية العربية :

في ظل زيادة التحديات الإستراتيجية في المنطقة العربية و التغيرات المتسارعة في الأنظمة الاقتصادية و التجارة الدولية و تنامي تأثير المنظمات و المؤسسات العالمية وزيادة ظهور التكتلات الاقتصادية,ويعتبر تنمية التجارة الخارجية من المداخل الرئيسية لتحقيق مزيد من التكامل الاقتصادي بين مجموعة الدول العربية عبر تنمية التجارة العربية البينية فقد سعت دول العربية البينية من خلال عقد الاتفاقات التجارية الثنائية و المتعددة وتنفيذ برامج مشتركة لتمويل وضمان التجارة العربية بالإضافة إلى إنشاء مناطق التجارة الحرة بين بعض الدول العربية.

المطلب الأول : التجارة الخارجية العربية

انعكس التراجع الحاد في تدفقات التجارة العالمية في أعقاب الأزمة المالية العالمية على التجارة الخارجية العربية في عدة جوانب ,فقد أدى انكماش الطلب العالمي على النفط والتراجع في أسعار العالمية الذي بدأ في النصف الثاني من عام 28 و امتد الى عام 2009 الى انخفاض حاد في الصادرات النفطية للدول العربية ,كذلك فإن انكماش الطلب في أسواق الشركاء التجاريين الرئيسين للدول العربية و الناجم عن دخول الاقتصاد العالمي في فترة ركود أدى بدوره إلى انخفاض الصادرات العربية للسلع المصنعة ,هذا بالإضافة الى تأثيرات الأزمة المالية العالمية على تمويل التجارة الخارجية و التي تمثلت في تشدد المصارف في تقديم التمويل للتجارة الخارجية من خلال اشتراط الضمانات المصرفية من المتعاملين لتمويل وزيادة تكاليف التجارة [1].

تأثرت التجارة الإجمالية العربية في عام 2010 بالانتعاش النسبي للاقتصاد العالمي ,حيث ساهمت الزيادة في الأسعار العالمية للنفط الخام و السلع الأولية الأخرى الارتفاع قيمة الصادرات العربية بنسبة 25.2 % في حين ساهم الارتفاع الملحوظ في أسعار استيراد السلع الغذائية وكذلك أسعار استيراد النفط إلى ارتفاع قيمة الواردات العربية بنسبة 10.2 % في عام 2010,وبالنسبة لاتجاهات التجارة العربية في عام 2010 فقط زادت قيمة الصادرات الإجمالية إلى جميع الشركاء التجاريين الرئيسين و بدرجات متفاوتة ,مما انعكس على حصص صادرات معظم الشركاء التجاريين وزادت كذلك قيمة الواردات الدول العربية من غالبية شركائها التجاريين الرئيسيين و ذلك بسبب التطورات الايجابية في السوق النفطية العالمي[2].

انعكس استمرار ارتفاع أسعار الطاقة العالمية خلال عامي 2010و 2011 على أداء التجارة الخارجية العربية فبعد أن شهدت التجارة العربية تراجعا ملحوظا خلال عام 2009 نتيجة للتبعات السلبية للأزمة الاقتصادية و المالية العالمية استعادت الصادرات الإجمالية العربية نموها في عام 2010 ,ثم ارتفعت مجددا في عام 2011 مسجلة زيادة بنسبة 30.6% مقارنة مع عام 2009 [3]

تتمثل التجارة الخارجية في مجموعة من المؤشرات الاقتصادية منها:[4]

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد ل2009,الفصل الثامن الخاص بالتجارة الخارجية العربية

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011, الفصل الثامن الخاص بالتجارة الخارجية العربية

[3] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012 ,الفصل الثامن خاص بالتجارة الخارجية العربية

[4] (الهيئة العربية الدولية ,السنة2013,ص,ص 6-18)

الفرع الأول :على المستوى الإقليمي:

شهدت تجارة السلع و الخدمات للدول العربية نموا واضحا حيث كان النمو في سنة 2008 (2068 مليار دولار إلى 2469 مليار دولار عام 2012 بمعدلات الدخل في باقي الدول العربية و الجدول رقم (1) يوضح ذلك

الجدول رقم (02)تطور التجارة العربية للسلع و الخدمات بالمليار دولار

	2008	2009	2010	2011	2012	2012-2008	
						التغير	المعدل
صادرات السلع و الخدمات	1.205	850	1.043	1.323	1.446	241.6	20.25
واردات السلع و الخدمات	863	778	840	922	1.022	159.2	18.44
ميزان التجاري للدول العربية	341	72	203	401	424	82.4	24.15
اجمالي التجارة العربية	2.068	1.627	1.883	2.245	2.469	40.7	19.38
اجمالي التجارة العالبية	19.887	15.889	18.904	22.276	22.413	2.526	12.70
التجارة العربية (كنسبة من العالم	5.2	5.1	5.0	5.0	5.5	3.0	–

المصدر :صندوق النقد الدولي

وجاء هذا النمو مواكب لنسبة النمو التي شهدها حجم تجارة السلع و الخدمات على المستوى العالمي بقيمة 2.53 تريليون دولار و بنسبة تغير 12.7 % من نحو 20تريليون دولار عام 2008 إلى نحو 22.4 تريليون

دولار خلال نفس السنة ,كما ارتفع الفائض التجاري الإجمالي العربي بقيمة 82.4 مليار دولار وبمعدل 24.2 % خلال نفس السنة .

كما شهدت حصة التجارة العربية من السلع و الخدمات من إجمالي التجارة العالمية نموا طفيفا من نحو 5.2 %عام 2008 إلى نحو5.5 %عام 2012.

وقد جاء هذا النمو في حجم تجارة السلع و الخدمات العربية بقيمة معدل20.1 %عام 2008 إلى نحو 1446 مليار دولار عام 2012 وخصوصا صادرات الدول النفطية إلا أنه وفي المقابل شهدت نسبة التجارة العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي العربي تراجعا خلال الفترة بواقع 6.4 % من 100.6% عام 2008 إلى 94.1% عام 2012 , وذلك انعكاسا لتراجع حصة الصادرات العربية من الناتج بواقع 3.4 % من 58.6 %إلى 55.1 % و لتراجع حصة الواردات العربية من الناتج بواقع 3 % من 42% إلى 39 %و بالتبعية تراجعت نسبة الفائض التجاري العربي من خلال الناتج من 16.6 %إلى 16.2 % خلال نفس السنة [1]

وقد بلغ إجمالي حجم التجارة الخارجية للدول العربية في عام 2012 حوالي 1.3 تريليون دولار مقابل حوالي 1.2 تريليون عام 2011 وبنسبة نمو بلغت 10.4 % [2]

و الجدول رقم (03) :حصة التجارة العربية من الناتج المحلي

	2008	2009	2010	2011	2012	2012–2008	
						التعير	المعدل
الناتج المحلي الاجمالي العربي بالمليار دولار	2.057	1.791	2.089	2.411	2.622	565.8	27.51
نسبة الصادرات العربية من الناتج	58.6	47.4	49.9	54.9	55.1	−3.4	–
نسبة الواردات العربية من الناتج	42.0	43.4	40.2	38.2	39.0	−3.0	–

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد2008 الخاص بالتجارة الخارجية العربية الدول العربية

[2] التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2013 ,الامارات العربية المتحدة ,وزارة الاقتصاد ,العدد,21,ص18

نسبة التجارة العربية من الناتج	100.6	90.9	90.1	93.1	94.1	−6.4	–
نسبة الميزان التجاري العربي من الناتج	16.6	4.0	9.7	16.6	16.2	−0.4	–

المصدر :صندوق النقد الدولي

المطلب الثاني:تطور حجم تجارة السلع و الخدمات العربية بالمليار دولار:

الفرع الأول "على المستوى القطري :

أما فيما يتعلق بتجارة السلع و الخدمات على المستوى القطار العربية فتشير الإحصاءات إلى أن 7 دول عربية تستحوذ على أكثر من 80% من إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية :وهي السعودية ,الإمارات ثم قطر و العراق و الكويت و الجزائر و مصر على التوالي ومن الملاحظ أن جميعها دول مصدرة للنفط فيما عدا مصر, الجدول رقم (04) وقد تصدرت قطر قائمة الدول العربية التي شهدت اعلي نسبة نمو لقيمة تجارة السلع و الخدمات خلال الفترة مابين 2008 و 2012 بنسبة 62 % تليها العراق 54.83 % ثم موريتانيا 50 %

وفيما يتعلق بحصة تجارة السلع و الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي فيوضح الجدول رقم (05) أن 8 دول عربية زادت فيها تلك النسبة عن 100 % ,أبرزها موريتانيا في المرتبة الأولى بنسبة 164.4 % ثم الإمارات في المرتبة الثانية بنسبة 164.4% ثم البحرين في الرتبة الثالثة بنسبة 150 % ثم لبنان و الأردن وليبيا و سلطنة عمان وتونس على التوالي.

كما جاءت موريتانيا في المرتبة الأولى كصاحبة أعلى ارتفاع في حصة تجارة السلع و الخدمات من الناتج بنسبة 26.4 % تليها ليبيا في المرتبة الثانية بنسبة 15.7 % ثم الإمارات بمعدل 9.8 % خلال الفترة بين عامين 2008 و 2012[1]

الجدول 04 تطور تجارة السلع و الخدمات العربية بالمليار دولار

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ,مرجع سبق ذكره ص7

	2008	2009	2010	2011	2012	2008-2012	
						التغير	المعدل
السعودية	499.54	364.13	436.04	574.27	621.73	122.2	24.46
الامارات	469.43	389.61	426.68	538.89	588.55	119.1	25.38
قطر	108.07	78.4	119.61	167.28	175.1	67	62.02
العراق	111.98	94.19	107.46	14	173.38	61.4	54.83
الكويت	136.61	98.17	112	154.11	165.3	28.7	21.01
الجزائر	131.15	97.25	111.47	134.07	136.63	5.5	4.18
مصر	116.36	106.9	103.63	110.7	114.84	-1.5	1.31-
ليبيا	87.27	64.51	78.08	34.69	94.83	.7.6	8.67
سلطة عمان	66.13	50.81	62.77	77.54	84.1	18	27.14
المغرب	79.70	63.45	70.42	85.04	83.96	4.3	5.34
لبنان	50.88	51.29	55.60	58.62	59.56	8.7	17.04
تونس	51.76	41.01	46.59	48.62	48.33	-3.4	6.62-
البحريان	36.75	26.65	30.45	36.43	40.53	3.8	1.27
الاردن	31.67	27.42	3.91	34.49	36.81	5.1	16.20
اليمن	21.86	17.09	20.08	20.77	20.90	-1.0	4.41-
السودان	23.82	19.12	24.27	22.29	15.91	-7.9	33.22-
موريتانيا	4.6	3.55	4.8	6.29	6.9	2.3	50.06

جيبوتي	1.07	0.98	0.87	1.17	1.28	0.2	18.97
سورية	39.23	32.73	40.98	----	----	----	----
لدول العربية	2.067.90	1.627 24.	1.882.70	2.244.66	2.468.63	400.74	19.38

المصدر:صندوق النقد الدولي

الجدول رقم :05 تطور نسبة تجارة السلع و الخدمات العربية من الناتج %

	2008	2009	2010	2011	2012	2008-2012	
						التغير	المعدل
موريتانيا	130.1	117.2	130.1	146.8	164.4	34.3	26.38
الامارات	149.3	150	150.3	157.6	164	14.7	9.84
البحرين	166	138.2	141.7	140.8	15	-16	9.64-
لبنان	171.4	148	149.8	150.3	144	27.4-	15.97-
الاردن	144.1	115	116.9	119.4	117.9	26.2-	18.16-
ليبيا	100	102.3	14.4	99.9	115.8	15.7	15.73
سلطنة عمان	108.9	105.3	106.7	110.8	110	1.1	1.03
تونس	115.3	94.2	105.2	105.1	106	.-9.4	8.12-
قطر	93.8	80.2	93.9	96.5	95.5	1.7	1.84
الكويت	92.7	92.6	93.4	95.7	95.3	2.6	2.84
جيبوتي	109.1	93.2	77	94.2	94.3	14.8-	13.55-
المغرب	89.7	69.8	77.6	85.7	86.1	-3.6	-4
السعود	96.1	84.9	82.8	85.8	85.5	10.6	11.5

ية						–	–
العراق	85.1	84.4	79.3	77.5	81.6	–3.5	4.11 –
الجزائر	76.5	70.7	68.9	67.5	65.8	10.7 –	14.01 –
اليمن	81.2	68	64.7	61.5	58.6	22.6 –	27.83 –
مصر	71.6	56.7	47.4	46.7	44.7	26.9 –	37.56 –
سودان	43.7	35.8	37	33.4	26.7	17.1	39.25 –
سورية	74.6	60.7	68.4	----	-----	---- –	----
لدول العربية	100.6	90.9	90.1	93.1	94.1	6.41 –	3.38 –

المصدر :صندوق النقد الدولي

الفرع الثاني:تطور الصادرات العربية

على صعيد أكث الدول العربية تصديرا للسلع و الخدمات فقد حلت السعودية في المرتبة الأولى بقيمة 410 مليار دولار , ثم الإمارات بقيمة 315 مليار دولار ثم الكويت في المرتبة الرابعة بقيمة 123.8 [1]مليار دولار وبفارق بسيط و الجدول رقم(06) يوضح ذلك

الجدول رقم(06) تطور صادرات السلع و الخدمات العربية بالمليار دولار

	2008	2009	2010	2011	2012	2008–2012	
						التغير	المعدل
السعودية	322.85	202.06	261.83	376.22	410.02	87.2	27
الامارات	249.71	202.35	223.59	292.1	314.99	65.3	26.14
قطر	73.02	48.28	81.72	119.61	124.63	51.6	70.67
الكويت	98.4	65.89	76.96	114.47	123.78	25.4	25.80
العراق	63.55	40.63	54.2	82.45	96.15	32.6	51.3

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ,مرجع سبق ذكره ص8

				4			1
الجزائر	82.08	48.17	6.68	76.63	75.06	−7.0	8.56
ليبيا	62.35	37.44	47.26	19.9	62.67	0.3	0.52
سلطنة عمان	39.54	29.27	38.36	49.24	52.55	.13	32.89
مصر	53.28	47.03	46.61	48.45	47.6	−5.7	10.6−5
المغرب	33.43	26.28	3.33	35.55	34.72	1.3	3.87
لبنان	22.77	22.84	24.60	25.44	25.18	2.4	10.56
البحرين	21.05	15.52	17.69	22.68	25.09	4.0	19.17
تونس	25.20	19.92	22.24	22.69	22.10	−3.1	12.8−5
الاردن	12.43	10.94	12.65	13.16	13.65	1.2	9.85
اليمن	10.18	7.09	9.26	9.91	9.26	−0.9	9.03−
السودان	13.14	8.49	12.96	11.83	5.35	−7.8	59.30
موريتانيا	1.93	1.52	2.19	3.02	2.82	0.9	46.70
جيبوتي	0.37	0.4	0.36	0.47	0.51	0.1	38.26
سورية	19.29	15.44	19.47	-----	----	-----	----
لدول العربية	1.204.57	849.57	1.043.00	1323.00	1.446.11	241.57	20.05

المصدر:صندوق النقد الدولي

الفرع الثالث :تطور واردات السلع و الخدمات العربية

أما على صعيد واردات السلع و الخدمات فقد احتلت الإمارات في المرتبة الأولى كأكبر مستورد عربي بقيمة 273.6 مليار دولار وذلك بفضل نشاطها الكبير في تجارة إعادة التصدير إلى المنطقة ثم السعودية في المرتبة الثانية بقيمة 77.2 مليار دولار و الجدول رقم (07) يوضح

تطور واردات السلع و الخدمات العربية بالمليار دولار

	2008	2009	2010	2011	2012	2008-2012	
						التغير	المعدل
الإمارات	219.71	187.26	203.08	246.78	273.56	53.8	24.51
السعودية	176.69	162.07	174.20	198.05	211.71	35	19.82
العراق	48.43	53.57	53.22	57.56	77.23	28.8	59.45
مصر	63.9	59.87	57.02	61.62	67.24	4.1	6.58
الجزائر	49.7	49.08	50.79	57.44	61.57	12.5	25.47
قطر	35.05	3.12	37.89	47.67	5.46	15.4	43.99
المغرب	46.27	37.17	40.09	49.52	49.23	3	6.41
الكويت	38.21	32.27	37.04	39.64	41.52	.3.3	8.66
لبنان	28.11	28.45	31	33.18	34.38	6.3	22.29
ليبيا	24.92	27.07	30.83	15.60	32.16	7.2	29.05
سلطنة عمان	26.59	21.54	24.40	28.30	31.56	5.0	18.68
تونس	26.56	21.09	24.35	25.93	26.23	-0.3	1.24-
الاردن	19.25	16.48	18.27	21.33	23.16	3.9	20.31
البحرين	15.70	11.13	12.77	13.74	15.44	-0.3	1.65-

اليمن	11.68	1	10.82	1.86	11.64	00	0.39-
السودان	1.68	10.63	11.31	10.47	10.56	-0.1	1.13-
موريتانيا	2.68	2.03	2.61	3.27	4.08	1.4	52.49
جيبوتي	0.7	0.58	0.51	0.7	0.77	1.	8.85
سورية	19.93	17.29	21.51	---	-----	----	-----
لدول العربية	863.33	777.68	839.71	921.66	1022.49	159.17	18.44

المصدر:صندوق النقد العربي

الفرع الرابع:تطور نسبة ميزان تجارة السلع و الخدمات العربية من الناتج %

إما فيما يتعلق بترتيب الدول العربية في مؤشر فائض الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2012 فقد حلت الكويت في المرتبة الأولى بنسبة 47.4 % ثم قطر في المرتبة الثانية بنسبة 40.4 % ثم ليبيا في المرتبة الثالثة بنسبة 37.2 % و الجدول رقم (08) يوضح:

جدول تطور نسبة ميزان تجارة السلع و الخدمات العربية من الناتج %

	2008	2009	2010	2011	2012	2008-2012	
						التغير	المعدل
موريتانيا	40.8	37.7	35	46.5	47.4	6.6	16.16
الامارات	32.9	18.6	34.4	41.5	40.4	7.5	22.76
البحرين	42.9	16.5	22	10.1	37.2	-5.7	13.1-9
لبنان	24.2	22.8	22.9	34.6	35.7	11.5	47.73
الاردن	21.3	16	23.7	29.9	27.5	6.1	28.74

ليبيا	28.1	9.3	16.6	26.6	27.3	0.5	3.04 −
سلطنة عمان	9.5	5.8	7.2	13.3	11.5	6.1	20.99
تونس	11.5	11.6 −	0.8	13.8	8.9	−2.6.	22.4 −4
قطر	19.2 −	−0.7	−6.1	9.7	6.5	12.8 −	66.2 −7
الكويت	−5.6	11.6 −	−5.0	−2.8	−6.7	−1.1	19.5 −2
جيبوتي	−6	−6.8	−4.8	−5.6	−7.6	−1.6	26.6 −4
المغرب	−4.5	−4	2.5	2.0	−8.7	13.2 −	293. −03
السعودية	−3	−2.7	−4.8	−7.0	−9.1	−6.0	197. −5
العراق	14.4 −	−2	10.8 −	−14.1	−14.9	−4.	2.99 −
الجزائر	−3.4	17.1 −	13.3 −	−18.3	−18.9	15.1	44.48
اليمن	−18	16.2 −	17.3 −	−19.9	−22.3	−4.3	23.6 −7
مصر	21.2 −	16.7 −	11.2 −	−5.9	29.9	−8.7	4.94 −
سودان	−31	23.2 −	21.3 −	−28.3	−30.5	0.6	1.84
سورية	−1.2	−3.4	−3.4	----	------	----	------
لدول العربية	16.6	4	9.7	16.6	16.2	0.44 −	2.64 −

المصدر:صندوق النقد الدولي

المطلب الثالث:التجارة السلعية في الدول العربية :

تمثل التجارة السلعية نحو 85 % من إجمالي تجارة السلع و الخدمات في الدول العربية وذلك كمتوسط عام للفترة الممتدة بين عامي 2008 و2012 ويعزى ذلك إلى هيمنة النفط و الغاز على حصة كبيرة من التجارة السلعية العربية .

الفرع الأول: إجمالي التجارة السلعية العربية بالمليار دولار :

تشير الإحصاءات المبنية في الجدول رقم (09) إلى ان التجارة السلعية في الدول العربية شهدت نموا بقيمة 410.7 مليار دولار وبنسبة23.7 % خلال السنوات الأربعة الممتدة بين عامي 2008 الى 2012 وذلك من 1734 مليار دولار الى 2145 مليار دولار .

وكنتيجة لذلك النمو الذي كان أعلى من معدل النمو العالمي ارتفعت حصة التجارة السلعية العربية من التجارة السلعية العالمية خلال الفترة من نحو 5.35 % إلى نحو 5.85 % .وقد حلت السعودية في المرتبة الأولى من حيث حجم التجارة السلعية لعام 2012 بقيمة 530.1 مليار دولار وبنسبة 24.2 % لتشكل الدولتان ما يقرب من نصف التجارة العربية السلعية ثم جاءت قطر في المرتبة الثالثة و بفارق كبير عن السعودية و الإمارات وبحجم تجارة بلغ 164.5 مليار دولار و بنسبة 7.7 % من الإجمالي العربي ,وقد حققت قطر أعلى نسبة نمو في تجارتها السلعية خلال الفترة بواقع 72.8 % بفضل القفزة الهائلة في صادراتها من الغاز وحل العراق في المركز الثاني بنسبة نمو بلغت 60.6 % ثم موريتانيا في المركز الثالث بنمو بلغ 42.1 %[1]

جدول رقم (09) اجمالي التجارة السلعية العربية بالمليار دولار

	2008	2009	2010	2011	2012	2012-2008	
						التغير	%
الدول العربية	1.734	1.305	1.569	1.965	2.145	410.7	23.68
العالم	16.154	12.545	15.289	18.291	18.323	2.169	13.43
الدول العربية كنسبة من العالم	5.30	5.15	5.10	5.34	5.81	0.5	_

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ,مرجع سبق ذكره ص8

المصدر :منظمة التجارة العربية

الفرع الأول :الصادرات السلعية :

مثلت الصادرات السلعية أكثر من 62 % من إجمالي التجارة السلعية العربية لعام 2012 بقيمة 254.8 مليار دولار و بنسبة 23.6 % من 1080مليار دولار إلى 1335 مليار دولار.

كما زادت حصة الصادرات السلعية العربية من إجمالي العالمي بنسبة بسيطة خلال الفترة من 6.7 % إلى 7.3 %. و احتلت قطر و موريتانيا و الكويت قائمة أعلى الدول نموا في صادراتها السلعية خلال الفترة بين عامي 2008[1] إلى 2012 بنسب 90.9 %و 39.85 %و 38.35 %على التوالي , وقد حلت السعودية في المرتبة الأولى كأكبر مصدر عربي للسلع بحصة بلغت 27.6% من الإجمالي العربي تلتها الإمارات بحصة 22.5 %ثم قطر بحصة 9.6 %.

الجدول رقم(10) إجمالي الصادرات السلعية العربية:

	2008	2009	2010	2011	2012	2012-2008	
						التغير	المعدل
الدول العربية	654	573	636	739	810	156.0	23.84
العالم	16.566	12.776	15.504	18.487	18.567	2.001.0	12.08
الدول العربية كنسبة من العالم	3.95	4.48	4.10	4.00	4.36	0.4	–

المصدر : المنظمة العالمية للتجارة.

الفرع الثاني :الواردات السلعية :

شهدت الواردات السلعية العربية نموا بنسبة 23.8% تقارب نمو الصادرات خلال الفترة بين عامي 2008إلى 2012 وبقيمة 156 مليار دولار من 624 مليار دولار إلى 810مليارات دولار

كما زادت حصة الواردات السلعية العالمية خلال الفترة من 4 %إلى 4.4 %[2],و الجدول التالي يوضح ذلك:

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد"التجارة الخارجية للدول العربية الدول العربية خلال 2008,صندوق النقد العربي

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ,مرجع سبق ذكره,ص 10

الجدول رقم11 إجمالي الواردات السلعية العربية بالمليار دولار

	2008	2009	2010	2011	2012	2012-2008	
						التغير	بالمئة
الدول العربية	654	573	636	739	810	156.0	23.84
العالم	16.566	12.776	15.504	18.487	18.567	2.001.0	12.08
الدول العربية كنسبة من العالم	3.95	4.48	4.10	4.00	4.36	0.4	–

المصدر : المنظمة العالمية للتجارة

ولقد حلت الإمارات في المرتبة الأولى كأكبر مستورد عربي للسلع خلال العام المشار إليه بحصة بلغت 27.2% من إجمالي العربي ,تلتها السعودية بحصة 17.8 %ثم مصر بحصة بلغت 8.6%.

الفرع الثالث:الميزان التجاري السلعي :

الميزان التجاري السلع وتشير الإحصاءات المعروضة في الجدول رقم إلى أن المنطقة العربية في مجموعها مستفيدة من تجارتها السلعية مع العالم بوجود فائض تجاري، وعلى الرغم من أن هذا الفائض شهد تذبذبا واضحا خلال الفترة بين عامي 2008 و 2012 فإنه ارتفع بقيمة

98.8مليار دولار وبنسبة % 23.2 من426 مليار دولار عام 2008 ليبلغ اعلي مستوياته مليار دولار عام 2008ليبلغ اعلي مستوياته

عند 525 مليار دولار عام 2012 .

،فقد حققت 9 دول عربية(الدول العربية النفطية وهي الكويت وقطر وليبيا والسعودية وسلطنة عمان والإمارات والبحرين والعراق والجزائر)فائضا من تجارتها السلعية الخارجية بنسب متفاوتة من الناتج تراوحت ما بين 55 %في الكويت و % 13 في الجزائر في حين حققت بقية الدول عجزا بدرجات متفاوتة تراوحت ما بين % 79 في الأردن و 7% في موريتانيا.

وفيما يتعلق بأكثر الدول استفادة من تجارتها السلعية حلت السعودية في المرتبة الأولى بفائض قيمته 242 مليار دولار وبحصة تقدر ب 46 % من إجمالي الفائض العربي ثم حلت الكويت في المرتبة الثانية بقيمة 95 مليار دولار تلتها قطر و بفارق ضئيل و بقيمة 92.5 مليار دولار

جدول رقم (12) ميزان التجارة السلعية العربية بالمليار دولار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2012-2008	
						التغير	%
الدول العربية	462	159	297	486	525	98.8	23.22

المصدر:منظمة التجارة العالمية

1. إجمالي التجارة السلعية العربية حسب السلع لعام2012:

فيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للتجارة السلعية العربية ,تشير البيانات إلى سيطرة المواد الأولية التي تشمل المنتجات الزراعية ومنتجات الوقود و التعدين بنسبة 62 % و بقيمة 1071.5 مليار دولار من إجمالي يبلغ 1733مليار دولار عام2012

و الشكل01 التالي يوضح:

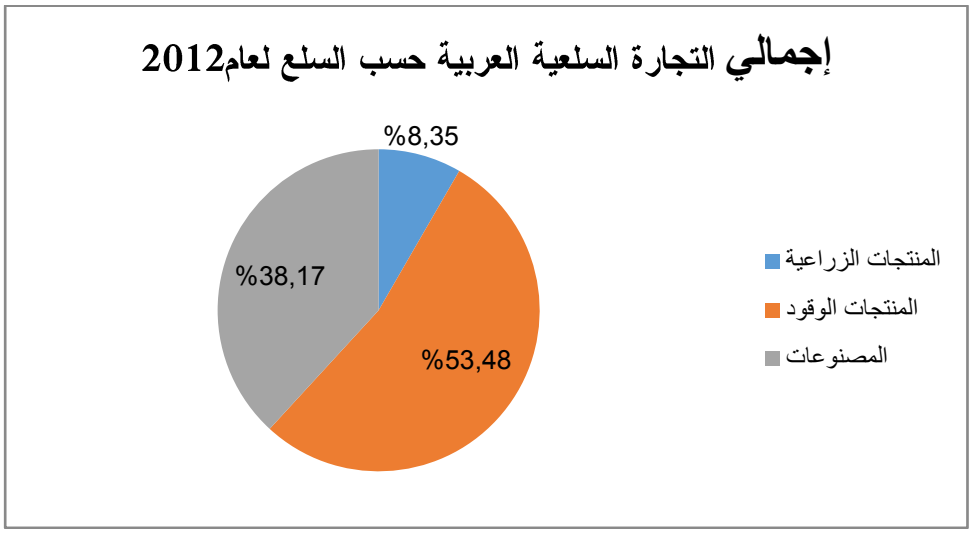

2. التوزيع القطاعي للصادرات السلعية:

تصدر الدول العربية منتجات وقود وتعدين بقيمة 851.5 مليار دولار وتستحوذ على حصة مهمة تبلغ % 79 من الصادرات السلعية العربية وحصة تبلغ% 21.25 من إجمالي الصادرات السلعية العالمية البالغ قيمتها نحو 4تريليونات دولار لعام 2012، في المقابل تصدر منتجات صناعية بقيمة 196.6 مليار دولار تستحوذ بها على حصة ضئيلة تبلغ % 1.7 من الإجمالي العالمي، كما تصدر منتجات زراعية بقيمة 29.4مليار دولار بحصة % 1.8 من الإجمالي العالمي

و الجدول(13)يوضح إجمالي التجارة السلعية حسب السلع بالمليار دولار و النسب لعام2012:

	الاجمالي و النسب					
البلد	المنتجات الزراعية		منتجات الوقود و التعدين		المصنوعات	
الدول العربية	144.7	5.5	926.81	35.5	661.45	25.2
العالم	1.659.52	–	4.007.82	–	11.51.95	–
الدول العربية كنسبة من العالم	4.25	–	11.35	–	2.82	–

المصدر: المنظمة العالمية للتجارة

المطلب الرابع :التجارة الخدمية في الدول العربية:

تتراوح حصة التجارة الخدمية في الدول العربية بين 14 و % 18 من إجمالي تجارة السلع والخدمات حيث إنه شهدت نموا بقيمة 37.7 مليار دولار وبنسبة% 12.2 خلال السنوات الأربعة الممتدة بين عام 2008و 2012 وذلك من 308.8 مليارات دولار إلى 346.5 مليار دولار .نظرا لان هذا النمو كان اقل من نظيره في التجارة السلعية العربية وكذلك أقل من نظيره العالمي في التجارة الخدمية فقد تراجعت وبشكل طفيف حصة التجارة الخدمية العربية من الإجمالي العالمي خلال الفترة من نحو % 4.15 إلى أقل من.% 4 و الجدول رقم (14) التالي يوضح دلك:

الجدول رقم (14)اجمالي التجارة الخدمية العربية بالمليار دولار

الدولة	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2012-2008**	
						التغير	**%**
الدول العربية	**308.8**	**287.0**	**313.4**	**328.7**	**346.5**	**37.7**	**12.22**
العالم	**3.846**	**3.497**	**3.843**	**4.278**	**4.347**	**50.05**	**13.01**
الدول العربية كنسبة من العالم	**4.13**	**4.23**	**4.20**	**3.96**	**4.10**	**-0.03**	**–**

المصدر : المنظمة العالمية للتجارة

الفرع الأول:الصادرات الخدمية العربية:

تمثل الصادرات الخدمية نحو % 7.8 من إجمالي الصادرات العربية للسلع والخدمات لعام 2012 حيث تراجعت بشكل طفيف[1]

جدا خلال الفترة بين عامي 2008 و2012 بقيمة 300 مليون دولار وبنسبة% 0.27 من 113.8 مليار دولار إلى 113.5 مليار دولار .كما تراجعت حصة الصادرات الخدمية العربية من الإجمالي العالمي خلال الفترة من نحو % 3 إلى% 2.6

الجدول رقم (15) إجمالي الصادرات الخدمية بالمليار دولار

الدولة	2008	2009	2010	2011	2012	2012-2008	
						التغير	%
الدول العربية	113.8	107.8	116.4	112.5	113.5	-0.3	-0.27
العالم	3.846	3.497	3.843	4.278	4.347	50.54	13.01
الدول العربية كنسبة من العالم	2.96	3.08	3.03	2.63	2.61	-0.3	------

المصدر:صندوق النقد العالمي

الفرع الثاني:الواردات الخدمية العربية:

شهدت الواردات الخدمية العربية نموا بنسبة % 19.5 خلال الفترة بين عامي 2008و 2012 وبقيمة 38 مليار دولار من 195مليار دولار إلى 233 مليارات دولار. كما زادت حصة الواردات الخدمية العربية من الواردات الخدمية العالمية بشكل طفيف خلال الفترة من 5.4 % الى 5.7% و الجدول التالي يوضح ذلك:

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012

الجدول رقم (16) إجمالي الواردات الخدمية العربية بالمليار

الدولة	2008	2009	2010	2011	2012	2012-2008	
						التغير	%
الدول العربية	195.0	179.0	216.2	233.0	38.0		19.51
العالم	3.633						13.01
الدول العربية كنسبة من العالم	5.37	5.45	5.46	5.37	5.68	0.3	–

المصدر :المنظمة العالمية للتجارة.

الفرع الثالث الميزان التجاري للخدمات

أن المنطقة العربية في مجموعها مستورد صافٍ للخدمات من العالم بوجود عجز تجاري نجم عن زيادة قيمة الواردات عن الصادرات، بقيمة119.6 مليار دولار عام 2012 بعدما كان81.2 مليار دولار فقط عام2008 وعلى المستوى القطري حققت 8 دول عربية (لبنان وجيبوتي والبحرين والمغرب وتونس واليمن والأردن ومصر)فائضا من تجارتها الخدمية الخارجية بنسب متفاوتة من الناتج تراوحت ما بين % 17 في لبنان وجيبوتي و 2% في مصر في حين حققت بقية الدول من بينها الجزائر عجزا بدرجات متفاوتة تراوحت ما بين % 23 و الجدول التالي يوضح قيمة الميزان التجاري لدول محل الدراسة بالمليار دولار

الجدول رقم (17) :ميزان تجاري الخدمية العربية بالمليار دولار

الدول العربية	−81.2	−71.3	−80.7	−103.7	−119.6	−3.83	−47.21

المصدر : المنظمة العالمية للتجارة

المطلب الخامس: الآفاق و التوقعات

وفق آخر التوقعات للصندوق النقد الدولي يتوقع ان تشهد تجارة السلع و الخدمات في الدول العربية نموا بقيمة 134.4 مليار دولار وبنسبة 5.44 %من 2469 مليار دولار عام 2012 إلى 2603 مليار دولار عام 2014 مرورا بنحو 2540 مليار دولار عام 2013.

ومن المرجح أن تحقق العراق أعلى نسبة نمو في تجارتها خلال الفترة مابين عامي 2012 و 2014 بمعدل 21.5 % ,تليها المغرب بنمو 13 % ثم جيبوتي بمعدل 12.8 %

وعلى صعيد الصادرات فمن المرجح أن ترتفع صادرات السلع و الخدمات العربية بنسبة 1.3 % من 1446 مليار دولار عام 2014 مرورا بنحو1458 مليار دولار عام 2013.

وفيما يتعلق بالواردات فمن المرجح أن ترتفع واردات فمن المرجح أن ترتفع واردات السلع و الخدمات العربية بنسبة 11.3 % من 1022.5 مليار دولار عام 2012 لتبلغ نحو 1138.3 مليار دولار عام 2014مرورا بنحو 1081.7 مليار دولار عام 2013 ,ويرجع أن تحقق ليبيا أعلى نسبة نمو في صادراتها خلال الفترة بمعدل 33.1% تليها العراق 28.3 %.

أما فيما يخص التوقعات الخاصة بميزان التجارة السلع و الخدمات للدول العربية فمن المرجح أن يتراجع الفائض التجاري الإجمالي بقيمة 97.3 مليار دولار و بنسبة 23% من 423.7 مليار دولار عام 2012 إلى 326.3 مليار دولار عام 2014 ,مرورا بنحو 376.3 مليار دولار عام 2013.

و الجدول التالي يوضح توقعات تجارة السلع و الخدمات العربية بالمليار دولار لعامي 2014/2013

الجدول رقم(18) : توقعات تجارة السلع و الخدمات العربية بالمليار دولار لعامي 2014/2013

الصادرات					
	2012	2013	2014	2014-2012	
				التغير	المعدل
الامارات	315	331.4	345.4	30.4	9.7
الاردن	13.7	14.8	15.5	1.9	13.7
البحرين	25.1	24.8	24.2	-0.8	-3.4
الجزائر	75.1	73.4	70.2	-4.8	-6.5
سعودية	410	390.6	377.6	-32.4	-7.9
السودان	5.3	5.6	6.3	.1	18.1
العراق	96.2	103.8	11.6	15.4	16
الكويت	123.8	120	117.4	-6.4.	-5.1
المغرب	34.7	38.1	40.9	6.1	17.7
اليمن	9.3	10.1	10.5	1.3	13.7
تونس	22.1	23.7	25	2.9	13.2
جيبوتي	0.5	0.6	0.6	1.	22.2
سلطنة عمان	52.5	53.4	52.9	0.3	0.6
قطر	124.6	124.5	120.9	-3.7	-3.0
لبنان	25.2	25.9	27.6	2.5	9.7
ليبيا	62.7	65.2	63.1	0.4	0.7
مصر	47.6	49.2	51.7	4.1	8.7
موريتانيا	2.8	3.2	3.1	0.3	10.1

الدول العربية	**1.446.1**	**0..1.458**	**1.464.7**	**18.5**	**1.3**

الواردات					
	2012	2013	2014	2014−2012	
				التغير	المعدل
الامارات	273.6	287.6	302.9	29.3	10.7
الاردن	23.2	23.3	23.7	0.6	2.6
البحرين	15.4	15.4	15.3	−0.1	−0.8
الجزائر	61.6	58.7	59.7	−1.8	−3.0
سعودية	211.7	224.3	234.6	22.9	10.8
السودان	10.6	7.5	8.3	−2.3	−21.6
العراق	77.2	90.8	99.1	21.8	28.3
الكويت	41.5	44.7	48.3	6.8	16.3
المغرب	49.2	52.0	54	4.8	9.7
اليمن	11.6	12.1	12.6	0.9	8.1
تونس	26.2	27.8	28.8	2.5	9.7
جيبوتي	0.8	0.8	0.8	0.1	6.6
سلطنة عمان	31.6	35.9	39.2	7.7	24.3
قطر	50.5	55	58.6	8.2	16.2
لبنان	34.4	35.6	37.2	2.8	8.1
ليبيا	32.2	38.2	42.8	10.6	33.1
مصر	67.2	67.7	69.1	1.9	2.8
مورتانيا	4.1	4.2	3.2	−0.9	−21
الدول العربية	1.022.5	1.081.7	1.138.3	115.8	11.3

الاجمالي					
	2012	2013	2014	2014-2012	
				التغير	المعدل
الامارات	588.6	619	648.3	59.8	10.2
الاردن	36.8	38.1	39.3	2.5	6.7
البحرين	40.5	40.1	39.6	-1.0	-2.4
الجزائر	136.6	132.2	129.9	-6.7	-4.9
سعودية	621.7	614.9	612.3	-9.4	-1.5
السودان	621.7	13.1	14.6	-1.3	-8.2
العراق	15.9	194.6	210.6	37.3	21.5
الكويت	173.4	164.7	165.7	.0.4	0.2
المغرب	165.3	90	94.9	10.9	13
اليمن	84	22.2	23.1	2.2	10.6
تونس	20.9	51.5	53.8	5.5	11.3
جيبوتي	1.3	1.4	1.4	0.2	12.8
سلطنة عمان	84.1	89.3	92.1	8	9.5
قطر	175.1	179.5	179.5	4.4	2.5
لبنان	59.6	61.5	64.8	.5.2	8.8
ليبيا	94.8	13.4	105.9	11.1	11.7
مصر	114.8	116.9	120.8	6	5.2
مورتانيا	6.9	7.4	6.3	-0.6	-8.2
الدول العربية	2.468.6	2.539.6	2603.0	134.4	5.4

المصدر:مؤسسة العربية لضمان الاستثمار

الميزان التجاري					
	2012	2013	2014	2014-2012	
				التغير	المعدل
الامارات	41.4	43.7	42.5	1.1	2.6
الاردن	-9.5	-8.5	-8.2	1.3	13.4
البحرين	9.6	9.4	8.9	-0.7	-7.5
الجزائر	13.5	14.7	10.5	-3	-22.3
سعودية	198.3	166.3	143	-55.3	-27.9
السودان	-5.2	-2	-2	3.2	62.3
العراق	18.9	12.9	12.5	-6.4	-34
الكويت	82.3	75.3	69.1	13.1	-15.9
المغرب	-14.5	-13.9	-13.1	1.4	9.4
اليمن	-2.4	-2	-2	0.3	13.9
تونس	-4.1	-4.1	-3.8	0.4	8.8
جيبوتي	-0.3	-0.2	-0.2	0.1	24.5
سلطنة عمان	21	17.4	13.6	-7.3	-35
قطر	74.2	69.4	62.3	11.9-	-16.1
لبنان	-9.2	-9.7	-9.5	-0.3.	-3.7
ليبيا	-9.2	27	20.3	-10.2	-33.5
مصر	3.5	-18.5	-17.4	2.3	11.5
مورتانيا	-19.6	-0.9	-0.1	1.1	91
الدول العربية	-1.3	376.3	326.3	-97.3	-23

المصدر:مؤسسة العربية لضمان الاستثمار

المطلب السادس التجارة العربية البينية لسنة 2012 و معوقاتها:

الفرع الأول :التجارة العربية البينية لسنة 2012

يقدر حجم التجارة العربية البينية بنحو 105.1 مليار دولار عام وذلك بزيادة عن التقديرات التجارة العربية و البالغ حجمها نحو 93.9 مليار دولار لعان 2011 وعن تقديرات عام 2010 و البالغ حجمها نحو 78.5 مليار دولار.[1]

وتستحوذ كل من السعودية و الإمارات على نحو 48.5 % من إجمالي الصادرات العربية البينية حيث حلت السعودية في المركز الأول بصادرات قيمتها 26.3 مليار دولار و بنسبة 25 % من إجمالي تلتها الإمارات بقيمة 24.8 مليار دولار وبنسبة 23.5 % ثم حلت مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 8.2 مليار دولار وبنسبة 7.2 % وفي المقابل تستحوذ أيضا كل من الإمارات و السعودية على 25.7 % من إجمالي الواردات العربية البينية حيث حلت الإمارات في المركز الأول بواردات قيمتها 15.3 مليار دولار من بقية دو العربية و بنسبة 11 % ثم حلت سلطنة عمان في المرتبة الثالثة بقيمة 10 مليار دولار و بنسبة 9.5 % .

وفيما يتعلق بتأثر الإنفاقات التجارية و الترتيبات الإقليمية على التجارة العربية البينية تشير الإحصاءات إلى أن التجارة البينية بين مجلس التعاون الخليجي الست تقدر بنحو 46 مليار دولار لعام 2012 بنسبة 43.7 % من الإجمالي العربي البالغ 105.1 مليار دولار وذلك رغم تشابه اقتصادات تلك الدول وهيكل إنتاجها وتجارتها ,وقد حلت الإمارات في المرتبة الأولى كأكبر مساهم في التجارة البينية الخليجية بنسبة 64.3 % بصادرات قيمتها 17 مليار دولار لدول المجلس وواردات قيمتها 12.6 مليار دولار .

كما تشير الإحصاءات إلى إن التجارة البينية بين دول المعرب العربي الخمس (ليبيا,تونس,الجزائر,المغرب ,موريتانيا) تقدر بنحو 5.7 مليار دولار لعام 2012 بنسبة 0.5 % فقط من إجمالي

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ,مرجع سبق ذكره ,ص18

2012 بالمليون العربي البالغ 105.1 مليار دولار وذلك رغم تنوع اقتصاديات تلك دولار الدول وهيكل إنتاجها وتجارتها وقد حلت تونس في المرتبة الأولى كأكبر مساهم في التجارة البينية المغربية بنسبة 73 % بصادرات قيمتها 2.1 مليار دولار لدول المغرب العربي وواردات قيمتها 2.1 مليار دولار.

	الاردن	الامارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	سلطنة عمان	السودان
الاردن		614.1	169.3	12.4	5.7	___	4,154.5	33.2	___
الامارات	275.6		1,442.7	88.8	7.8	17.8	4,143.5	5,244.7	___
البحريين	35.3	646.8		25.2	0.05	0.02	3,664.3	62.7	___
تونس	24.7	140.6	26.0		1,018.7	0.03	169.5	4.7	___
الجزائر	139.8	345.3	106.4	489.3		__	48.3	43.8	0.7
جيبوتي	1.7	118.8	0.2	1.6	0.3		___	18.9	___
السعودية	676.4	3,904.5	2,336.8	42.2	15.2	1.8		624.9	___
سلطة عمان	37.8	7,581.0	445.7	1.7	0.5	2.9	949.8		0.6
السودان	___	____	____	___	15.0	___	___	___	
سورية	267.2	1,431.0	51.4	49.8	28.2	___	2,573.9	35.7	___
صومال	.5	137.7	____	___	____	___	____	81.4	___
العراق	1,123.1	960.3	12.9	6.7	78.3	___	____	292.7	___
فلسطين	73.4	6.5	0.8	___	____	____	____	____	____
قطر	92.9	3,621.4	1,382.6	10.5	2.5	0.4	2,310.8	474.1	____
الكويت	126.6	1,284.0	382.2	3.2	3.4	___	1,903.6	118.5	____
لبنان	299.1	289.1	17.8	39.5	36.0	0.01	332.7	22.2	26.4
ليبيا	33.3	252.2	27.3	1,3425	6.5	___	52.5	73.9	___
مصر	129.4	932.7	128.6	80.1	764.9	17.2	2,374.3	11.1	23.1
المغرب	129.4	438.4	104.5	221.3	993.3	___	2,418.5	36.2	___
موريتانيا	16.2	69.7	0.2	30.4	54.3	___	15.7	1.1	___
اليمن	39.0	1,975.2	26.0	2.6	0.1	16.2	795.9	144.2	___
الاجمالي	3,393	24.750	6.661	2.448	3.031	56	26.258	7.423	51

المصدر:مؤسسة العربية لضمان الاستثمار

سورية	صوما ل	العراق	فلسط ين	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مص ر	المغر ب	موريتا	اليمن	الاجمالي
96.3	----	224	45.2	37	184.2	192.3	5.2	657	47.4	0.001	28.6	6.500
245.7	----	143.6	7.4	7657.	758.3	522.1	387.1	7629.	45.4	1.3	455.6	15.316
19.3	----	0.05	0.02	1143.	79.4	18.3	0.03	37.9	2.8	0.1	1.2	4.708
6.4	----	0.01	----	16.3	98.7	11.8	936.3	2062.	137.9	2.6	3.8	2.708
26.9	0.001	0.1	5.8	32.7	71.4	57.9	26.3	3773.	207.8	1.	0.2	2.804
---	----	----	----	0.3	0.3	2.9	---	41	113.1	----	18.7	2.340
428.6	----	0.8	10.8	1265.	618.2	518.4	13	1.841.9	116.1	0.6	289.9	318
9.5	86.3	26.1	0.01	238	461	22	0.3	1088.	13.1	----	21.9	11.567
------	----	----	0.1	--	----	24.5	----	4522.	----	----	----	10.007
	----	942.7	0.001	7	560	403	325.4	5582.	46.4	0.4	8.7	492
0.1	----	----	----	0.2	0.02	0.03	---	5582.	46.4	0.4	8.7	7.289
		-----	----	0.2	0.02	0.03	---	55.2	----	----	69.6	345
1.8365.	----		0.1	3.8	9.6	281.4	----	4746.	9.2	----	37.5	5.127
------	----	-----		--	----	----	----	46.3	0.9	----	----	128
42.2	----	2.5	1.3		244.7	118.8	0.6	2652.	6.1	0.04	3.8	8.580
286.2	----	----	7.6	51.3		1035	0.002	2428.	6.9	0.6	250.9	4.771
163.4	88.4	7	0.001	4385.	447.6		38	7384.	59.5	1.8	0.4	3.046
155.4	----	-----	----	1.2	1.1	29.7		8027.	90.8	0.02	1.1	2.870

8.564	86.9	3.8	141.9		157	128.8	3.14	1159.	0.2	65.5	6.3	151.9
5.933	0.2	0.6		362.4.	30.2	27.3	0.1	130	0.1	1.0916	----	8.9
33	0.1		140.8	9	0.02	2.2	848.2	0.1	0.0001	-----	----	6.4
4.11		0.001	18.6	22.1	.002	21.9	848.2	1.6	0.6	2.0	----	16.2
105.145	1.279	12	1.205	8.242	1.919	2.490	7.581	2.080	79	2.506	181	3.500

الفرع الثاني :العوامل المعيقة لنمو التجارة العربية البينية:

إن من أهم العوامل المعيقة لنمو التجارة البينية العربية المتمثلة في:[1]

1) اقتران الإرادة السياسية للأنظمة الحاكمة بالأقوال دون الأفعال ,ويعد هذا السبب الأكثر تكرارا أو صدارة لمجموعة الأسباب المعيقة لعملية نجاح التجارة البينية كمحرك للتنمية و التكامل الاقتصادي العربي.

2) الضغوط الخارجية من الدول و الشركات الكبرى و المتعاملين معها في الوطن العربي لعدم فك الارتباط بها وزيادة المغريات الشخصية الموجه إليهم من قبل هذه الدول و الشركات .

3) خضوع المصالح الاقتصادية العربية و التجارية للمناخ السياسي و مناخ العلاقات الشخصية بين الحكام داخل الأقطار العربية ,ويعتبر ذلك تشويه للمناخ السياسي و العلاقات فيما بين هؤلاء .

4) ضعف البنى التحتية المدعمة لنمو التجارة العربية البينية ,وتحديدا المواصلات و الطرقات ووسائل النقل ,الاتصال و الأطر التشريعية اللازمة .

5) اعتماد الكثير من الدول العربية سابقا على الإيرادات الجمركية ,الأمر الذي عكس صعوبة الدخول في اتفاقات و الالتزامات تؤدي إلى إلغاء أو تخفيض مستوى تلك الرسوم.

6) تفضيل العمل بالاتفاقيات الثنائية الإقليمية الضيقة التي لا تسمح بالتوسع الشامل على حساب الاتفاقيات الاقتصادية من قبل السوق العربية أو المنطقة الحرة للتجارة أو اتحاد جمركي.

7) الاعتماد على فريق من المستشارين العاجزين عن دمج مصالحهم بالمصالح الكبرى ,باعتبار هؤلاء مصدر مؤثر في القرار السياسي فإن مصالحهم في الغالب لا تنسجم مع مشروعات التكامل أو نمو التجارة البينية لان ذلك سيوسع قاعدة المصالح و المنتفعين منها (المنافسين لهم)

[1] محمد عبد الرشيد علي "العوامل الرئيسية المحدد لنمو التجارة العربية البينية " مؤتمر التجارة العربية البينية و التكامل الاقتصادي ,عمان ,20-220سبتمبر2004 ص ص,724,725

الخاتمة:

لقد واجه العالم تحديات اقتصادية كبيرة أدت إلى تحولات عميقة في إطار تحرير التجارة و دمج الأسواق وبروز ظاهرة العولمة ,وكان لهذه المتغيرات و المستجدات الأثر البالغ في تحديد مستقبل مسارات العمل الاقتصادي العالمي ,وهذا يحتم علينا اعتماد آليات عمل جديدة لتعاون اقتصادي عربي فعال يوفر الحرية لانتقال القوى العاملة و الإفراد و السلع و المنتجات و الخدمات و رؤوس الأموال ,وذلك بهدف تفعيل حركة التكامل الاقتصادي العربي لمواجهة هذه التحديات و المستجدات مما يجعلنا الدول العربية بأمس الحاجة اليوم إلى تجميع قدراتنا المتنوعة للاستفادة من للاستفادة من الفرص المتاحة ومن أجل تخفيف الأبعاد و المخاطر التي يمكن أن تنجم عند التعامل الفردي خاصة في ظل هيمنة التكتلات الاقتصادية الكبيرة وازدياد الفجوة التنموية الهائلة التي تفصلنا عن الدول المتقدمة ,لذلك نرى أغلب الدول ومنها الدول العربية أصبحت تتنافس في استخدام أدوات الانفتاح الاقتصادي وآلياته و التي من ضمنها المناطق الحرة التي باعتبارها إحدى أدوات الانفتاح الاقتصادي التي يتم من خلالها الاستجابة للمتغيرات الإقليمية و الدولية التي من شأنها زيادة حدة التنافس الاقتصادي بعد أن أصبح من المسلم به أنه لاستطيع أي دولة بمفردها أن تعيش بمعزل عما يجرى حولها من أحداث و متغيرات متلاحقة .

إن تبني قرار إنشاء منطقة التجارة الحرة الكبرى هو بداية الطريق نحو التكامل الاقتصادي العربي, وأما الوصول إلى نهايته بنجاح فهو مرهون باستمرارية القرار السياسي و الاقتصادي للمضي في هذا الاتجاه و بالقدرة العربية على التخطيط السليم لإرساء قواعد التقارب الاقتصادي العربي.

نتائج الفرضيات:

- توجد عدة معوقات تواجهها التجارة العربية البينية أدت إلى تقليص تجارة فيما بينها منها الوضع السياسي الذي كان المعوق الرئيسي للدول العربية"ثبت عدم صحتها لان الوضع السياسي لم يكن المعوق الرئيسي الذي يواجه التجارة العربية البينية ,بلهو من اهم معوقات التي تواجه التجارة العربية البينية خاصة في الوضع الراهن.
- تساهم التجارة العربية في تطوير الاقتصاد العربي وذلك لمواجهة الأوضاع الراهنة حيث أن تعامل الدول العربية بشكل منفرد يؤدي إلى المزيد من الانقسامات و الخسائر التي تتكبدها تلك الدول و التي تؤدي إلى تدهور في الاقتصاد ,وقد تبين من خلال الدراسة تبين ان خلال الدراسة صحة الفرضية
- إن التجارة العربية البينية عبارة على أداة لتحقيق التكامل بين بلدين تساهم الدول العربية في تشجيع تجارتها البينية.
- تقوم الدول العربية بتشجيع تجارتها البينية وذلك عن طريق قيام بعقد اتفاقيات فيما بينها سواء كانت هذه الاتفاقيات ثنائية الأطراف أو قطرية فقط ,ثبت عدم صحتها لانه لم تكن اتفاقيات الطريقة الوحيدة لتشجيع

تجارتها البينية, بل قامت الدول العربية بتشجيع تجارتها العربية البينية وذلك عن طريق القيام كذلك بإنشاء مناطق تجارة عربية حرة

نتائج البحث:

إن من أهم النتائج التي خرجنا بها من خلال هذه الدراسة هي :

- لا تقتصر ظاهرة التكتلات الاقتصادية على الدول المتقدمة فقط بل شملت كذلك الدول النامية
- بالرغم مما تتوفر عليه الدول العربية من مقومات التكامل و الوحدة كالتماسك الثقافي و الترابط الجغرافي و التهديد الخارجي ,فإن كل ذلك لم يقلل العقبات لإيجاد الحد الأدنى من الترتيبات التكاملية ,ومرد هذا الفشل هو غياب الإرادة السياسية لدى قادة الدول العربية ,وتبقى هذه الإرادة غائبة ما لم تتحقق الديمقراطية وتتحكم الشعوب العربية في مصائرها و تختار من تراه أهلا لقيادتها
- مازال عالمنا العربي يعيش دويلات تتغنى بالوحدة العربية و توقع على اتفاقيات دون أن تضعها في حيز التطبيق و إن فعلت ففي نطاق ضيق.
- تعتمد التجارة الخارجية العربية على تصريف صادراتها التي ترتكز على المواد الأولية إلى الدول المتقدمة و استيراد سواء المواد الاستهلاكية أو الاستثمارية أو التكنولوجية من هذه الدول.
- لاقتصر المعلومات التي تؤثر على تدفق التجارة البينية العربية على الرسوم الجمركية فقط بل منها ما يرجع إلى الطبيعة العلاقات التي تربط الدول العربية بالدول الخارجية وكذلك بالعامل السياسي و الأمني للدول العربية.
- من خلال الأرقام المحققة في التبادل التجاري العربي (التجارة البينية) فإن منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى مازالت مجرد حلم عربي يراود الشعوب و الأنظمة وهذا راجع إلى عدة أسباب بالإضافة إلى المعوقات المشار إليها و التي تتمثل فيما يلي:
- غياب الديمقراطية و الاختلافات الجوهرية بين الأنظمة السياسية العربية.
- الاختلالات الهيكلية في البنية التحتية الاقتصادية
- عدم التنسيق بين السياسات العربية الاقتصادية

التوصيات و الاقتراحات:

يمكن تقديم بعض التوصيات التي نراها تعزز تنمية التجارة العربية البينية و تحقيق تكامل الاقتصادي عربي:

- تعزيز التعاون بين الدول العربية و التأكيد على إزالة العقبات لدخول دول العربية أسواق الدول المتقدمة
- عمل الدول العربية على الانخراط أو التكامل في تكتلات اقتصادية المتطورة لتسهيل استيعاب مختلف المخاطر الناجمة عن هذه التكتلات لتجاوزها و بالتالي تكاملها مع الاقتصاد العالم
- دفع جهود التنمية القطرية بأي جهد عربي إضافي ممكن أو متاح سيما أن نمو و تقدم أي دولة عربية سيعود بالنفع بشكل مباشر أو غير مباشر على التنمية في الدول الأخرى ,وهذا يعني أن نمو و تقدم سيحصل للوطن

العربي ككل ويساعد كذلك في التغلب على الكثير من الصعوبات النفسية داخل المجتمعات العربية التي تعترض طريق التكامل

- الاهتمام بتسويق المنتجات لدول العربية .
- تركيز على تجارة الخدمات في المناطق الحرة و عدم اقتصارها على الجانب السلعي.
- الاستفادة من التجارب العربية الناجحة بالمناطق الحرة كتجربة الإمارات العربية المتحدة.
- إزالة الحواجز و العوائق التي تعرقل التجارة البينية
- بناء شبكة عربية موحدة و متكاملة للنقل تربط بين أجزاء الوطن العربي.
- تطوير و رفع كفاءة و مستوى أداء الإدارة العامـــة في الدول العربيـــــة (الإدارات الجمركية، إدارات الموانئ و إدارات المعابر الحدودية
- الإسراع في إقامة الاتحاد الجمركي بين الدول العربية ، بحيث يكون هناك تعريفـــــة موحدة لكـــل الدول المنظمة لمنطقة التجارة مع العالم الخارجي.

قائمة المراجع:

أ – قائمة الكتب:

1. السيد محمد أحمد السريتي ,محمد عزت محمد غزلان,التجارة الدولية و المؤسسات المالية الدولية ,دار التعليم الجامعي الإسكندرية,2012 .
2. السيد محمد أحمد سيرتي"اقتصاديات التجارة الخارجية الإسكندرية,مؤسسة رؤية,السنة2009.
3. السيد محمد أحمد السيرتي" التجارة الخارجية",الدار الجامعية,2009
4. السيد محمد أحمد سيرتي ,محمد غزلان"التجارة الدولية و المؤسسات المالية الدولية ,دار التعليم الجامعي ,السنة2012
5. حسين عوض الله : العلاقات الاقتصادية الدولية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،
6. حسان داواد,رشاد العصام,"التجارة الخارجية",عمان,دار المسيرة,السنة2000.
7. حمدي عبد العظيم : اقتصاديات التجارة الدولية ، دار النهضة العربية ، 2000 ،
8. سهير محمد السيد حسن ,محمد محمد البنا"الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية",مؤسسة شباب الجامعة,الإسكندرية ,2004–2005,
9. شقيري نوري موسى,د.محمد عبد الرزاق الحنيطي,د.صالح طاهر الزرقان,د.عبد الله يوسف سعادة,"التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية",دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة,الطبعة الأولى 2012
10. عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب، " الاقتصاد الدولي"، الدار الجامعية، بيروت 1988
11. عبد المطلب عبد الحميد : النظرية الاقتصادية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، 2000 ،
12. عبد الكريم جابر العيساوي"التمويل الدولي مدخل حديث",دار صفاء للنشر و التوزيع ,عمان ,الطبعة الأولى,السنة 2012
13. عدي قصوري "مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي ",ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر 1983
14. عمر صخر "العولمة وقضايا معاصرة",دار الجامعة,2002
15. فرج عبد الفتاح فرج " الاقتصاد الإفريقي قضايا التكامل و التنمية",دار النهضة العربية ,السنة 2001
16. محمود شهاب : الاقتصاد الدولي ، دار المعرفة الجامعية ، 1996
17. محمود يونس "اقتصاديات دولية ",الدار الجامعية,الإسكندرية,2000
18. مجدي محمود شهاب "الوحدة النقدية الاروبية "جامعة الإسكندرية السنة 1997
19. محمد توفيق عبد المجيد "العولمة و التكتلات الاقتصادية ",دار الفكر الجامعي ,الطبعة الأولى ,2013
20. محمد قاسم خصاونة"الاستثمار في المناطق الحرة,دار الفكر ,الطبعة الأولى ,2010 ,
21. نشأت عبد العال "الاستثمار و الترابط الاقتصادي الدولي" دار الفكر الجامعي, الاسكتدرية,الطبعة الأولى ,السنة2012

22. هاني حامد الضمور "التسويق الدولي"،دار وائل ,الطبعة 3, 2004

ب - قائمة الندوات و المؤتمرات:

1) الاتحاد العام لغرف التجارة و الصناعة و الزراعة للبلاد العربية,"الاقتصاد العربي بين المرحلة الجديدة و العقبات المتجذرة ما هي مرتكزات الإصلاح و الأفاق حتى عام 2015,أكتوبر 2013

2) المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين,"انعكاسات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على تنمية التجارة العربية البينية, القاهرة,15.16 أكتوبر 2012ص

3) حيدر مراد"المشاكل و المعوقات أمام تنمية حركة التجارة العربية البينية" مؤتمر التجارة العربية البينية و التكامل الاقتصادي ,عمان ,20-220سبتمبر2004

4) حامد عبيد حدلد,"التكامل الاقتصادي و التنسيق الصناعي العربي دراسة تحليله ,مجلة كلية الأدب , العدد99

5) بوكساني رشيد ,و وبيش احمد,"مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي ألمغاربي" الندوة العلمية حول "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية -الاروبية,جامعة فرحات عباس,سطيف,الجزائر,8-9 ماي 2004

6) باشي أحمد "مقومات التكامل الاقتصادي العربي مع التركيز على المناطق التجارة الحرة ", الندوة العلمية حول "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية -الاروبية,جامعة فرحات عباس,سطيف,الجزائر,8-9 ماي 2004

7) بدور عثمان أبو عفان "التكامل الاقتصادي العربي حصيلة الماضي و الرؤى الحقيقية " الندوة العلمية لمجلس الأبحاث الاقتصادية و الاجتماعية ,الخرطوم,13-15فيفري 1989

8) بلعور سليمان,"التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة"،مجلة الباحث ,جامعة ورقلة ,العدد06 السنة 2002

9) بوسعدة سعيدة ,"التحديات و الأفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي" الندوة العلمية حول "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية -الاروبية,جامعة فرحات عباس,سطيف,الجزائر,8-9 ماي 2004

10) تقي عبد سالم,"مستقبل التجارة العربية البينية في ظل قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى",كلية بغداد للعلوم الاقتصادية,العدد28,السنة2011,

11) جنوحات فضيلة ,تنسيق التكامل الاقتصادي العربي وتفعيله في ظل التحديات الإقليمية و الدولية, الندوة العلمية الدولية حول:"التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية - الاوروبية"،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير,جامعة فرحات عباس سطيف ,الجزائر,8-9ماي,2004,

12) داودي الطيب,التكامل العربي الإسلامي ضرورة حضارية لمواجهة التكتلات الكبرى,الندوة العلمية الدولية حول:"التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية –الاوروبية",كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير,جامعة فرحات عباس سطيف ,الجزائر,8–9ماي,2004.

13) عادل عبد العزيز السن"مستقبل الاستثمار و التجارة في المناطق الحرة و الاستثمارية و الاقتصادية العربية",ورقة عمل مقدمة في ندوة,شرم الشيخ ,جمهورية مصر العربية ,ديسمبر 2010.

14) علي أشتيان المدادحة"المناطق الحرة المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي",مؤتمر التجارة العربية البينية و التكامل الاقتصادي ,الجامعة الاردنية,عمان,22/20/سبتمبر 2004.

15) عادل عبد العزيز السن"نحو اتفاقية عربية لتعظيم الاستفادة من المناطق الحرة العربية وتعزيز الشراكة الإستراتيجية بينها في ضوء احكام اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"الندوة العلمية "مستقبل الاستثمار و التجارة في المناطق الحرة و الاستثمارية و الاقتصادية العربية ,مصر ,ديسمبر2010.

16) فوزية خد اكرم"التكتلات الاقتصادية العالمية و انعكاساتها على الدول النامية ",مجلة العلوم السياسية ,العدد 43

17) كمال رويق ,فضيلي عبد الحليم "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حلم أم واقع"" الندوة العلمية حول "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية –الاروبية,جامعة فرحات عباس,سطيف,الجزائر,8–9 ماي 2004 .

18) كماسي محمد الامين ,شعوبي محمود فوزي , المنطقة العربية الحرة بين تحديات الواقع وطموح المستقبل "الندوة العلمية "التكامل الاقتصادي

19) محمد شكري "تجربة التكامل الاقتصادي لدول إتحاد المغرب العربي" ,المؤتمر المصرفي العربي السنوي ,الدوحة,قطر,8/7/نوفمبر2007

20) منور أوسرير"دراسة نظرية عن المناطق الحرة مشروع منطقة بلارة",مجلة الباحث ,جامعة بومرداس ,العدد2,السنة 2003.

21) محمد محمد مصطفى البنا"التحديات العالمية التي تواجه الصناعات التحويلية العربية ودور التكامل الاقتصادي في مواجهتها تجارة الأردن البينية مع الدول العربية"الملتقى الدولي حول التجارة العربي البينية و التكامل الاقتصادي ,الجامعة الأردنية,20–22 سبتمبر 2004

22) محمد عبد الحميد عمر"الوحدة الاقتصادية بين العالم الإسلامي",مؤتمر رابطة العالم الإسلامي,مكة المكرمة,السنة 6–8 اوت2005.

23) محمد عبد الرشيد علي "العوامل الرئيسية المحددة لنمو التجارة العربية البينية", مؤتمر التجارة العربية البينية و التكامل الاقتصادي ,عمان ,20–220سبتمبر2004.

24) موسى رحماني "التكامل العربي بين خيار التخصص أو الاندماج ", الندوة العلمية الدولية حول:"التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية –الأوروبية",كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير,جامعة فرحات عباس سطيف ,الجزائر,8–9ماي,2004.

25) محمد عبد الرشيد علي "العوامل الرئيسية المحدد لنمو التجارة العربية البينية " مؤتمر التجارة العربية البينية و التكامل الاقتصادي ,عمان ,20–220سبتمبر2004 .

26) منى الحنيطي"فلسفة المناطق الحرة ودورها في تفعيل دور القطاع الخاص بإنشاء المناطق الحرة الخاصة و المشتركة",في ندوة مستقبل الاستثمار و التجارة في المناطق الحرة و الاستثمارية و الاقتصادية العربية ,مصر,ديسمبر 2010.

27) هاجر بغاصة,محمود ببيلي "اثر منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى على التجارة السورية بعد التطبيق الكامل "منظمة الاغذية و الزراعة للامم المتحدة ,2008

ت – الرسائل و الاطروحات:

1) بوكساني رشيد, دبيش أحمد" مقومات و معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي" الندوة العلمية الدولية حول:"التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية –الاوروبية",كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير,جامعة فرحات عباس سطيف ,الجزائر

2) تواتي بن علي فاطمة "واقع وآفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية العالمية "مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ,جامعة الشلف,السنة 2007/2006.

3) عبد الرحمان روابح,"حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي (2000 2010) ,مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية,جامعة بسكرة,2013/2012

4) عطاء الله بن طيرش"أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر"مذكرة ماجيستو غير منشورة,جامعة غرداية ,السنة 2011/2010

5) لبعل فطيمة" المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية المنطقة الحرة العربية المشتركة الاردنية السورية 2010/2002"مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ,جامعة محمد يخضر بسكرة,2012/2011

ث – التقارير:

1) **الهيئة العربية الدولية ,السنة2013,**

2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد"التجارة الخارجية للدول العربية الدول العربية خلال 2008,صندوق النقد العربي .

3) التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2013 ,الإمارات العربية المتحدة ,وزارة الاقتصاد ,العدد,21,

4) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ,

5) التقرير الاقتصادي العربي الموحد"التجارة الخارجية للدول العربية الدول العربية خلال 2008,صندوق النقد العربي

6) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012

. **Sites Internet:**
www.amf.ae/ar

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: الجانب النظري للتجارة الخارجية و العربية	
تمهيد	2
المبحث الأول: أساسيات حول التجارة الخارجية.....	3
المطلب الأول: :التجارة الخارجية و التخصص,مفهومها ,أهميتها.....	7-3
المطلب الثاني: طبيعة التجارة الخارجية و أهدافها.....	9-7
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية.....	11-9
المطلب الرابع: :مفهوم و أهداف السياسة التجارية وأنواعها.....	13-11
المطلب الخامس: التجارة الخارجية في اقتصاديات العربية.....	13
المبحث الثاني: التجارة العربية البينية.....	14
المطلب الأول: مبررات تنمية التجارة العربية.....	16-14
المطلب الثاني: معوقات و مشاكل تنمية حركة التجارة العربية البينية.....	18-16
المطلب الثالث: سبل تطوير التجارة العربية البينية.....	19-18
خلاصة الفصل	20
الفصل الثاني: التكامل الاقتصادي العربي.....	
تمهيد.....	22
المبحث الاول: مفاهيم أساسية حول التكامل الاقتصادي.....	
المطلب الاول:الفكرة الاساسية للتكامل ,تعريفه ,و أسسه.....	25-22
المطلب الثاني:صور التكامل الاقتصادي.....	26
المطلب الثالث:أهم التكتلات الاقتصادية الدولية و خصائصها.....	29-27
المبحث الثاني:التجربة العربية في التكامل الاقتصادي.....	30
المطلب الاول:مفهوم التكامل الاقتصادي العربي و أهدافه وأهميته.....	31-30
المطلب الثاني: التطور التاريخي للتكامل الاقتصادي العربي.....	35-31
المطلب الثالث: سبل تطوير مشروع التكامل الاقتصادي العربي.....	37-35
المطلب الرابع :مزايا التكامل الاقتصادي العربي في ظل النظام التجاري العالمي الجديد	38-37
المطلب الخامس:المعوقات التكامل الاقتصادي العربي و ضرورة التغلب ع	40-38

خلاصة الفصل.....	41
الفصل الثالث: للمناطق الحرة العربية ومؤشرات التجارة الخارجية و البينية العربية 2008 -2012	43
تمهيد.....	43
المبحث الأول: الجانب النظري للمناطق الحرة	53-44
المطلب الأول : أساسيات حول المناطق الحرة.....	46-44
المطلب الثاني:أنواع المناطق الحرة وخصائصها.....	48-46
المطلب الثالث: منطقة التجاري العربية الحرة و أهدافها.....	50-48
المطلب الرابع:مقومات و معوقات إقامة المناطق الحرة.....	52-50
المطلب الخامس:سلبيات المناطق الحرة و التحديات التي يواجهها العمل العربي المشترك.....	53-52
المبحث الثاني: مؤشرات التجارة الخارجية و البينية العربية.....	54-
المطلب الاول :التجارة الخارجية العربية.....	57-54
المطلب الثاني:تطور حجم السلع و الخدمات العربية بالمليار دولار.....	64-57
المطلب الثالث:التجارة السلعية في الدول العربية.....	69-65
المطلب الرابع:التجارة الخدمية في الدول العربية.....	71-69
المطلب الخامس:الآفاق و التوقعات.....	75-71
المطلب السادس:التجارة العربية البينية و معوقاتها.....	79-76
خلاصة الفصل.....	80
الخاتمة العامة	84-82
قائمة المراجع.....	

قـــــــائمة الجـــــــداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	توقعات الناتج المحلي الاجمالي لمنطق الشرق الاوسط و شمال افريقيا.	40
2	تطورالتجارة العربية للسلع و الخدمات بالمليار دولار	55
3	حصة التجارة العربية من الناتج المحلي %	56
4	تطور تجارة السلع و الخدمات العربية بالمليار دولار	58
5	تطورنسبة تجارة السلع و الخدمات العربية من الناتج%	59
6	تطور صادرات السلع و الخدمات العربية بالمليار دولار	60
7	تطور واردات السلع و الخدمات العربية بالمليار	62
8	جدول تطور نسبة ميزان تجارة السلع و الخدمات العربية من الناتج%	63
9	اجمالي التجارة السلعية العربية بالمليار دولار	65
10	اجمالي الصادرات السلع العربية	66
11	اجمالي الواردات السلع العربية بالمليار	67
12	ميزان التجارة السلعية العربية بالمليار دولار	68
13	إجمالي التجارة السلعية حسب السلع بالمليار دولار و النسب لعام2012:	69
14	اجمالي التجارة الخدمية العربية بالمليار دولار	69
15	اجمالي الصادرات الخدمية العربية بالمليار دولار	70
16	اجمالي الواردات الخدمية العربية بالمليار دولار	71
17	ميزان تجاري الخدمية العربية بالمليار دولار	72
18	توقعات تجارة السلع و الخدمات العربية بالمليار دولار لعامي 2014/2013	76-72
19	تبادل التجارة العربية البينية لعام2012 بالمليون دولار	79-76

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	إجمالي التجارة السلعية حسب السلع لعام2012	68